الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: بنوك وأسواق مالية
عنوان المذكرة

فعالية الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية
دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL فرع مستغانم

إعداد الطالبة:
هنــوس أسماء

تحت إشراف الأستاذ:
–د/بوروبة أمحمد الحاج

أعضاء لجنة المناقشة

أ/بلعياشي بومدين	رئيــسا	جامعة مستغانم
د/ بوروبة أمحمد الحاج	مقــررا	جامعة مستغانم
أ/بن حمو عبد الله	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2015/2014

يعبر مضمون المذكرة بأي حال على رأي صاحبها

دعاء

يا رب... لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت
ولا أصاب باليأس إذا فشلت
بل ذكرني دائما بأن الفشل
هو التجارب التي تسبق النجاح
يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة
وأن حب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف
يا رب... إذا جردتني من المال أترك لي قوة العناء
حتى أتغلب على الفشل
وإذا جردتني من الصحة أترك لي نعمة الإيمان
يا رب... إذا أسأت إلى الناس ، أعطني شجاعة الإعتذار
وإذا أساء الناس إلي ، أعطني شجاعة العفو
يا رب... إذا نسيتك فلا تنساني.

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

" ولـــــــــئن شكـــــــرتم لأزيـــــــــــــــدنكم"

صدق الله العظيم

ننحني بخشوع شاكرين الله تعالى على النعمة التي أنعم بها علينا وهي نعمة العلم والعافية وتوفيقه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع ، نصلي على سيد المرسلين رسوله المصطفى الكريم "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم" المعلم الأول والأخير.

نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة المحترمين ، الأستاذ المشرف والمؤطر "بوروبة أمحمد الحاج" ، الأساتذة "شهيدة عبد الله" و"بلعياشي بومدين" ولهم كل الإحترام والتقدير ، كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة المحترمين من الإبتدائي إلى الجامعي.

وكذا نتقدم بالشكر والإحترام إلى كل موظفي بنك التنمية المحلية BDL فرع مستغانم وخاصة الأستاذ "رحو بلقاسم".

أتوجه بجزيل الشكر إلى كل دكاترة وأساتذة وعمال جامعة مستغانم ونخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأخيرا نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة أو كلمة تشجيع والذي نأمل أن نفيد به كل مطلع عليها من بعدنا وأن يكون عملا مجديا يضاف إلى الحصيلة العلمية لمكتبتنا الجامعية.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله أجمعين.

وكما استطعنا إتمام هذا العمل فما علينا إلا شكر أصحاب الفضل:

بكل حب وإعتراف أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى من أوصى بها الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثا وحملتني وهنا على وهن فجعلت من حياتها ملكا لي ، إلى من غمرتني بحنانها وعطفها ودعواتها ، إلى منبع الأمان والصبر ، إلى من يعجز اللسان عن وصف فضائلها: أمي الحبيبة.

إلى قدوتي في الحياة إلى من علمني ورباني وسهر الليالي إلى من ضحى لأجلي وتواضع ليرفع من شأني ، إلى الذي منحني الحرية والثقة في طلب العلم وكان رمزا للعمود والعطاء ، إلى من كان معي في كل خطوة أخطوها: أبي الحبيب.

إلى من كانوا سندي في الحياة ومنبع شجاعتي أخواتي قرة عيني.

وإلى أعز صديقة التي وقفت بجانبي وساندتني في عملي هذا "منصورية" وكل من كان رفيق قلبي وساعدني وعلمني معنى الحياة.

أهدي عملي هذا إلى كل من ساهم معي وساندني وكان بجانبي من قريب أو بعيد.

أسماء

العناصر	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	6
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول: كفاءة الأسواق المالية في ظل تغيرات البيئة المالية	
تمهيد	05
المبحث الأول: المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية	06
المطلب الأول: نشأة الأسواق المالية	08
المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة الأسواق المالية	09
المطلب الثالث: شروط إنشاء الأسواق المالية	10
المطلب الرابع: خصائص السوق المالي الجيد	11
المطلب الخامس: وظائف وأهمية الأسواق المالية	12
المبحث الثاني: مقومات وآليات الأسواق المالية	17
المطلب الأول: أنواع الأسواق المالية	17
المطلب الثاني: مقومات إنشاء الأسواق المالية	28
المطلب الثالث: آليات عمل الأسواق المالية	31
المطلب الرابع: الرقابة والهدف من الأسواق المالية	34
المبحث الثالث: كفاءة الأسواق والمؤشرات المالية للأسواق	36
المطلب الأول: مفهوم كفاءة الأسواق	37
المطلب الثاني: البيانات والمعلومات في السوق المالي	39
المطلب الثالث: العوامل الأخرى المؤثرة على التداول والأسعار في السوق المالي	41

المطلب الرابع: نظريات السوق الكفؤ	43
المطلب الخامس: المؤشرات المالية في الأسواق المالية.	47
خلاصة	50
الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك وأثرها اقتصاديا	
تمهيد	51
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك	52
المطلب الأول: نشأة البنك	52
المطلب الثاني: تعريف البنك	53
المطلب الثالث: أنواع البنوك	55
المطلب الرابع: وظائف البنوك	59
المطلب الخامس: أهداف البنك	63
المبحث الثاني: استراتيجيات البنك	67
المطلب الأول: موارد البنوك	67
المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية للبنك	69
المطلب الثالث: تخطيط نشاط إدارة البنك	71
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك	76
المطلب الخامس: الرقابة في البنوك	78
المبحث الثالث: آفاق البنوك وأثرها على الاقتصاد	82
المطلب الأول: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك	82
المطلب الثاني: سياسة الاستثمار في البنك	84
المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند توظيف أمواله	86
المطلب الرابع: دور البنوك في الإقتصاد الوطني	88
المطلب الخامس: تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر	90
خلاصة	92
الفصل الثالث: واقع التنمية في ظل التطورات الاقتصادية	

تمهيد	93
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها	94
المطلب الأول: تحول مفهوم التنمية الاقتصادية	94
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	97
المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقتصادية	98
المطلب الرابع: أهمية التنمية الإقتصادية	99
المطلب الخامس: إستراجية التنمية الإقتصادية	100
المبحث الثاني: المقاييس والمبادئ المستخدمة في تحسين الاقتصاد	105
المطلب الأول: مقاييس (أو معايير) النمو والتنمية الاقتصادية	105
المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية	112
المطلب الثالث: المبادئ العامة لمنطلقات التخطيط والتطوير الاقتصادي	114
المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية	116
المبحث الثالث: التطورات الاقتصادية وضرورة التكيف معها	118
المطلب الأول: دور المؤسسات المالية الدولية في عملية التنمية	118
المطلب الثاني: دور منظمات ووكالات الأمم المتحدة في عملية التنمية	125
المطلب الثالث: الدول النامية وإشكالية خيارات التنمية الاقتصادية	128
المطلب الرابع: التطورات الاقتصادية في الجزائر	131
خلاصة	139
الفصل الرابع: دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL	
تمهيد	140
المبحث الأول: عموميات عن بنك التنمية المحلية	141
المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية	141
المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية	143
المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية	145

المبحث الثاني: شركة SATIM والخدمات الالكترونية	147
المطلب الأول: التعريف بشركة SATIM ونشاطاتها	147
المطلب الثاني: خدمة V8	149
المطلب الثالث: خدمة المقاصة الالكترونية	150
المبحث الثالث: البطاقات الالكترونية المستعملة في بنك التنمية المحلية	156
المطلب الأول: بطاقة ما بين البنوك CIB	156
المطلب الثاني: بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية	159
خلاصة	164
الخاتمة العامة	165
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول: كفاءة الأسواق المالية في ظل تغيرات البيئة المالية		
01	مستويات نظريات الكفاءة للأسواق المالية	44
02	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	34
الفصل الثالث: واقع التنمية في ظل التطورات الاقتصادية		
01	تطور مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو من القرن 18 إلى بداية الألفية الثالثة	95
الفصل الرابع: دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL		
01	أنواع ضمانات بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية	163

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
أشكال الفصل الأول: كفاءة الأسواق المالية في ظل تغيرات البيئة المالية		
01	وظيفة الأسواق المالية	13
02	دور السوق المالي في انتقال الأموال	16
03	أنواع أسواق المال	18
04	أنواع الأسواق المالية	19
05	أسواق رأس المال	21
06	العلاقة بين المتعاملين في السوق الأولي والسوق الثانوي	27
07	تدفق معلومات أوامر السوق	33
08	مسار الحركة التاريخية لأسعار الأسهم	45
أشكال الفصل الثاني: الإطار العام للبنوك وأثرها اقتصاديا		
01	البنك كوسيط مالي	55
02	أصحاب المصالح في نشاط البنك	65
03	البيئة المصرفية	69

04	الهرم التخطيطي	71
05	هيكل العملية التخطيطية	75
06	عناصر الرقابة	82
أشكال الفصل الثالث: واقع التنمية في ظل التطورات الاقتصادية		
01	الحلقة المفرغة	117
02	البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقسيماته	121
03	برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقسيماته	126
04	بعض مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر	136
05	نسبة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	137
06	هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري 2005-2009، الوحدة: مليار دينار	138
أشكال الفصل الرابع:دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL		
01	مخطط الوكالات للفرع الجهوي لولاية مستغانم	143
02	مخطط مجمع الإستغلال	146
03	مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 423	147
04	هيكل نظام المقاصة الالكترونية	152
05	بطاقة CIBالكلاسيكية	156
06	بطاقة CIBGOLD	156
07	مسار التبادلات ببطاقة CIB	158
08	بطاقة فيزا الدولية لبنك التنمية المحلية "الدفع المسبق"	159
09	بطاقة فيزا الدولية الذهبية لبنك التنمية المحلية	159
10	أنواع بطاقات الدفع فيزا	162
11	المتعاملين ببطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية	163

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن طرح قضية التنمية في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز المصرفي للاضطلاع بهذا العبء ومدى إمكانيته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع.

تحتل الأسواق المالية مركزا حيويا في النظم الاقتصادية المعاصرة، خاصة التي تعتمد على نشاط القطاع العام والخاص في تجميع رؤوس الأموال بهدف التنمية الاقتصادية، وتتمتع الأسواق المالية بأهمية خاصة لما تزاوله من نشاط.

وهنا تعتبر الأسواق المالية ذات فعالية وأهمية كبرى بالاقتصاد القومي والمستثمرين والشركاء المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق باعتبارها المنبع للأموال التي تتلقاها الشركات في تكوين رؤوس الأموال لمشروعاتها الاستثمارية ولتمويل عمليات النمو والتوسع في المؤسسات المالية القائمة فضلا عن كونها أحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

كما أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تطوير النشاط الاقتصادي.

وقد تأكد دور النظام المصرفي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم تطور النمو والتنمية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته ونظرا لكون الطلب على خدمات البيئة المالية طلبا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أن كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطية والأسواق المالية أحد المقتضيات الأساسية لتطوير ونمو الاقتصاد وتوسعه واستقراريته مما يجعله يحقق أكثر كفاءة وفعالية في تطوير المجتمع.

بما أن الجهاز المصرفي يشكل مرتكزا أساسيا من مرتكزات النظام المصرفي كما في غيره من اقتصاديات الدول عموما، وقد أسهمت التنمية المتواصلة والمنافسة المحتدمة بين مكونات القطاع المصرفي في أحداث تطورات متسارعة في الصناعة المصرفية وبرزت أشكالا جديدة من المنتجات والخدمات المصرفية في مختلف مجالات العمل المصرفي كعمليات الصيرفة الالكترونية وبطاقة الائتمان المصرفية وخدمات الصراف الآلي وقديم خدمات الصراف الآلي وقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وغيرها.

فإن مشكلة الدراسة تتركز في التعرف على التقدم الذي شهده القطاع المصرفي الجزائري بانتهاج ابتكارات وتجديدات لمنتجاته البنكية، بالإضافة إلى المنتجات الالكترونية التي تميز بنك التنمية المحلية عن باقي البنوك، وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى لب المشكلة وذلك عن طريق وضع ما تسعى إليه الدراسة بصيغ استفهامية واضحة، وعليه فإن هذه الدراسة تتوجه للإجابة على الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير الأسواق المالية على تغيير نمط التعاملات البنكية في التنمية الاقتصادية؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل مفصل لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

* ما مكانة الأسواق المالية في ظل تغيرات البيئة المالية؟
* هل للبنوك دور فعال في تطوير الاقتصاد؟
* ما هو واقع التنمية في ظل التغيرات الاقتصادية؟
* هل المنتجات الالكترونية التي يستخدمها بنك التنمية المحلية سائدة في كافة المؤسسات المصرفية المحلية؟

فرضيات الدراسة:

بغية الوصول إلى المستوى الذي توصلت إليه فعالية وكفاءة الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، استوجب اختيار بعض الفرضيات كالتالي:

* فعالية وكفاءة الأسواق المالية جعلتها تحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية المعاصرة.
* النظام الذي تعتمد عليه البنوك مرآة عاكسة لتطور اقتصاد بلد ما.
* تعتبر التنمية من أهم ركائز تفعيل النشاط الاقتصادي كما لها الأثر في تطوير الدول متقدمة كانت أو نامية.
* تطوير وتحسين الخدمات الالكترونية لبنك التنمية المحلية جعلها تتميز عن باقي البنوك.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فهم الأهمية التي تتميز بها التنمية الاقتصادية وتأثيرها على المؤسسات المالية، كما تعتبر الأسواق المالية المرآة التي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية ودور البنوك الذي تلعبه في تمويل النشاط الاقتصادي وتطويره وتحسين أوضاع البيئة المالية.

وعليه يمكن حصر الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها في النقاط التالية:

1- آليات عمل الأسواق المالية وفعاليتها في الاقتصاد.

2- تطورات النشاطات البنكية وأثرها على التنمية.

3- دراسة تغيرات التنمية الاقتصادية على البيئة المالية.

4 التعرف على التطورات البنكية المتعامل بها في بنك التنمية المحلية بمستغانم وهذا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى البنك.

حدود الدراسة:

تكمن حدود دراستنا لموضوع فعالية الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية في المجال الزماني المحدد من 2008 إلى غاية 2014، كما أنه هناك دراسة بين البلدان المتقدمة ، وبلدان نامية لموضوعنا.

كما هناك دراسة ميدانية لتطورات الخدمات البنكية لبنك التنمية المحلية بمستغانم.

المنهج المستخدم:

نستخدم في دراستنا لهذا الموضوع دراسة تحليلية من خلال تحليل البيانات والمعلومات للأسواق المالية والبنوك، كما أن هناك دراسة قياسية من خلال دراسة مؤشرات ومعايير النمو والتنمية، وذلك لتوضيح مدى كفاءة وفعالية البنوك والأسواق المالية في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية ككل، وكذلك قياس مؤشرات الأسواق المالية ومعايير النمو والتنمية وتأثيرها على الاقتصاد.

الدراسات السابقة:

إن موضوعنا هذا الذي يخص فعالية الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية لم يتطرق إليه الطلبة والباحثين بشكل مفصل، وإنما تم تناوله من جوانب أخرى، حيث كانت هناك عدة دراسات محلية ودولية تناولت الأسواق المالية بصفة عامة، كما تطرق بعض الباحثين إلى موضوع الأسواق المالية من الجانب أو المنهج الإسلامي، كما هناك عدة مواضيع حول التنمية الاقتصادية.

ومن بين أهم الدراسات المشابهة لموضوعنا هي مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة، تخصص مالية، الموسومة بـ" سوق الأوراق المالية في الجزائر" للطالبة بوضياف عبير (سنة 2007) والتي تطرقت إلى السوق المالي في الجزائر ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية.

أما الإضافة التي تم توضيحها في موضوعنا هي مدى مكانة الأسواق المالية والبنوك في التنمية الاقتصادية وبالتالي على النشاط الاقتصادي ككل، كذلك كفاءة الأسواق المالية وتغيرات النظام البنكي والأداء الفعال الذي تلعبه التنمية في تطوير البيئة المصرفية من خلال مؤشرات النمو والتنمية لإعطاء نظرة مستقبلية ناجحة في مجال الاقتصاد، كما أخذنا بعض الدراسات عن بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك التطورات التي تشهدها الجزائر كدولة نامية وهذا من أجل معرفة وتوضيح الدور الفعال الذي تلعبه التنمية الاقتصادية على البيئة المالية وبالتحديد على المؤسسات المالية.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة في مدى أهمية الأسواق المالية والنظام البنكي إذ يعتبر من المواضيع المهمة والحديثة في العلوم الاقتصادية، وكذلك من أهم مقومات التنمية والتطوير للأفراد والمنظمات على السواء، كما تلعب

(الأسواق المالية) دورا هاما في بقاء المنظمة وتطورها، فالدول المتقدمة شهدت نموا نشطا بفضل الأولوية الممنوحة لهذا العامل الذي يعتبر مصدرا أساسيا لخلق الثروات وتحسين القدرة التنافسية.
وتستمد هذه الدراسة أهميتها كذلك من كونها من أوائل الدراسات التي تهتم بالأثر الفعال داخل المؤسسات المصرفية ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة موضوعنا هذا قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين تطبيقي ونظري، حيث اشتمل الجانب النظري على ثلاثة فصول أما التطبيقي فاشتمل فصلا واحدا.
تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسواق الموالية في ظل تغيرات البيئة المالية حيث تطرقنا إلى ماهيتها والآليات التي تتعامل بها وخلصنا إلى كفاءة ومؤشرات الأسواق المالية.
في الفصل الثاني تناولنا الإطار العام للبنوك وأثرها اقتصاديا حيث حاولنا توضيح ماهية البنوك بصفة عامة والاستراتيجيات التي يعمل بها وأخيرا دورها في تفعيل الاقتصاد.
أما الفصل الثالث والموسوم بواقع التنمية في ظل التغيرات الاقتصادية فحاولنا توضيح تحول مفهوم التنمية ثم تطرقنا إلى مقاييس النمو والتنمية وأخيرا دور المؤسسات الدولية في التنمية ونصيب الدول النامية منها.
وأخيرا الفصل الرابع وكان دراسة حالة في بنك التنمية المحلية أين تطرقنا إلى مفهوم البنك والخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها.

الفصل الأول

كفاءة الأسواق المالية
في ظل تغيرات البيئة المالية

تمهيد

إن توسع الأنشطة والقطاعات والأعمال والظروف الاقتصادية والمالية أدى الى ضرورة إنشاء الأسواق المالية للحاجة الماسة إلى تبادل الأوراق المالية بيعا وشراء في هذه الأسواق لأهداف مختلفة، ومن أهمها المساهمة في تمويل المشاريع وتوفير السيولة لها، حيث يتم تداول مجموعة من الأدوات المالية ذات صفات وفترات وأغراض مختلفة، إضافة إلى أنها قد تعوض عن التمويل المصرفي في حالة إرتفاع كلفته أو إحجام المصارف عن منح القروض إلى المشاريع التي لديها عجز مالي.

وتتركز فكرة الأسواق المالية على العلاقة التي تربط بين حجم السوق وحجم الإنتاج، فمع تطور حجم المشروعات إلى مشروعات كبيرة، وتنوع نشاطها واتساع تصريف المنتجات، وظهور نظام الإنتاج الكبير في السوق مع انفصال الملكية عن الإدارة.

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية

الأسواق المالية عبارة عن أسلوب أو أداة يتبادل من خلالها أو بواسطتها بائع الأوراق المالية مع المشتري لهذه الأوراق مقابل النقد، وتساهم هذه الأداة في تحويل الأموال بكفاءة بين القطاعات الاقتصادية من وحدات الفائض إلى تلك التي تعاني من العجز، وهذا معناه أن السوق المالي موجود أينما توجد وسيلة التبادل بين البائع والمشتري بغض النظر عن تنفيذ عملية البيع والشراء باللقاء المباشر، بواسطة الهاتف، الإنترنت أو الفاكس...إلخ.

والمهام الأساسية للأسواق المالية هي تسجيل الشركات وقبول أسهمها والمتاجرة بها بيعا وشراء وتسوية الصفقات، والسوق المالي إطار يجمع بين بائع ومشتري الأوراق المالية بوسائل متعددة شرطها الأساسي أن تكون فعالة، بحيث تؤدي في نهاية الأمر إلى أن ت تساوي أسعار الورقة المالية الواحدة في أية لحظة زمنية في السوق المالي مع قيمتها الحقيقية، ويقصد بذلك أن تتساوى أسعار الأوراق المالية في السوق المالي مع قيمتها الحقيقية أي تحقيق السعر العادل، وبذلك فإن السوق المالي موجود أينما وجدت وسيلة التبادل بين البائع والمشتري، وبغض النظر عن الكيفية التي يتم بموجبها تنفيذ عمليات الشراء والبيع فقد تكون باللقاء المباشر بينهما أو بواسطة الهاتف أو حتى بواسطة الأنترنت، ويستعين السوق المالي بشريحة من الخبراء لإدارة وتنظيم عمليات التبادل وتوفير المعلومات الدقيقة للمتعاملين في السوق ولفئة المالكين، أما الفئة الثانية العاملة في السوق فهم الوسطاء أوالوكلاء.[1]

إن طبيعة التعامل في السوق المالي تتسم بالمرونة العالية ولذلك تعد الأسواق المالية من أكبر الأسواق تعاملا بالأموال على المستوى المحلي أو الدولي، وقد ساهم التطور التقني في مجال وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات التداول خارج الحدود الإقليمية للبلدان، إذ يتم تنفيذ صفقات الشراء والبيع بواسطة الفاكس أو الهاتف أو الإنترنت، مع العلم أن كفاءة وقدرة ومستوى التداول في الأسواق المالية تختلف من دولة إلى أخرى، حسب الإمكانيات وطبيعة الأدوات المالية المتاحة وقوة ومتانة وتنوع القطاعات في الإقتصاد الوطني وإرتفاع مستوى المتعاملين، وتلعب أسواق الأوراق المالية دورا مهما في إيجاد حلقة وصل بين وحدات الفائض النقدي والوحدات الأخرى التي تعاني من العجز، أي بين مدخرات المستثمرين وبين المشاريع التي تحتاج إلى الأموال، وبذلك فإنها بالإضافة إلى توفيرها أرضية مناسبة لتداول الأموال والحصول على العائد تقوم بمهمة تمويل المشاريع الكبيرة، أي أنها تقدم خدمات من شأنها دفع الإقتصاد نحو النمو من

[1] شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية دراسة تحليلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 36

خلال تخفيض تكلفة تجميع المدخرات وتمويل الاستثمار مع ضمان حماية مدخرات المستثمرين، بهدف زيادة كفاءة إنتاجية رأس المال، إن حجم التعامل في السوق المالي يؤثر على أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية، وتحفز المستثمرين للحصول على البيانات والمعلومات الكاملة عن الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء ذلك، مما يساهم في تحسين أداء الشركات المتداولة أوراقها المالية في السوق والرقابة عليها ومدى توظيفها لرؤوس الأموال المتاحة بكفاءة، وتوفر الأسواق المالية بواسطة ترويج الإصدارات الجديدة للأوراق المالية من قبل الشركات تحت التأسيس من خلال الاكتتاب بأدواتها المالية التي تعرضها في هذه الأسواق، وهي تساهم في تغطية العجز في الفجوة التمويلية التي قد تظهر في بعض الأحيان عند إتباع سياسة متشددة في منح الإئتمان المصرفي في المتوسط والطويل الأجل، كما أنها تساعد أصحاب المدخرات القليلة على توظيف أموالهم وتنميتها، وحتى تتكون الأسواق المالية بفاعلية يجب أن تتوفر في الاقتصاد مؤسسات مالية وإنتاجية في مختلف القطاعات تساعد على تنمية المدخرات وقادرة على تحويلها إلى استثمارات مع الإهتمام بالبيانات والمعلومات ووجود نظام إقتصادي مستقر وعدم تقييد سوق الصرف الأجنبي ووجود نظام ضريبي مقبول إضافة غلى توفير الحماية والثقة للمستثمرين وإتاحة عائد مناسب لهم، **والسوق المالي**[1] عبارة عن مكان أو آلية يتم تداول الأوراق المالية فيه بيعا وشراء من قبل جمهور المستثمرين، لأن الأسواق المالية تهدف أساسا إلى إيجاد آلية للتمويل والاستثمار، وتتنوع الأسواق المالية حسب طبيعة الأدوات المعروضة للتداول وطريقة تنفيذ الصفقات، ويمكن تصنيف الأسواق المالية إلى اسواق مالية تهدف إلى تداول أدوات رأس المال وأسواق مالية تضم أدوات سوق النقد، وأسواق رأس المال إلى اسواق حاضرة وأسواق المشتقات المالية، أما أسواق النقد فتشمل أسواق الخصم وعمليات السوق المفتوح وأسواق النقد تحت الطلب.

المطلب الأول: نشأة الأسواق المالية

أدى التطور في التبادل التجاري الدولي والإنتاج الصناعي الواسع إلى الحاجة إلى تمويل المشاريع الكبيرة مما حفز الأفراد والجماعات إلى ابتكار مؤسسات قادرة على تجميع المدخرات وتوظيفها في القطاعات الانتاجية المختلفة وتوسيع قاعدة الملكية للمشاريع.

[1] د/ عبد النافع الزرري، د/ غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 19

وتشير الوقائع إلى أن الأسواق المالية تلعب دورا مهما في دفع عجلة النمو الإقتصادي وذلك لدورها في تنويع مصادر التمويل وتخفيض تكاليفه.

إن تاريخ إنشاء الأسواق المالية يبين أن الأسباب التي أدت إلى تكوين هذه الأسواق ارتبط بتعدد جهات وقيم وأشكال إصدار النقد من قبل دول العالم المختلفة مما أدى إلى إنشاء مهنة الصرافة، ففي زمن الإمبراطورية الرومانية التي كانت تستقبل الزائرين من الدول الأخرى حيث ظهرت الحاجة إلى تبديل العملات نتيجة التبادل التجاري الواسع مع الشرق، تأكدت الحاجة إلى مكاتب الصرافة والصرافين في إيطاليا، ثم انتقلت إلى بلجيكا في بداية القرن الرابع عشر وتحديدا في مدينة بروج البلجيكية وقامت العائلات التي تعمل في مجال الصرافة بالاجتماع في منزل السيد "فاندربورز" حيث كانت تتم عمليات البيع والشراء وتبادل البضائع وبيع وشراء العملات ثم كتابة بواليص التأمين، ومن إسم هذا التاجر صارت تسمية البورصة بأشكالها الحالية المعروفة لأن إسم بورز بالفرنسية تعني سوق الأوراق المالية.[1]

تم إنشاء أول سوق مالي في عام 1339 في بلجيكا وانتقل غلى مدينة ليون في فرنسا عام 1639 ثم إلى باريس وإلى أمستردام ولندن في القرن السابع عشر، وانتظمت الأسواق بحدود عام 1890 بعد حركة الكشوفات الجغرافية واكتشاف أمريكا الشمالية والجنوبية وكذلك الثورة الصناعية التي كان لها الأثر في تطور الفكر الاقتصادي والأسواق المالية، حيث الاستثمار الكبير في شراء الاسهم بالشركات المتخصصة في بناء السكك الحديدية، وعلى أثر ذلك ارتفعت القيمة الاجمالية للسوق المالي في باريس من 4 مليارات فرنك فرنسي عام 1850 إلى 35 مليار فرنك عام 1880 ثم إحتلت البورصة في لندن ونيويورك وطوكيو المركز الأول بحجم الأموال المتداولة في السوق.[2]

تعد الأسواق المالية الآن مقياسا للتطور الاقتصادي ومرآة تعكس التنوع في القطاعات الانتاجية المختلفة والأدوات الاستثمارية المتاحة.

المطلب الثاني: مفهوم وطبيعة الأسواق المالية

تعد الأسواق المالية من المؤسسات المالية التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والنامية، كونها ضرورية لجمع الأموال وحشد الإدخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات، ويمكن من خلال السوق المالي أن يبحث المقترضون عن مقرضين مناسبين، وتدخل مساهمة البنوك في السوق المالي كمساعد في عمليات التمويل والإستشارة من

[1] د/ دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012، ص 34

[2] حسين بني هاني، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، دار الكندي، عمان، الأردن، 2002، ص 32

خلال العمل كوسطاء في السوق أو المستثمرين، وتقوم المصارف في توفير التمويل على شكل قروض ورهن العقارات لهذا الغرض.[1]

إن شركات التأمين وصناديق الاستثمار المشتركة تلعب دورا في تنشيط السوق المالي أيضا، ويمكن للشركة شراء اسهم الشركة الأخرى، أو أن تبيع أسهمها بهدف الحصول على مصادر الأموال أو يمكنهم شراء أسهمها الموجودة في السوق، وتتعامل في الأسواق المالية مجموعة كبيرة من المقترضين والمقرضين، وهم من الأشخاص الفرديين أو الشركات الخاصة أو المؤسسات العامة والحكومية والسلطات المحلية الأخرى مثل البلديات.

يتعامل الأفراد والقطاع العائلي بصورة عامة على المدى القصير أو الطويل الأجل بقروض الرهن العقاري من البنوك لشراء العقارات، الشركات الخاصة تأخذ القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل لتتوسع في الأعمال التجارية أو لتحسين البنية التحتية لأعمالها، وتقوم المؤسسات العامة مثل شركات السكك الحديدية والخدمات البريدية الإقتراض من السوق المالية لجمع المال المطلوب، والحكومة تقترض ايضا من السوق المالية لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وكذلك تعمل السلطات المحلية البلديات فتقوم بالاقتراض أحيانا.

المقترضون في السوق المالية في الواقع المستثمرون ويتم استخدام أموالهم لتمويل متطلبات المقترضين واستثماراتهم الجديدة أو لتوسيع أنشطتهم بمختلف القطاعات الاقتصادية، لذلك هناك أنواع مختلفة من الاستثمارات التي تولد عمليات التداول في الأسواق المالية.[2]

السوق المالي عبارة عن نظام يستخدم للحصول على رأس المال أو لزيادته، تماما مثل أي نظام آخر، ويحقق السوق الأهداف إذا استخدم في خلق مشاريع ذات جدوى اقتصادية مرتفعة، ويمكن أن يكون ضارا للغاية إذا استخدم في غير ذلك أو لتحقيق الأرباح فقط من خلال عمليات تداول الأسهم ذات الأسعار غير العادلة، والسوق المالي الكفؤ يساهم فيه المتعاملون بمختلف شرائحهم وأهدافهم وهم الأفراد والمستثمرين والوسطاء والشركات الذين يساهمون في السوق كل لتحقيق مصالحه، ويتم تداول الأوراق المالية من خلاله بيعا وشراء بين مختلف القطاعات الاقتصادية وغيرها في المجتمع بهدف تعبئة المدخرات وتنميتها وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية المختلفة.[3]

---

[1] خليل الهندي، انطوان الناشف، العمليات المصرفية والأسواق المالية، المؤسسة الحديثة للكتابة، طرابلس، لبنان، الجزء 2، 2002، ص2

[2] د/ حسني علي خربوش، د/ عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار زهران، عمان، 1998، ص14

[3] د/ وليد صافي، د/ أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص12

المطلب الثالث: شروط إنشاء الأسواق المالية

لكي يتم إنشاء سوق مالي فعال لا بد من توفر الشروط التالية:[1]

1 -اعتماد آليات السوق الحر كأساس لعمل النظام الاقتصادي سواء في توزيع الموارد أو في الأنظمة التشريعية وتكون السياسة النقدية والمالية للدولة في هذا الاتجاه أيضا.

2 -متانة النظام المحاسبي مع إيلاء تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي والمالي أهمية كبيرة وتلتزم به كافة الشركات التي يتم تبادل أوراقها المالية في السوق.

3 -وجود هيئة مشرفة على تطبيق التعليمات الخاصة بالتداول والتعامل بالسوق المالي والرقابة عليه ولها القدرة التنظيمية والصلاحية في إنجاز أعمالها بسهولة وسرعة.

4 -اعتماد معايير المحاسبة الدولية عند تنفيذ الأنظمة المحاسبية ووجود شركات ومكاتب محاسبة وتدقيق كفؤة وملتزمة بأخلاقيات المهنة.

5 -توفير بيوت الخبرة والشركات المالية والوسطاء الماليين القادرين على عمليات التحليل المالي والاقتصادي وتزويد المتعاملين بالنشرات والأخبار أولا.

6 -إيجاد تشريعات وتعليمات لتوجيه الشركات تحدد العلاقة بين المالكين والإداريين بهدف حماية المستثمرين في السوق المالي.

المطلب الرابع: خصائص السوق المالي الجيد

لكي يطلق على سوق الأوراق المالية بأنه من الأسواق الجيدة، ينبغي أن تتوفر فيه بعض الخصائص لأن التعامل في السوق المالي لا يعتمد على تداول السلع الحقيقية الملموسة لأن المستثمر في السوق يشتري ويبيع الأوراق المالية على أساس البيانات ودقة تحويلها إلى معلومات أي ان كفاءة السوق المالي تكمن في مدى إمكانية المتعاملين في السوق من الحصول على المعلومات حو ل حجم وأسعار التعاملات السابقة (بيع وشراء) في وقتها (Timely)، وبدقة تامة (Accurate)، وكذلك توفير السيولة الملائمة للسوق أي القدرة على بيع وشراء الأصول بسرعة وسهولة (Marketability) أي صلاحية الأسهم للعرض في السوق، وبسعر محدد ومعروف (Knownprices)، وعدم السماح في تغير كبير وفجائي في سعر السهم بين معاملة وأخرى إلا إذا توفرت معلومات جديدة مهمة وجوهرية، وأن يتسم السوق المالي بالعمق من

[1] مراير أمين، دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012/2011، ص5

خلال وجود عدد كبير من البائعين والمشترين المحتملين الراغبين في إجراء المعاملات بأسعار تزيد أو تقل عن سعر السوق الجاري، إضافة إلى انخفاض تكلفة تنفيذ العقود فكلما كانت التكلفة منخفضة كلما كان السوق أكثر كفاءة، وتقاس على أساس نسبتها إلى قيمة الصفقة المعاملة (Percentage of value of trade)، وتسمى الكفاءة الداخلية، ويفضل المشاركون في السوق أن تتعدل الأسعار بسرعة وفقا للمعلومات الجديدة (الخارجية) وفيما يتعلق بالعرض والطلب على الأصول المالية وعلى ضوء المعروض أعلاه نستطيع تحديد الخصائص التي يجب أن تتوفر في السوق المالي كما يلي:[1]

1 -شفافية وعلانية البيانات والمعلومات عن كافة الشركات والوحدات المصرة للأوراق المالية من حيث حجم تداولها والبيانات والمعلومات الأولية والمنشورة عنها ودقة وحقيقة هذه المعلومات.

2 -إيجاد مؤسسات مالية لتنمية المدخرات من خلال تحسين مستوى الخدمات المصرفية و ادارة أسعار الفائدة بكفاءة، وإنشاء شركات وساطة مالية عريقة قادرة على أن تكون حلقة وصل حيادية بين البائع والمشتري وأن تلتزم بأخلاقيات المهنة وتأمين مصلحة المتعاملين في السوق المالي.

3 -تنويع الأوراق المالية من حيث النوع والكم داخل السوق المالي وتنشيط عمليات التداول.

4 -سهولة تنفيذ الصفقات (نقل الملكية بيعا وشراء من مستثمر لآخر) والمرونة في الإجراءات التي تتعلق بإنجاز وتنفيذ الصفقات.

5 -الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة الكاملة لعمليات التداول وفسح المجال لقوى الطلب والعرض في تحديد أسعار الأوراق المالية وعدم السماح بتخليق الأسعار وتداول الأسعار غير العادلة.

6 -التكامل مع البورصات الأخرى واستخدام تقنيات متطورة للتواصل معها، فيما يتعلق بتوفير البيانات والمعلومات وإنجاز الصفقات وتسهيل مهمة الوساطة المالية.

المطلب الخامس: وظائف وأهمية الأسواق المالية

أولا: وظائف الأسواق المالية

الأسواق المالية هي الوجه الحضاري الحديث لاقتصاديات الدول فقد إرتبط تطور الأسواق المالية بالتطور الاقتصادي والصناعي الذي مرت به معظم دول العالم خاصة الرأسمالية منها.

[1] د/ عبد النافع الزرري، د/ غازي فرح، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص،ص 40-41.

للأسواق المالية ووظائف اقتصادية قد لا تكون واضحة للعديد من الناس ولكنها في واقع الأمر تمثل حلقة الإتصال بين القطاعات المختلفة في المجتمع، أي ما بين المدخرين والمنتجين.

فالقطاعات التي تقوم بالادخار بحاجة إلى توظيف مدخراتها في مشروعات أكثر فائدة وطموحا، والقطاعات المنتجة بحاجة دائما إلى المصادر المالية التي تساعد على الاستمرار في تأدية وظيفتها الاقتصادية.

إذن تقوم الأسواق المالية في تأدية وظيفتها الاقتصادية الأساسية بنقل الاموال الفائضة (المدخرات) من القطاعات التي تملكها إلى تلك القطاعات التي لديها عجز في الأموال.

ويبين الشكل (1) هذه الوظيفة المهمة:

الشكل (01): وظيفة الأسواق المالية

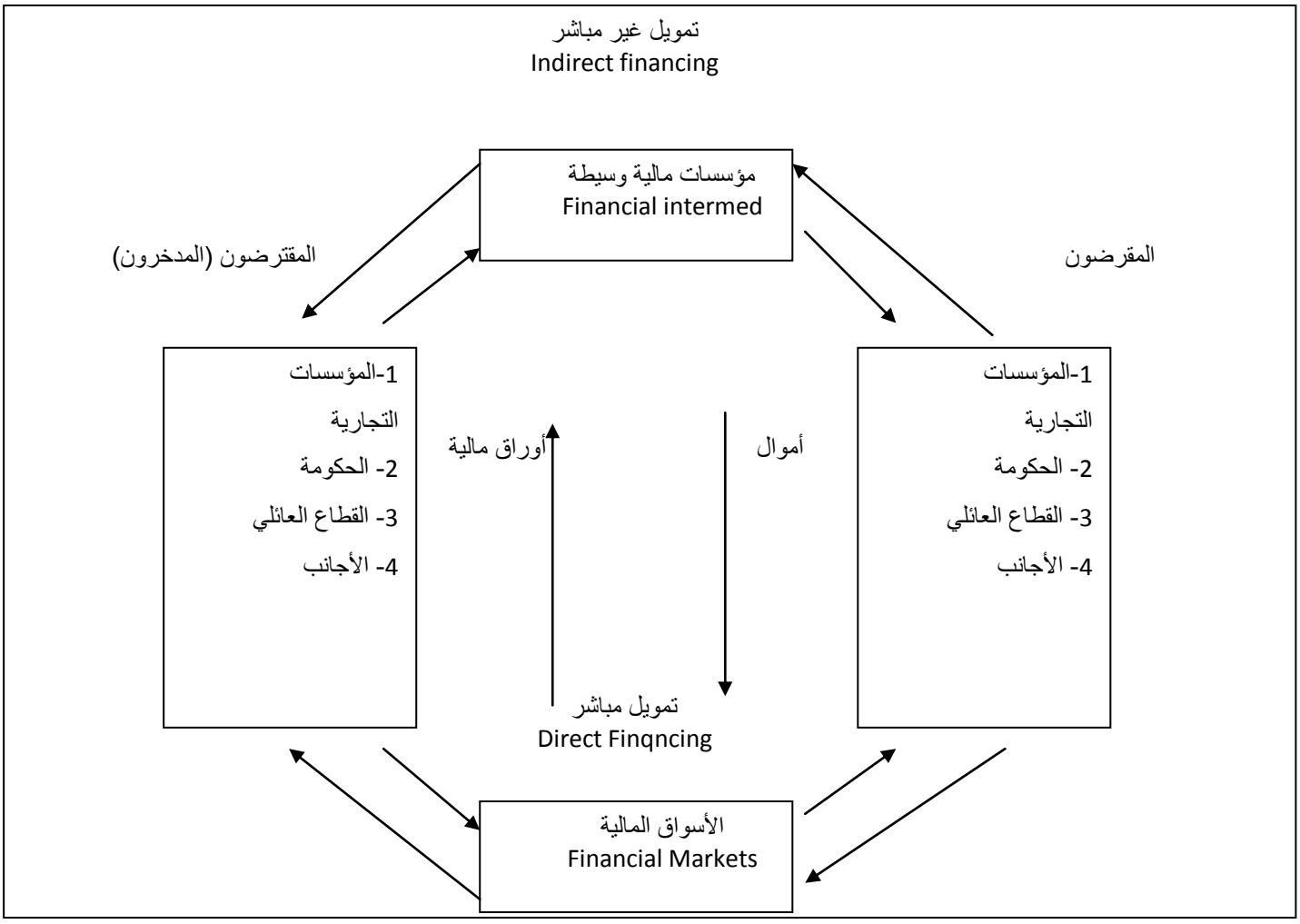

المصدر: رستميةقرياقص، الأسواق المالية والنقدية، دار الكندي، قسم إدارة الأعمال، جامعة الاسكندرية، 1997، ص33

يوضح الشكل أعلاه وجود قطاعين رئيسيين (المقرضون والمقترضون) يحل القطاع العائلي المكان الأول ضمن قطاع المقرضين بينما تحتل مؤسسات الأعمال المكان الأول في قطاع المقترضين. نلاحظ تدفق الأموال عن طريقتين غلى قطاع المقترضين:

الأول: من خلال المؤسسات المالية الوسيطية (وهو تمويل غير مباشر) كالبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطية.

والثاني: هو تمويل مباشر من خلال أسواق الأوراق المالية حيث يحصل المقترضون على أموال من خلال بيع أدوات مالية (Securities) إلى المقترضين، وتمثل هذه الأوراق المالية التي تصبح بيد المقرضين حقوق على أصول ودخول المؤسسات المقترضة.

إن الوظيفة الاقتصادية بصورة عامة لسوق رأس المال هي في تسهيل انسيابية رأس المال بين المجهزين والمستخدمين وهناك وظائف أخرى يمكن أن نعرضها كما يلي:[1]

1 -المساهمة في تعظيم الثروة المتمثلة في القيمة الرأسمالية للأوراق المالية وإرتفاع قيمة الأسهم، وتوفير أشكال متعددة من الأدوات المالية والمجالات الاستثمارية وإتاحتها إلى جمهور المستثمرين وتسهيل تداولها والحصول على السيولة، مما يقلل من درجة المخاطر.

2 -توفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات وتخصيص الموارد للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية، والمساهمة في زيادة معدل نمو الناتج من خلال الدور الفاعل في مجال الادخار والاستثمار.

3 -المسؤولية عن نقل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز والمواءمة بين وحدات الفائض ووحدات العجز من خلال تسهيل مهمة الدخول إلى السوق لتجميع المدخرات من مختلف الشرائح والقطاعات، وتحويلها إلى وحدات العجز بهدف المساهمة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية وزيادة الاستثمار ثم الانتاج والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والارتقاء بالوحدات ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة.

4 -المساعدة في تحقيق السياسة النقدية للدولة من خلال دخول البنك المركزي إلى السوق والتأثير على أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية.

5 -جذب المستثمرين من خارج البلد للمساهمة في المشاريع الكبيرة، مستفيدين بذلك من مفردات مظاهر العولمة في الانفتاح واستخدام تقنيات البيانات وتكنولوجيا المعلومات.

---

[1] أرشد فوائد التميمي، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 112

6 –سد الفجوة التمويلية للمشاريع والناجمة عن عزوف البنوك عن تمويلها وتوفير السيولة وتخفيض التمويل قصير الاجل.

7 –توفر الحماية للمستثمرين من اخطار الاستثمارات الوهمية أو غير المجدية إقتصاديا، من خلال شروط الادراج لأسهم الشركات في السوق المالي ومراقبة عمليات تداول الأوراق المالية وإيجاد أدوات للتحوط ضد المخاطر كالمشتقات المالية مثلا.

ثانيا: أهمية الأسواق المالية.

تساهم الأسواق المالية في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية المرتفعة، إي استخدام الأموال في الأنشطة الرابحة التي تحقق أعلى عائد وأعلى قيمة مضافة، وللسوق المالي أهمية أخرى كونه يساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات التي تساهم في زيادة حجم تراكم رأس المال الثابت، على مستوى الاقتصاد القومي.[1]

والشكل الثاني يبين دور السوق المالي وأهميته في تحويل الأموال بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يساهم في التمويل المباشر وغير المباشر للمنشآت والأفراد والحكومات وتغطية الفجوة المالية لهذه القطاعات واستغلال الفائض النقدي لها.[2]

[1] جمال جويدان الحمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 20

[2] دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 37

الشكل (02): دور السوق المالي في انتقال الأموال

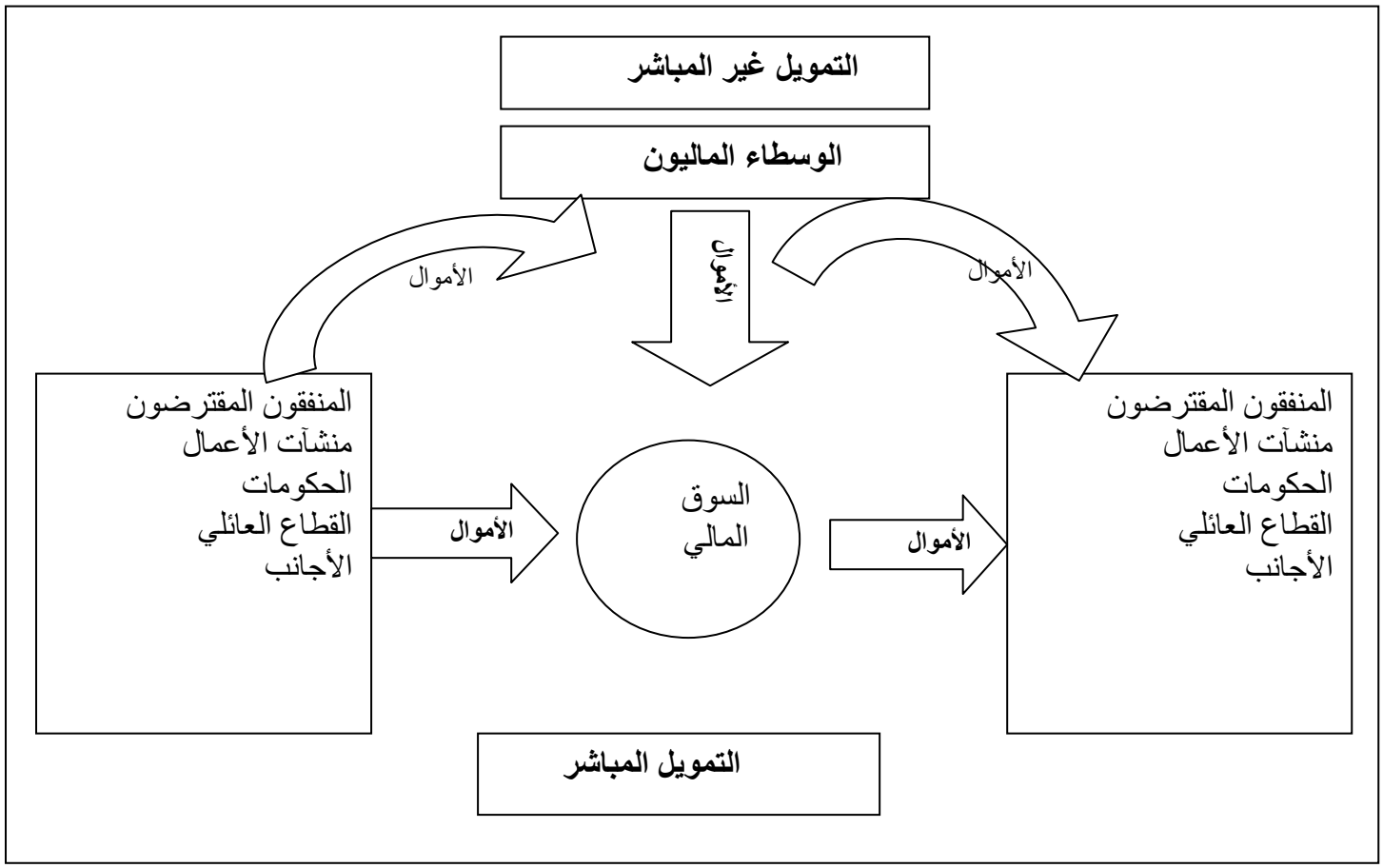

المصدر: جمال جويدان الحمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 20

المبحث الثاني: مقومات وآليات الأسواق المالية

تتكون السوق المالية من جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: وفيه يتم عرض الأموال والطلب عليها، وذلك عن طريق إصدار أدوات مالية تمثل هذه الأموال، ويطلق على هذا الجزء: السوق الأولية.

الجزء الثاني: وفيه يتم تداول هذه الأدوات بالبيع والشراء، ويطلق على هذا الجزء السوق الثانوية.

وتتنوع هذه الأدوات بالنظر إلى أجل استحقاقها إلى أدوات مالية ذات متوسط وطويل كالأسهم والسندات وأدوات مالية ذات أجل قصير كأذون الخزانة.

المطلب الأول: أنواع الأسواق المالية

الأسواق: تنقسم الأسواق بصورة عامة إلى نوعين:[1]

1-أسواق الأصول الحقيقية: وهي أسواق السلع الأساسية كالذهب والبترول والحديد والعقارات...إلخ.

2-أسواق الأصول المالية: وهي الأسواق التي تتعامل بالأوراق المالية والتحوط.

أولا: أسواق الأصول الحقيقية:

والتي تتكون من أسواق السلع الأساسية التي يسهل تداولها، ونشأت أسواق السلع الأساسية عام 1848 وهي الأسواق التي يتم فيها تبادل المواد الخام والمنتجات الأولية ويتم شراء وبيع هذه المواد من عقود موحدة. تعتبر أسواق السلع الأساسية من أهم الأسواق في العالم، فعلى سبيل المثال يتم يوميا تداول النفط والغاز الطبيعي بقيمة تبلغ حوالي 2 مليار دولار في بورصة البترول الدولية في لندن، أما حجم التبادل الذي يتم في سوق لندن لتداول المعادن فيقدر بنحو 2 ترليون دولار سنويا، وتعد تجارة السلع الأساسية من أقدم أشكال التجارة العالمية.

ومؤشر أسعار السلع الأساسية هو ثابت ماندان أو متوسط (الموزون) للسلع الأساسية المختارة، وهي مصممة لتكون ممثلة لفئة واسعة من السلع أو لفئة فرعية معينة من السلع، مثل الطاقة والمعادن الثمينة والزراعة والحبوب والثروة الحيوانية. إن الاستثمار في السلع الأساسية يعتبر من الاستثمارات الناجحة والتي تحقق الأرباح والسيولة العالية، وذلك لاستمرار حاجة جميع دول العالم إلى هذه السلعة ولكون بعض من هذه السلع نادرة ومحدودة الانتاج.

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 12

ثانيا: أسواق الأصول المالية:

وهي تلك الأسواق التي تتعامل بالأوراق المالية الصادرة عن الحكومات أو الشركات ويتكون سوق الأصول المالية من سوقين أولهما رأس المال والثاني سوق النقد.

1 -أسواق رأس المال: وهي التي توفر أدوات طويلة الأجل.

2 -أسواق النقد: والتي توفر أدوات قصيرة الأجل.

3 -أسواق المشتقات المالية: والتي توفر أدوات لإدارة المخاطر المالية والتحوط.

الشكل (03): أنواع أسواق المال

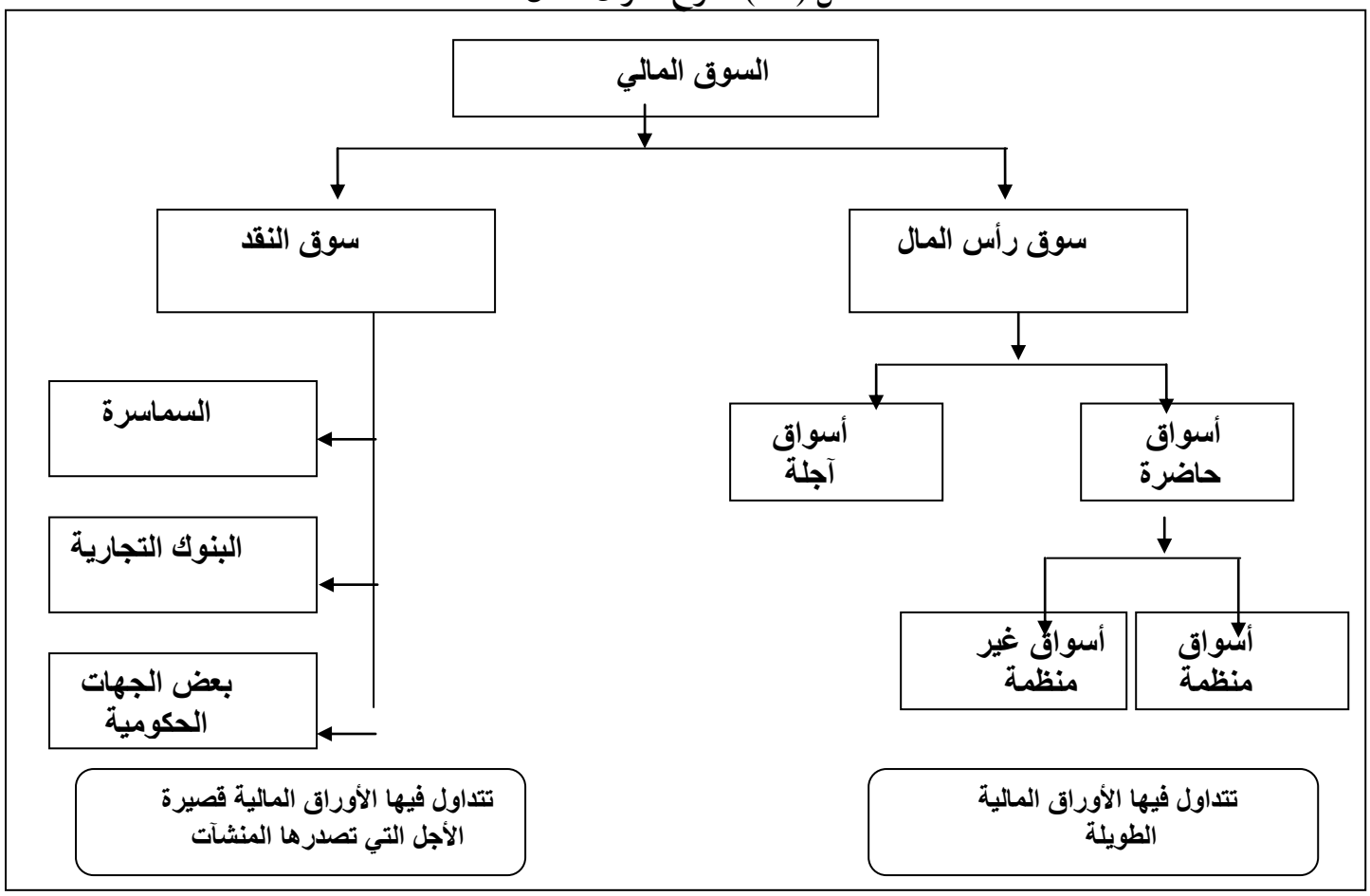

المصدر: د/عبد النافع الزراري، د/ غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص62

الشكل (04): أنواع الأسواق المالية

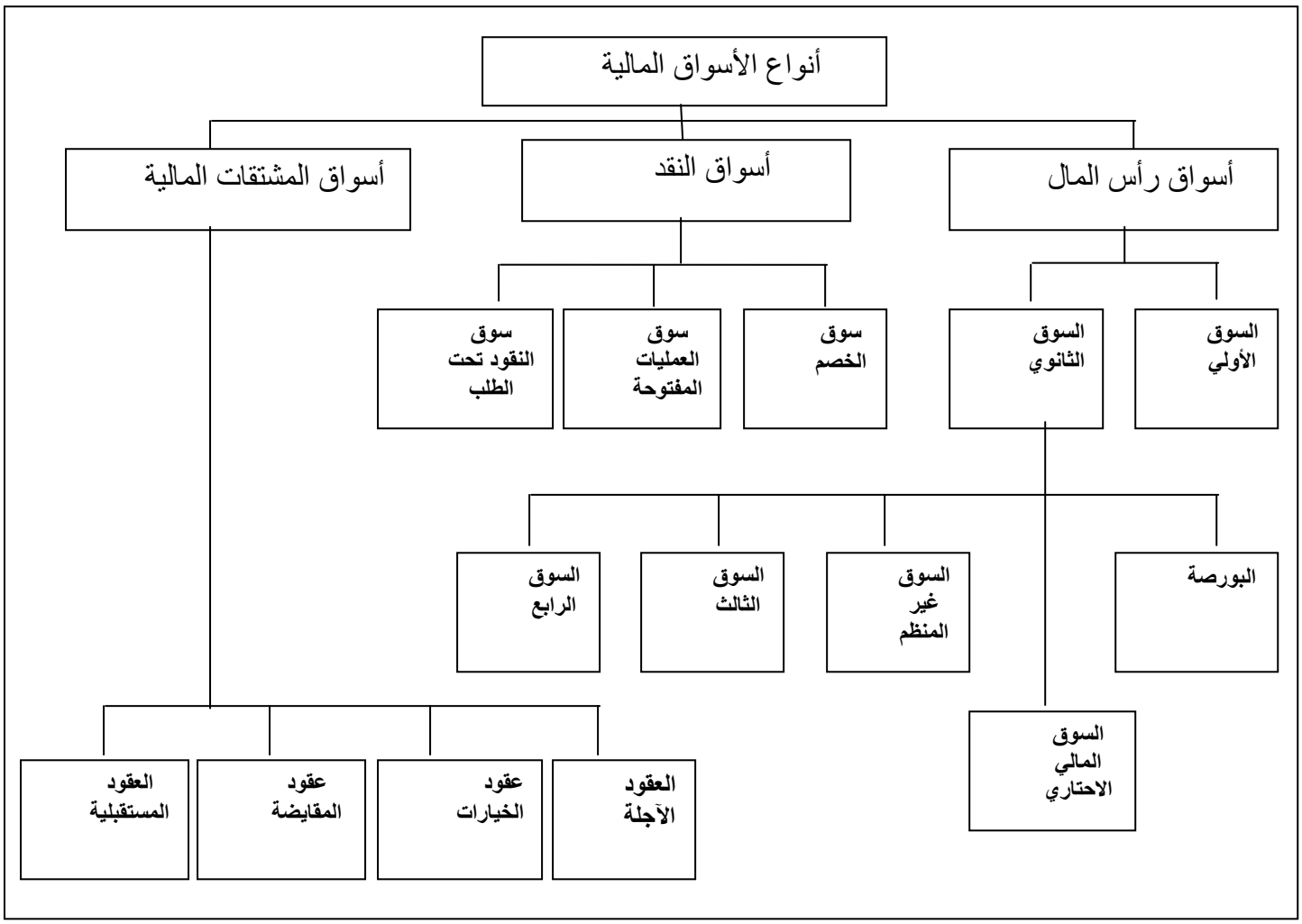

المصدر: رستميةقرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة الاسكندرية، 1998، ص 46

1-**أسواق رأس المال:** هو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية طويلة الأجل والتي عمرها أكثر من سنة، وتعد من الأدوات المالية مرتفع المخاطر، ومن صفقاتها الأخرى طول فترة الاستثمار وهي من الأسواق الحاضرة التي من خلالها يتم تداول الأوراق المالية بيعا وشراء مع تنفيذ عمليات البيع والشراء مباشرة بعد عقد الصفقات المالية كبيع الأسهم والسندات في السوق المالي.

ومن خلال الأدوات التي يتم تداولها فيها فهي تتكون من:[1]

أ/أسواق الأسهم التي توفر التمويل للمشاريع من خلال إصدار الأسهم أو الأوراق المالية المشتركة، وعمليات التداول على الأسهم التي تلي ذلك.

[1] سمير عبد المجيد رضوان، الأسواق المالية، دار النهار، 1996، ص 364

ب/أسواق السندات والتي توفر التمويل من خلال إصدار السندات، وعمليات التداول على هذه السندات التي تلي ذلك.

2-**أسواق النقد**: هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل والتي تتميز بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة مخاطرها، أي انها تحقق الأمان للمستثمرين وتوفر لهم حاجاتهم من الأدوات قصيرة الأجل بهدف استغلال الفائض النقدي قصير الأجل أو الحصول على تمويل يحقق السيولة اللازمة لتشغيل المشاريع، وتسمى الأدوات التي يتم تداولها في السوق النقدي بأدوات مرتفعة السيولة أو أدوات شبه النقد.[1]

3-**أسواق المشتقات المالية**: وهي أسواق العقود الفرعية المشتقة من عقود أساسية للأدوات الاستثمارية المتعددة كالعملات والنفط.

وأهم أدواتها العقود الآجلة: إذ بالرغم من التطور المذهل الذي شهدته أسواق السلع منذ نشأتها عام 1848م يبقى الحدث الأبرز وراء تطور هذه الأسواق هو ظهور العقود الآجلة عام 1851م، وكان الهدف الأساسي لهذه العقود هو: إتاحة المجال أمام المتعاملين للإتفاق على تفاصيل بيع وشراء سلعة في المستقبل، حيث يوافق البائع على تسليم المشتري لكمية معينة من سلعة ما في تاريخ مستقبلي مقابل سعر يحدد عند إبرام العقد الآجل بغض النظر عن سعر السلعة يوم التسليم، وأصبح بالإمكان تداول العقود الآجلة وإنتقالها من مستثمر إلى آخر في البورصات العالمية وذلك بعد أن أصبح لهذه العقود أسعار تدرج يوميا وتتأرجح وفقا للتغيرات في سعر السلعة المرتبطة بالعقد.[2]

أسواق رأس المال:

تتكون أسواق رأس المال من السوق الحاضرة والسوق المستقبلية ويمكن تحديد أنواعها من حيث شروط التداول فيها إلى عدة أسواق هي كما يلي:[3]

- السوق الحاضرة: وهي الأسواق التي تتعامل في الأوراق المالية الطويلة الأجل كالأسهم والسندات ويتم خلالها انتقال ملكية الورقة المالية عند إتمام الصفقة ودفع قيمة العقد، أي يتم تنفيذ الصفقات بصورة آنية مباشرة بعد عقد هذه الصفقات.

---

[1] د/ خالد وهيب الراوي، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000،ص 157

[2] منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1999، ص83

[3] محمد ابراهيم الشيديفات، الأسواق المالية والنقدية، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص80

- السوق المستقبلية: وهي أسواق العقود الآجلة التي تتعامل بالأسهم والسندات من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق.

الشكل (05): أسواق رأس المال

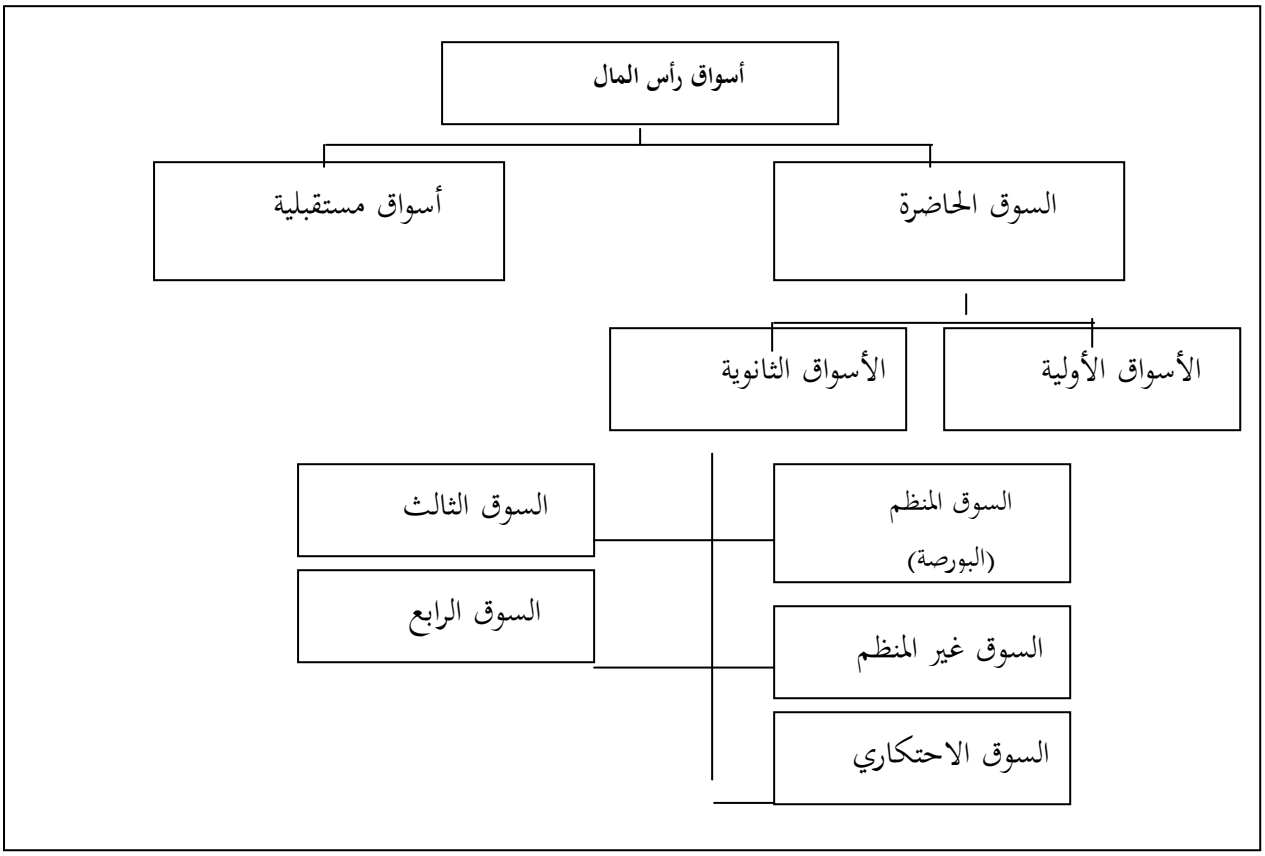

المصدر: محمد ابراهيم الشيديفات، الأسواق المالية والنقدية، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص80

الأسواق الحاضرة:

أولا: السوق الأولية (سوق الإصدارات) (PrimaryMarket):

هو ذلك السوق الذي يتعامل بالإصدارات الأولية أو الجديدة من الأوراق المالية للشركات التي تؤسس حديثا، ولذلك يسمى سوق الإصدارات للأوراق المالية للشركات أي عند الإكتتاب بهذه الأوراق المالية لأول مرة، والهدف الأساسي من التداول في هذا السوق هو الحصول على رأس المال الأساسي للمشاريع أو زيادة رأس المال من خلال تمويل المشروعات الجديدة تحت التأسيس أو توسيع المشاريع القائمة حاليا، ويتم تداول الأوراق المالية بهذا السوق بصورة مباشرة من خلال الاتصال بين الجهة المصدرة للأوراق المالية والمستثمرين سواء أكانوا أفراد أو مؤسسات مالية، أو بصورة غير مباشرة من خلال الوحدات المتخصصة بإصدار وتسهيل تداول هذه الأوراق أي الوسطاء، وتلعب بنوك الاستثمار دورا كبيرا كوسيط وأحيانا كمتعهد للإصدارات

الجديدة للشركات وتسويقها للمستثمر، إذ يمكن أن تطرح هذه الإصدارات للاكتتاب العام أو الخاص مما يعطي فرصة لجميع الأفراد والمؤسسات التي لديها فائض في المشاركة في توفير الأموال، وهو بذلك أداة مهمة لتجميع المدخرات وتوجيه استخدامها، وتأتي أهمية الإصدارات الأولية من مساهمتها في زيادة تكوين رأس المال الثابت على مستوى الإقتصاد القومي.

ويهدف السوق إلى تسهيل مهمة الحصول على رأس المال الأساسي للمشاريع حديثة التأسيس وهو السوق الذي يكون فيه البائع للورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها الأصلي.[1]

مثال:

تم تأسيس شركة لإنتاج الإسمنت بكلفة 20 مليون دينار ويمتلك المؤسسون مبلغ 6 ملايين دينار، وقد إستعان المؤسس بإحدى الجهات التمويلية المعروفة في الأسواق المالية وهي دائرة الضمان الاجتماعي كشريك مؤسس، ولغرض الحصول على رأس المال المتبقي تمت مفاتحة البنك التجاري لغرض التوسط في بيع أسهم الشركة في السوق الأولي لتمويل المتبقي من رأس المال البالغ 14 مليون دينار إّ تم توزيعه على 14 مليون سهم.

عندما ترغب الشركة الجديدة طرح أسهمها في السوق للإكتتاب العام، أو حين تقوم شركة قائمة أصلا بإصدار سندات جديدة أو أسهم فإن تلك الأسهم والسندات يتم طرحها في السوق الأولي ويتم تداول الأوراق المالية في السوق بأسلوبين:[2]

الأول: الطرح للتداول العام (Public placement) طرح الإصدارات الجديدة لعامة المستثمرين سواء أكانوا مستثمرين أفرادا أو شركات ويسمى هذا الإصدار بالطرح العام.

الثاني: الطرح للتداول الخاص أو الدعوى المباشرة (Private placement) إذ يقوم المؤسس أو المستثمر الرئيسي بدعوة بعض الوحدات أو الشركات مثل شركات التأ/ين، وحدات الضمان الاجتماعي، شركات الاستثمار الرأسمالية للمساهمة في شراء الإصدارات الجديدة للشركات حديثة التأسيس.

ويتم طرح الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات من خلال مؤسسات مالية متخصصة تسمى ببنوك الاستثمار ويتمثل في الوساطة بين البائع أو مصدر استخدام أسلوب المزاد العلني من خلال دعوة المستثمرين المحتملين لتقديم العطاءات ذات الأسعار الأعلى ثم العطاءات ذات السعر الأقل.

خصائص السوق الأولي:

---

[1] رسمية فرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، 1999، ص 18

[2] شمعون شمعون، البورصة، دار الهومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 1998، ص ص 35،36

1 -المرونة.

2 -انخفاض الروتين والإجراءات المطولة.

3 -انخفاض كلفة التداول لعدم شموله بتكاليف التسجيل.

4 -عدم شموله بعمولات الوسطاء الماليين.

5 -صعوبة إعادة بيع الأوراق المالية بسبب عدم تسجيلها بالبورصة.

وتلعب بنوك الاستثمار ذات الخبرات الواسعة دورا كبيرا كوسيط في بيع إصدارات شركات جديدة وأحيانا تكون كمتعهد لهذه الإصدارات وتسويقها للمستثمرين أو قد تقوم بشراء المتبقي من الأسهم في حالة عدم بيعها بالكامل.

ثانيا: السوق الثانوي (SecendaryMarket):

يعد من أهم الأسواق في الهيكل المالي لأنه ذلك السوق الذي يتم في تداول الأوراق المالية في الشركات القائمة، أي الإصدارات السابقة التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق، ويتم تداول الأسهم والسندات التي تسبق إصدارها والتي يتم التعامل بها من قبل المستثمرين، وهنا يحصل بائع الورقة المالية في السوق الثانوي على قيمتها وليس الشركة المصدرة للورقة، ويسمح السوق للمستثمرين باستبدال هذه الأوراق بالنقد، ولذلك فإنه يوفر عنصر السيولة إلى السوق الأولي تاتي من كفاءة وفاعلية السوق الثانوي، وإن انخفاض كفاءة التداول في هذه السوق يعني احتفاظ حملة الأوراق المالية بها إلى حين فترات استحقاقها أو استحقاق الأرباح الجارية، مما يخفض درجة السيولة المالية في السوق وانخفاض الأموال المتاحة لدى المستثمرين للإكتتاب بالإصدارات الجديدة التي تتم في السوق الأولي.[1]

ويساعد السوق الثانوي المتعاملون في السوق الأولي عند قيامهم بتسعير الأوراق المالية المصدرة حديثا، وإن نجاح التداول في السوق الأولي وكفاءة هذا السوق يعتمد على فاعلية وحجم التداول في السوق الثانوي، ولذلك يرغب القائمون على السوق بتحفيز عمليات التداول لخدمة الاقتصاد الحقيقي وتحقيق النمو في تراكم رأس المال الثابت، ويلعب السوق الثانوي دورا فاعلا بالنسبة للشركات الحالية التي ترغب في إصدار أوراق مالية جديدة للحصول على مصدر تمويل لتوسيع أعمالها.

خصائص السوق الثانوي:

[1] شعبان محمد إسلام البراوي، بورصة الأوراق المالية من المنظور الاسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001، ص 69

عدم دخول الجهات المصدرة للأوراق المالية طرفا في عملية التداول لأوراقها المالية، وهذا لا يعني عدم تأثرها أو تأثيرها على عملية التداول بل أنها تتأثر بصورة غير مباشرة بعمليات التداول من خلال أسعار أسهم هذه الشركات، وكذلك سمعتها واستقرارها ونمو أعمالها وأرباحها ودرجة قوتها الائتمانية ستؤثر على تكلفة التمويل إضافة إلى التأثير على سعر الورقة المالية عند إصدارها.[1]

أنواع السوق الثانوي:

1/ السوق المنظم (البورصة) stock exchange:

الأسواق المنظمة أو البورصة هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة وفق الشروط التي يحددها قانون أو نظام السوق المالي، ويدير عمليات تتميز بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء (البورصات) ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويشترط هذا السوق التعامل في الأوراق المالية المسجلة لديه، وتتم عمليات التداول التداول في هذا السوق بطريقة المزايدة العلنية.

وتقوم البورصة بإدراج الشركات أو أسهم الشركات لديها، وهناك معايير وشروط محددة يتطلب إستيفاؤها ومصاريف ورسوم تسجيل يتعين تسديدها، وبعد ذلك يسمح بتداول الأوراق المالية في البورصة بيعا وشراء، ولكن عمليات الادراج في البورصة تخضع لشروط تحدد طبيعة الشركات التي يسمح بتداول أسهمها والمستثمرين وتاريخ السوق...إلخ، من الخصائص الاقتصادية العامة، وكذلك بالنسبة للشركات من حيث الأرباح وحجم الأصول وعدد الأسهم وعدد المساهمين.[2]

ويدير عمليات التبادل في هذه السوق الوسطاء العاملون به، وتفرض لجنة إدارة السوق المالي العديد من الشروط للموافقة على إدراج الشركات في البورصة، وتتشابه الأسواق المالية بالمهام التي تنفذها ولكنها تختلف من حيث أحجامها وأساليب إدارتها وطبيعة الأوراق المالية المتداولة فيها وشروط الإدراج، إذ تختلف هذه الشروط من سوق إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وعلى العموم تهتم بعض الشروط بموضوع تأسيس الشركات وكونه يلبي بنود قانون الشركات، وإن يدفع مبلغ محدد من رأسمال الشركة أو أن لا يقل عن مبلغ معين، وأن تكون الشركة قادرة على إثبات وجودها في السوق من حيث قبول تداول إصداراتها من قبل المستثمرين، إضافة إلى شروط أخرى هدفها حماية المستثمر وسمعة السوق وعمليات التداول.

2/ السوق غير المنظمة (الموازي):

---

[1] مرجع سابق، ص 70

[2] فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 111

يستخدم هذا الاصطلاح على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظم، حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء التعامل، وتكون طريقة التداول بواسطة بيوت السمسرة من خلال استخدام شبكة كبيرة من الاتصالات السريعة التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين، ومن خلال هذه الشبكة يمكن للمستثمرين ان يختار أفضل الأسعار.

والسوق غير المنظم أو الموازي هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول المالية للشركات غير مستوفية لشروط الإدراج في البورصة، ولا يوجد مكان محدد لتداول الأوراق المالية في هذه السوق ويقوم بمهمة التداول الوسطاء الماليون أو البنوك وشركات الاستثمارات المالية، ويلعب الوسطاء دورا أساسيا في هذا السوق الذي يتصف بالديناميكية العالية والمرونة الكبيرة، لأن جميع الصفقات تتم بسرعة من خلال استخدام وسائل الاتصال المتاحة ودون الحاجة إلى أن يلتقي البائع بالمشتري، حيث يتم استخدام شبكة الاتصالات السريعة التي تربط بين الوسطاء والمستثمرين، مما يعني أن عمليات التداول تتم بين حامل الورقة المالية وبين المشتري دون الحاجة لحضور مصدري الورقة المالية ويتم تحديد سعر التداول من خلال عمليات التفاوض التي تتم بين المتعاملين في السوق.[1]

3/ السوق الثالث:

يمكن تداول الأوراق المالية للشركات المسجلة في البورصة أي في السوق المنتظمة داخل السوق الموازي مطلقين على هذه الحالة إسم السوق الثالث، إذ يسمح بتداول الأوراق المالية للشركات المسجلة في البورصة، ويلعب الوسطاء دورا كبيرا في تنفيذ الصفقات خارج البورصة في هذا السوق الذي أهم أسباب تشكيله هو لغرض إنجاز عمليات التداول بسرعة كبيرة، وفي الوقت نفسه يمنح هذا السوق المتعاملين إمكانية التفاوض على نسبة العمولة التي يحصل عليها الوسيط أو السمسار.

إضافة إلى أن طبيعة التعامل في هذا السوق تكون مع كبار المستثمرين ذوي الخبرة العالية والإمكانيات الكبيرة مما يجعل طلب المشورة عند إتخاذ قرار البيع أو الشراء في حدود ضيقة جدا في هذا السوق أي أن من يتعامل بهذا السوق لا يحتاج إلى الوسطاء.[2]

4/ السوق الرابع:

[1] د/ وليد الصافي، د/ أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 45
[2] د/ خالد وهيب الراوي، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 336

وهو السوق الذي يسمح بتداول الأوراق المالية المدرجة في البورصة بين جهتين وعادة تكون بين مؤسستين ماليتين مباشرة بين المالك والمستثمر دون تدخل الوسطاء أو السماسرة ويطلق على هذه العملية تسمية السوق الرابعة.

وأهم أسباب نشوء السوق الرابع يعود إلى معرفة المستثمرين بعضهم البعض مثل البنك العربي ووحدة الضمان الاجتماعي والثانية لغرض تنفيذ الصفقة بين المالك والمشتري دون دفع عمولة للوسيط لأنه ليس له دور مما يخفض من تكلفة عملية التداول.[1]

5/ الأسواق المالية الإحتكارية:

هي تلك الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تحدد الجهة المصدرة سعر تداولها، إذ تحتكر تلك الجهات عملية الإصدار وتسعيرة الأداة المصدرة، كإصدارات السندات من قبل الحكومة بسعر فائدة 3.5% إذا تحتكر الحكومة عملية الإصدار وتسعير فائدة السندات. [2]

الشكل (06): العلاقة بين المتعاملين في السوق الأولي والسوق الثانوي

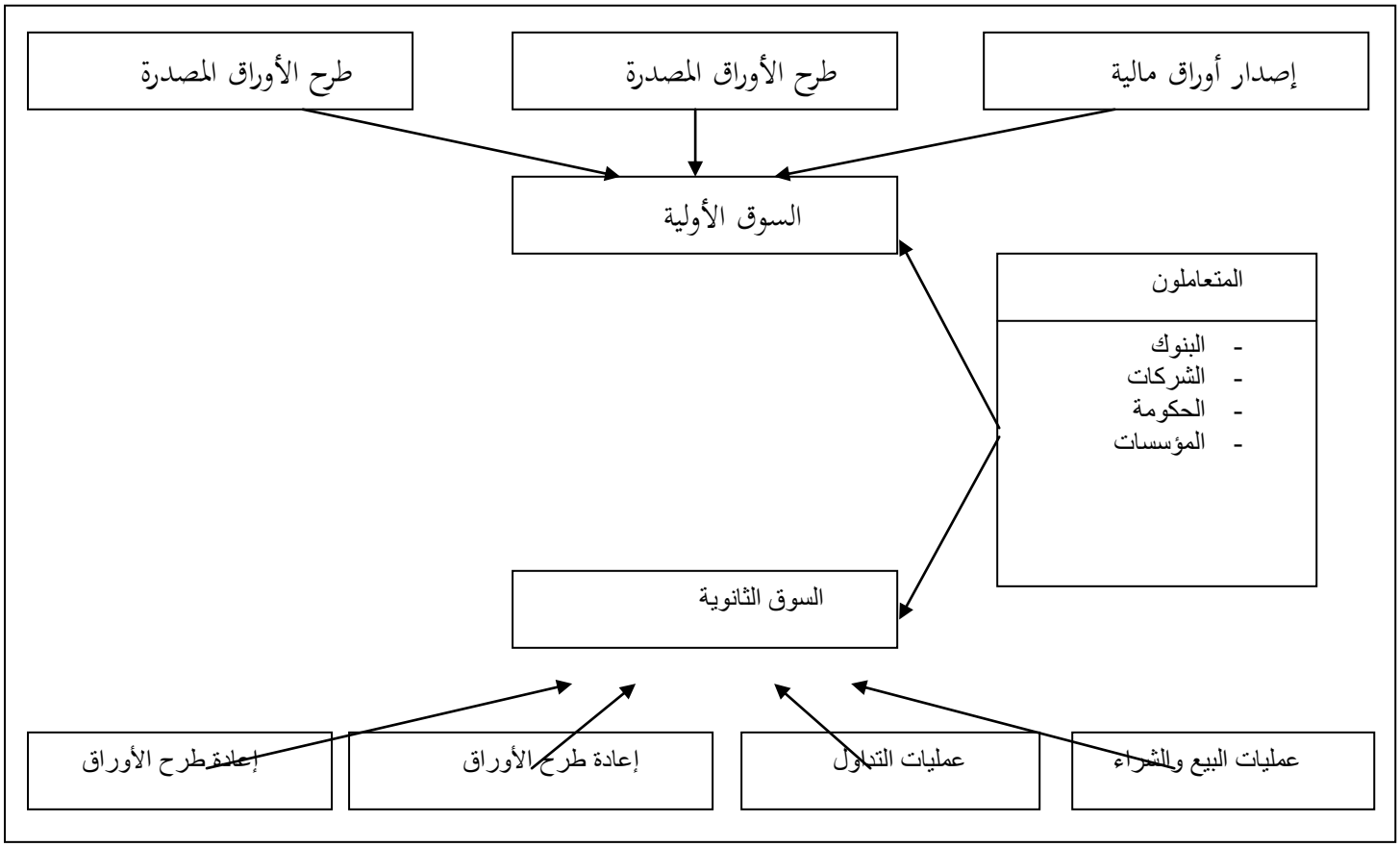

المصدر: شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية من المنظور الإسلامي، دمشق، دار الفكر، 2001، ص 69

[1] حسين بني هاني، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، مرجع سبق ذكره، ص 40
[2] أرشد فؤاد التميمي، الاستثمار بالأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 110

المطلب الثاني: مقومات إنشاء الأسواق المالية

يتطلب إنشاء السوق المالي توفر عناصر أساسية في اقتصاد البلد والبيئة المالية والتشريعية وأن يوفر النظام القانوني والقضائي الأساس القوي الذي يعمل في ظله السوق المالي من خلال استخدام خطوط استرشادية عامة لأداء السوق لعمله، ويمكن أن نقسم هذه العناصر إلى مجموعتين الأولى مجموعة تتعلق بالبنية التحتية والتشريعية اللازمة للسوق المالي، والثانية ترتبط بالخصائص التي يجب أن تتوفر بالسوق المالي نفسه ونعرضها كما يلي:[1]

المجموعة الأولى: مجموعة البنية التحتية والمؤسسة والتشريعية للسوق المالي

تسمى أيضا بالخصائص المؤسسة والتي تشير إلى التقدم في تطبيق القواعد القانونية والإدارية والإفصاح وتدفق المعلومات والشفافية وتكاليف المعاملات في السوق المالي:

ولغرض استكمال عمل السوق المالي يتطلب توفر ما يلي:[2]

1 -إجراءات تحرير السوق والعمل وفق منهجية آلية السوق الحرة وتنافسية الأسواق ومحاولة التغلب على الاختلالات المالية والاقتصادية سواء من حيث اختلال ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة العامة للدولة أو تخفيض معدلات ارتفاع التضخم والبطالة وتحقيق الاستقرار النقدي، وأن يكون للحكومة دورا في معالجة الممارسات الاحتكارية التي تتحكم بالأسعار ومعالجة مشكلة الآثار الخارجية للشركات أو التكاليف الاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، وتحرير القطاع المالي الخارجي والتجارة الخارجية وتخفيض القيود في سوق العملة وتطوير النظام الضريبي، وإصدار التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تضمن تحقيق أهداف البورصة وبمستوى عال من الكفاءة والعدالة وفق المعايير الدولية.

2 -إصدار النظام الداخلي للبورصة وتشكيل الهيئة العامة للسوق المالي وإدارة السوق ونظام ترخيص الوسطاء والتجار.

3 -إصدار تعليمات تنظيم إدراج الأوراق المالية وشروط الإدراج بما يتناسب مع طبيعة الإقتصاد والنظام المالي.

4 -إصدار تعليمات تداول الأوراق المالية في البورصة وتنظيم المشاركة الأجنبية والتأكيد على استخدام نظام التداول الالكتروني والتداول عن بعد، وتوفير الشروط والسلامة وحماية مصالح المشاركين في السوق في هذا النوع من التداولات، وإصدار معايير السلوك المهني للمشاركين في السوق المالي.

---

[1] د/ عبد الغفار حنفي، د/ رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، 2008، ص 250

[2] خليل الهندي، انطوان الناشف، العمليات المصرفية والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 20

5 -تحديد طبيعة الإفصاح للبيانات والمعلومات عن الأوراق المالية وطرق نشرها، لأن المعلومات والبيانات ودقتها ونوعها وكمياتها تعد أهم مقاييس كفاءة السوق وشفافيته، إضافة إلى تقرير مدى أمان الاستثمار ودرجة المخاطر المصاحبة، والعمل على تنويع استخدام طرق ووسائل نشر المعلومات والبيانات عن الشركات والسوق المالي والقطاعات ومؤشرات الاقتصاد الكلي وأهمها الأنترنت والنشرات اليومية والأسبوعية والشهرية ومن خلال الهواتف الخلوية والرسائل القصيرة، وإصدار دليل الشركات المساهمة في السوق، وعبر وسائل الإعلام المختلفة وأهمها التلفزيون والمحطات الفضائية المتخصصة.

6 -إصدار نظام يحدد آليات حل النزاعات بين أعضاء السوق المالي وخاصة الوسطاء الماليين والعملاء من المستثمرين.

7 -إصدار نظم حماية مستثمري صناديق الإستثمار.

8 -التصنيف القطاعي للشركات المدرجة في البورصة وفق معايير تنسجم مع المعايير الدولية.

9 -إصدار نظام التقاص وتسوية المعاملات لكافة العقد وتحديد آليات نقل ملكية الأوراق المالية المباعة.

10 -تطوير مؤسسات التدقيق والمراجعة التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الشفافية والدقة والإفصاح المالي والإلتزام بالمعايير المحاسبية.

المجموعة الثانية: مجموعة خصائص السوق

إن العناصر التي تتحدد لتقييم السوق المالي ومدى تطبيقه للشروط والمعايير يمكن تقسيمها إلى ثلاث عناصر وهي:[1]

أولا : الخصائص الخاصة بحجم السوق والتي يمكن قياسها من خلال ما يلي:[2]

- نسبة رأس مال السوق ويقيم من خلال قيمة الأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، أي قدرة الأسواق المالية على حشد المدخرات لتوجيهها إلى الشركات المدرجة في السوق والتي تستثمره موارده.

نسبة رأس مال السوق المالي= قيمة الأوراق المالية المدرجة

الناتج المحلي الإجمالي

- عدد الشركات المدرجة لأن ارتفاع عدد الشركات المسجلة في البورصة يؤدي إلى اتباع السوق ويعكس ارتفاع حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

---

[1] د/ عبد الغفار حنفي، مرجع سابق،، ص 251

[2] د/ دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 132

ثانيا: مؤشرات السيولة: وأهمها عمق السوق ويقصد به أن تكون حركة التعاملات فيها نشطة وأن أوامر البيع والشراء مستمرة، وإشباع السوق من خلال معالجة الاختلالات في الكمية المطلوبة والكميات المعروضة من الأوراق المالية بسرعة، وسرعة استجابة السوق وهي قدرة السوق على علاج الفجوة بين العرض والطلب، ويتمكن القائمين على الأسواق المالية تحقيق السيولة من خلال التوسع في طرح الأسهم للإكتتاب العام وتسجيل الأوراق المالية في السوق، مما يساهم في توفير البيانات والمعلومات عن التغيرات التي تحصل على القيمة السوقية لهذه الأوراق، وتخفيض القيمة الإسمية للأسهم لجذب كافة المستثمرين من مختلف شرائح المجتمع للإستثمار في السوق المالي.

وأهم مؤشرات قياس سيولة السوق المالي هي:[1]

- نسبة حجم التداول في السوق المالي والتي تعكس مستوى السيولة في الاقتصاد القومي:

نسبة التداول في السوق المالي= قيمة الأوراق المالية المتداولة

الناتج المحلي الإجمالي

- معدل الدوران:

نسبة حجم التداول في السوق المالي= قيمة التعاملات في السوق المالي

قيمة رأس مال السوق

وتكمل النسب المذكورة الواحدة لأخرى لتحليل قدرة السوق المالي على توفير السيولة.

ثالثا: مؤشرات تمركز السوق وهو المؤشر الذي يبين مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على السوق وإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإنها تؤثر سلبا على السوق ويمكن قياسها كما يلي:

درجة تمركز السوق المالي= نصيب اكبر عشر شركات

قيمة رأس مال السوق

رابعا: مؤشرات عدم الإستقرار ودرجة التذبذب في عوائد السوق المالي التي تعكس عدم إستقرار السوق، ويمكن قياسها باستخدام الإنحراف المعياري للعوائد الشهرية في الأسواق المالية.

خامسا: مؤشرات التنمية المؤسسية والتنظيمية للسوق المالي وأهمها قواعد الإفصاح والمعلومات عن الشركات والوسطاء الماليين من خلال تقييم مدى قيام الشركات بنشر المعلومات والبيانات عن الأسعار والأرباح

[1] عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 60

وتطبيقها للمعايير المحاسبية، وجود قوانين فاعلة لحماية المستثمرين وفعالية لجنة الرقابة في البورصة ونظام المقاصة وتسوية العمليات، وقيود إعادة تحويل التوزيعات والأرباح والقيود على تحويلات رأس المال غلى الخارج ونسبة مساهمة الأجانب في الإستثمار في السوق المالي.

سادسا: مؤشرات إندماج السوق وتسعير الأصول، ويقصد بها مدى اندماج السوق المالي الوطني مع الأسواق المالية في الدول الأخرى وتدفق رأس المال عبر الحدود بشكل يضمن تساوي تسعيرة المخاطر عبر الحدود والتي تقاس بعلاوة المستثمر نتيجة تحمله المخاطر.

أما الخصائص المرتبطة بقدرة السوق على تسعير الأصول المالية فتعني القدرة على الحفاظ على إستقرار العوائد على الأصول المالية وهي مدى كفاءة السوق في تسعير المخاطر.

المطلب الثالث: آليات عمل الأسواق المالية

آلية عمل البورصة

إن أغلب المستثمرين الأفراد هم ليسوا أعضاء مشاركين في السوق المالي، ولذلك فإنهم يستخدمون الوسطاء للتعامل مع الأسواق المالية، وإن أهم عنصر في عمل البورصات هو البيانات والمعلومات ولذلك تهدف إدارة البورصات إلى ربط جميع البورصات بشبكة اتصالات قوية وتسهيلات تشغيلية بهدف زيادة الكفاءة التشغيلية للبورصة وتوفير أكبر كم من المعلومات للوسطاء والتجار والمستثمرين، فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإعداد الشريط المجمع (Tape consolidated) لتسجيل جميع المبادلات التي تحدث في جميع الأسواق الأمريكية، باستخدام البيانات المتاحة في ناسداك وفي السوق الرابع باستخدام نظام (Instinet) وتم استخدام جداول أسعار الأسهم المجمعة (table composite stock price) وكذلك إلزام البورصات بأن تنشر جميع الأسعار وفق نظام (consolidatedquotation système) لتقليل الجهد بالبحث عن أفضل الأسعار، وكذلك العمل بنظام (ITS : IntermarketTradingSysteme) وهو نظام الكتروني يربط بين جميع البورصات الأمريكية وتجار السوق الموازي بصورة تسمح للوسطاء والتجار والمستثمرين بالاتصال والتفاعل، وتظهر شاشات هذا النظام لجميع المتعاملين أسعار الشراء والبيع المحددة بواسطة صناع السوق، ويسمح هذا النظام للسماسرة أن يوجهوا أوامرهم إلكترونيا إلى مكان أفضل الأسعار.[1]

[1] محمد محمود الداعز، الأسواق المالية، دار الشروق، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص ص 239،249

إن استخدام بيوت المقاصة (Clearing house) واشتراك عدد من بيوت الوسطاء والبنوك والمؤسسات المالية فيها، سوف يؤدي إلى أن تكون هذه البيوت ممرا لجميع عمليات الأعضاء حيث بيت المقاصة في نهاية كل يوم عمليات الأعضاء وتحديد صافي النتائج لكل عضو ويتلقى كل عضو قائمة بصافي الأوراق المالية الواجب تسليمها أو استلامها إضافة إلى صافي النقدية التي تدفع أو تحصل، وبذلك فإن التسوية تتم مع جهة واحدة بدلا من عدد كبير من الأطراف، وكذلك الهدف هو إقامة نظام مركزي للمقاصة لإلغاء حركة وثائق الأسهم بل وربما إلغاء الوثائق ذاتها، وكذلك استخدام الحاسبات الآلية المتصلة ببعضها البعض لتسجيل التحويلات النقدية والخاصة بالتوزيعات بدلا من كتابة الشيكات.

لتكامل عمليات التداول ومواجهة موضوع عجز التسليم من قبل الوسطاء لوثائق الأوراق المالية يتم إنشاء شركة حماية المستثمرين في الاسواق المالية (Securities Investor Protection corporation) باعتبارها جهازا شبه حكومي يؤمن حسابات العملاء لدى الوسطاء ضد مخاطر فشل الوسطاء وتتم تغطية تكلفة التأمين بواسطة السماسرة وأعضاء البورصات عن طريق أقساط التأمين.[1]

إن قيمة العمولات محددة في أغلب البورصات بموجب التشريعات التي تنظم عمل البورصة، وفي أمريكا تم إلغاء التشريعات المحددة لعمليات التداول، وهذا أدى إلى ترك قيمة العمولة بين المتنافسين.

ومع إنتشار التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت أصبح من السهل الاتصال بشركات الوساطة منذ عام 1992 ويتم إرسال أوامر البيع والشراء من خلال الحاسب الآلي والحصول على المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار ومتابعة الحسابات في كل الأوقات مقابل كلفة منخفضة إذ انخفضت عمولة الوسطاء من 130$ إلى 15-20$ في السوق الأمريكي نتيجة استخدام التداول الالكتروني في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية والشكل التالي يبين تدفق معلومات أوامر السوق.

[1] شمعون شمعون، البورصة، دار الهومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 50

الشكل (07): تدفق معلومات أوامر السوق

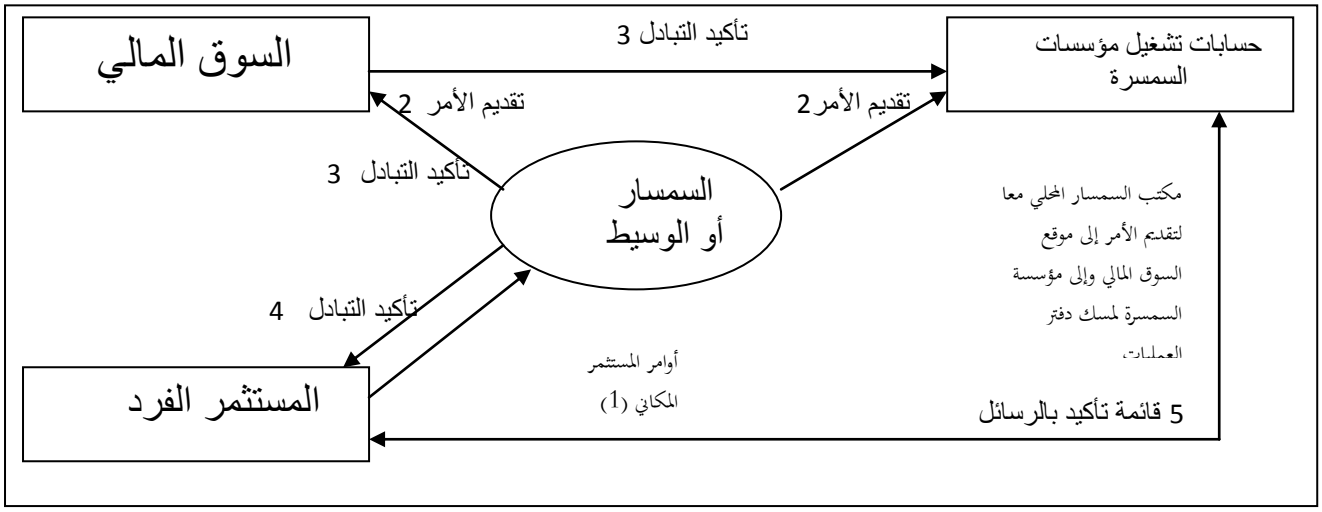

المصدر: بويعقوب فطيمة، دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/2013، ص 09

يمكن تصنيف عمليات التداول في السوق المالي حسب وقت التنفيذ إلى عمليات آجلة وعمليات عاجلة:[1]

العمليات الآجلة:

وهي تلك العمليات التي تتم بصفقات مباشرة بين البائع والمشتري إلا أن تصفية الصفقة يؤجل إلى موعد قادم، ويتم التعاقد عليها من قبل المتعاملين في الأسواق المالية إلا أن تنفيذ هذه الصفقات يؤجل إلى مواعيد مستقبلية 3-6 أشهر قادمة ومن الأمثلة على هذه الأوراق المالية أدوات المشتقات المالية والتي تشمل العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضة.

العمليات العاجلة:

هي تلك العمليات التي تيم إبرام صفقاتها وتنفيذ الصفقات بشكل مباشر ويستلم البائع الأوراق المالية وتنقل ملكية الأوراق المالية إلى المشتري فورا.

نقصد بأوامر السوق المالي التوكيل الذي يمنح من قبل المشتري إلى أحد الوسطاء لبيع وشراء الأوراق المالية وعادة يبقى هذا التوكيل نافذا طيلة الجلسة ف-ي البورصة أو حسب الإتفاق بين المستثمر والوسيط.

[1] بويعقوب فطيمة، دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/2013، ص 09

المطلب الرابع: الرقابة والهدف منها في الأسواق المالية

تعني الرقابة بصفة عامة التحكم أو التوجيه، وفي سوق الأوراق المالية يقصد بها التحكم في أو توجيه سلوك المتعاملين في الأوراق المالية عن طريق وضع الأطر والضوابط المنظمة للتعامل وتحديد قواعد السلوك الواجب إتباعها ومعاقبة من يخالفها.

ولكي تكون الرقابة فعالة لا بد من توفر ثلاثة مرتكزات فيها، ندرجها في الآتي:[1]

1 -وجود قاعدة قانونية تستمد منها الجهة الرقابية قوتها وسلطتها.

2 -وجود قواعد سلوك المهنة تسري على الجهات الخاضعة للرقابة.

3 -الإشراف والمتابعة المستمرة على تنفيذ القوانين وتوفر صلاحية معاقبة المخالفين.

الدور الرقابي على البورصة والهدف من الرقابة:

يكمن الدور الرقابي للهيئة المختصة في توفير المناخ القانوني والإطار المؤسسي اللازم لعمل أسواق الأوراق المالية والإرتقاء بكفاءتها بهدف حماية المستثمرين وجذب الاستثمارات غليها ودعم الثقة بها.

وتهدف الرقابة في كل الأسواق إلى تحقيق استقرار الأسواق ودعم الثقة بين المتعاملين وحمايتهم من الغش أو الاحتيال وفض النزاعات بأسرع وقت وبأقل التكاليف، أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية فإن هناك أسبابا إضافية تتطلب ووجود الرقابة والرقابة الصارمة وهي كما يلي:[2]

1 -تؤثر الأوراق المالية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد والنظام المالي لأي بلد لأن تمويل المشاريع ينطوي على تحقيق النمو، ويوفر السوق المالي فرصا لإلتقاء المدخرين الذي يبحثون عن فرص استثمارية وأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن تمويل.

2 -توفير منافع أخرى تتمثل في شكل رواتب وأجور إضافية وفرص عمل جديدة وإيرادات للدولة.

3 -يتبادل الناس في أسواق الأوراق المالية حقوق ملكية تنطوي على منافع تشكل عوائد في المستقبل.

4 -يلعب الوسطاء دورا فعالا في سوق الأوراق المالية، ونظرا للخصوصية الفنية للتعامل في البورصة يعتمد أغلبية المستثمرين إعتمادا كاملا على الوسطاء في الشراء والبيع وإدارة استثماراتهم، ولذلك يجب أن تكون شركات الوساطة على درجة عالية مخن الموثوقية والقدرة المالية.

5 -تلعب البيانات والمعلومات دورا أساسيا في إتخاذ قرارات البيع والشراء في الأسواق المالية وتتفاوت فرص المستثمرين في الحصول على المعلومات ذات التأثير على أسعار الأسهم

---

[1] دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 151

[2] محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 136

6 -**هيئة الرقابة على السوق:**

وهي الجهة التي تشرف على تجارة الأوراق المالية وتدفق منشورات إصدارات الأسهم، وتقبل أو ترفض أية مستندات تتعلق بالأسهم المسجلة وتراقب الأسواق المالية، وتتأكد من أن جميع عمليات البيع والشراء اليومية تتم بطريقة سليمة ووفقا لشروط السوق الكفؤ، ومن مهامها تنظيم وتنمية والحفاظ على استقرار سوق المستثمرين وأعضاء السوق كالسماسرة والمشتركين وتقوم بمراقبة السوق مع العمل على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[1]

1 -أن جميع مؤشرات السوق وأسعار الأسهم تكون عادلة.

2 -تفعيل شروط التدقيق الداخلي على جميع أنشطة السوق بضمنها تعاملات المستثمرين المقربين إلى بعض الشركات.

3 -تطبيق العقوبات أول بأول على المخالفين لأنظمة السوق.

وتلعب هيئة الرقابة دورا فعالا في تطبيق شروط كفاءة الأسواق المالية وفي الحفاظ على تداول سعر حقيقي للسهم في ظل الاقتصاد القومي.

إن الصدق في التعاملات بالأوراق المالية يتطلب تحديد هدفين أساسيين:[2]

أولهما: توفير المعلومات المالية وغير المالية الهامة عن الشركات قبل طرح أوراقها المالية للإكتتاب العام على المستثمرين.

ثانيهما: منع الغش والخداع والنصب والاحتيال في تداول الأوراق المالية، وقد ألزمت القوانين الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي تقديم معلومات حول أنشطة الشركات وطبيعة عملها ومالكيها، مع تقديم تقارير مالية مدققة من شركات تدقيق الحسابات عن أعمال الشركة، ويتولى السوق نشر هذه المعلومات على جمهور المتعاملين، ولتطبيق الكفاءة العالية للسوق المالي تضمن القوانين إنشاء هيئة لمراقبة وتنظيم عمليات التداول في الأسواق المالية لحماية مصالح المستثمرين والإشراف على الأسواق المالية.

---

[1] مرجع سابق، ص 137

[2] محمد أمين، بورصة الأوراق المالية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص36

المبحث الثالث: كفاءة الأسواق المالية والمؤشرات المالية للأسواق

يكتسب مفهوم الكفاءة أهمية كبيرة للمتعاملين في الأسواق المالية لما له من تأثير على تحقيق الأسعار العادلة للأوراق المالية التي يترتب عليها نتائج اقتصادية يتأثر بها المجتمع ككل، إنها تؤثر على ثروة المتعاملين في السوق المالي بضمنها التأثير على تكلفة مصادر الأموال للشركات، إن عدم الكفاءة معناه إنحراف القيمة السوقية للسهم عن القيمة الحقيقية ويعني ايضا فسح المجال للبعض بالقيام في استغلال معلومات معينة لتحقيق عائد غير عادي وغير عادل والسوق غير الكفء هو الذي يتضمن تكلفة عالية لتوظيف المدخرات في أوجه الاستثمارات المختلفة وتنتقل هذه التكلفة إلى المدخرين والمستثمرين متمثلة في النسب والعمولات وانخفاض معدلات الفائدة على الإقراض مع إرتفاع تكلفة الإقراض.

المطلب الأول: مفهوم كفاءة الأسواق المالية

مفهوم الكفاءة يعهد امتدادا للنظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي تفترض عدم وجود أرباح زائدة في ظل ظروف المنافسة، وبما أن الاستثمار في الأوراق المالية يعتمد على وجود عدد كبير من المتعاملين المتنافسين ويعتمدون بالدرجة الأساسية على البيانات والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق المالي، فالعنصر الأساسي في تحديد أسعار الأوراق المالية يكون من خلال توفر هذه البيانات والمعلومات ومدى دقتها، لأن مشتري الأوراق المالية لا يقوم بتنفيذ عمليات الشراء من خلال الزيارات الميدانية للشركات المصدرة للأسهم والوقوف على أعمالها وطبيعة أنشطتها، وإنما يعتمد على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة عن الشركة بصورة أساسية لكي يتخذ قرارات الشراء أو البيع لأسهمها، ولذلك فإن عدم توفر البيانات والمعلومات أوالنقص بها وعدم تكافؤ فرص الحصول عليها سيؤثر تأثيرا كبيرا على قرارات المستثمرين عند شراء الأوراق المالية، وإن أي خلل في هذه البيانات والمعلومات يؤدي غلى عدم كفاءة السوق المالي.[1]

ولذلك فإن كفاءة السوق المالي تعني إستجابة الأسعار بسرعة وبدون تحيز للبيانات والمعلومات الجديدة المتاحة للمتعاملين.

عرف بيفر(Beaver) السوق المالي الكفء بالنسبة لنظام معين من المعلومات إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعمل كما لو كان المتعاملين في السوق يعرفون نظام المعلومات معرفة كاملة، وقد عرف

---

[1] دريرد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 69،70

بلكوي(Belkaoui) السوق ذات الكفاءة بأنه السوق التي تكون في حالة توازن مستمر، بحيث تكون أسعار الأوراق المالية فيها مساوية تماما لقيمتها الحقيقية، وتتحرك بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها ويشمل عذا التعريف العناصر التالية:[1]

1 -إن الأسعار تعتبر وبشكل واقعي عن المعلومات المتوفرة والمصرح بها عن الأوراق المالية

2 -إن تتوفر المرونة في السوق بحيث تتعامل مع المعلومات الجديدة بطريقة سريعة وفورية وبحيادية تامة.

وهناك تصنيفات متعددة للكفاءة في الأسواق المالية تأخذ بالاعتبار:

- كفاءة التسعيرة أي عدم السماح بخلق سعر غير واقعي للورقة المالية أو غير عادل ويمثل هذا السعر أفضل الأسعار بالنسبة للبائع أعلى سعر الطلب (Highestbid) وللمشتري أدنى سعر عرض (Lowestoffer) .
- كفاءة التشغيل وعدالة السوق وتحقيق الأمان للمتعاملين وتوفير الحماية ضد المخاطر الناجمة عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق المالي، عمق السوق من خلال خلق أعداد كبيرة من أوامر بيع وشراء الأوراق المالية، ضمان استمرارية السوق بعدم السماح بوجود إختلافات سعرية للورقة أثناء جلسات التداول، وأن يتم تحديد أسعار الورقة المالية بعدالة ومعرفة كافية وعبر المفاوضات أو المزايدة العلنية، وأن تلعب السوق المالي دورا فاعلا في نشر الوعي الاستثماري لدى المتعاملين وكذلك في السوق.
- من حيث مثالية الكفاءة في السوق المالي يمكن أن نميز بين نوعين من الكفاءة هي:

أولا: الكفاءة الكاملة للسوق المالي:

ونقصد بالكفاءة الكاملة المثالية السوق المالي من حيث المعلومات والمتعاملين وإنجاز الصفقات والتكاليف، ولتحقيق الكفاءة الكاملة للسوق المالي يتطلب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

1/ تحييد القيود على التعامل بالأوراق المالية في السوق بحيث يقوم المستثمر ببيع وشراء أي كمية من الأسهم ومهما صغر حجمها بسهولة.

2/ إتاحة المعلومات الكاملة لجميع المتعاملين وبدون تكاليف إضافية، وهذا يجعل جميع توقعات المحليين والمستثمرين متماثلة.

[1] د/عبد الغفار حنفي، د/ رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 269

3/ يتعامل بالسوق عدد كبير من المستثمرين وبدرجة سيولة عالية وأموال متاحة للإستثمار مع عدم فسح المجال لأي منهم بالتأثير على حركة الأسعار.

4/ يتصف جميع المتعاملين بالرشد الاقتصادي والسعي إلى تعظيم الثروة لكل واحد منهم.

وتعد هذه الشروط مثالية لأن الواقع التطبيقي والتنظيمي والتشريعي للتعاملات في الأسواق المالية لا يحقق مثالية الأسواق، خاصة ما يتعلق بالقدرة على التحليل واختلاف أهداف ورغبات المستثمرين وتعاملهم مع المخاطر وكفاءتهم وخبراتهم إضافة إلى اختلاف كلفة التعاملات في الأوراق المالية.[1]

ثانيا: الكفاءة الاقتصادية للسوق المالي:

بعد أن تتحقق في السوق المالي الكفاءة بالمستويات الثلاثة (القوي، شبه القوي، الضعيف) فإن الكفاءة الاقتصادية للسوق المالي هو مدى تأثر السوق الكفء بإختلاف رغبات وكفاءة وأهداف ودرجة تقبل المخاطر من قبل المستثمرين، وتسند الكفاءة الاقتصادية للسوق المالي على فرضية أساسية هي إتجاه المستثمر نحو تعظيم ثروته الخاصة، وعليه يتطلب منه الدخول في سباق نحو الحصول على البيانات والمعلومات الكافية عن الأوراق المالية واستخدام طرق ووسائل متعددة في التحليل والاستنباط عند اتخاذ القرار وتحقيق هذا الهدف.[2]

المطلب الثاني: البيانات والمعلومات في السوق المالي

تقوم المنشآت بمختلف أشكالها بإعداد وعرض البيانات والمعلومات عن أنشطتها للمستخدمين الخارجيين، وعلى الرغم من أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن الواقع يؤكد أن هناك إختلافات بينها سواء في المفهوم أو في الأهمية النسبية لتأثيرها على القرارات، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد غلى آخر، كما قد ترجع تلك الإختلافات إلى كل دولة تأخذ في اعتبارها إحتياجات مختلف فئات مستخدمي هذه البيانات المالية.[3]

وتعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية نحو إحداث نوع من التوافق والتنسيق بين التشريعات والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المالية بهدف توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية

---

[1] محمد ابراهيم الشيديفات، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 80

[2] شعبان محمد اسلام البرواري، بورصة الأواراق المالية من المنظور الاسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 79

[3] دريرد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 78،77

وخاصة للمتعاملين في الأسواق المالية التي اتخذت من الانفتاح الاقتصادي والتداول الالكتروني وسيلة لتعاملاتها من قبل الأفراد مهما اختلفت جنسياتهم.

وترى لجنة معايير المحاسبة الدولية بأن البيانات المالية التي يتم إعدادها لتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تلبي الإحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين، لأن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية بناء على ما جاء بهذه البيانات والمعلومات، أهمها القرارات التي تتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ بالاستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها، تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤوليتها تجاه المساهمين، تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المستثمرة والمقترضة، تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وحصة السهم الواحد من الأرباح.[1]

تشكل البيانات والمعلومات المالية جزءا من التقارير المالية، وتشمل المجموعة المتكاملة للبيانات المالية قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في المركز المالي (والتي قد يتم عرضها بعدة طرق، على سبيل المثال كقائمة للتدفقات النقدية أو قائمة تدفقات الأموال)، بالإضافة إلى الملاحظات والبيانات الأخرى والتفسيرات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية، وقد يتضمن أيضا جداول ومعلومات إضافية مستمدة من تلك البيانات، وقد تتضمن تلك الجداول والمعلومات الاضافية معلومات مالية من قطاعات النشاط أو القطاعات الجغرافية مثلا أو الإفصاح عن آثار تغيرات الأسعار، بالإضافة إلى بنود أخرى كتقرير مجلس الإدارة أو بيان رئيس مجلس الإدارة أو أية بيانات تحليلية أخرى قد يضمنها التقرير المالي السنوي.

تتصف البيانات والمعلومات التي يجب أن يوفرها السوق المالي إلى المتعاملين بالتنوع والدقة والشمولية، مع التأكيد على توفر البيانات والمعلومات للمستثمرين من حيث السرعة والعدالة في فرص الاستفادة منها وإنخفاض تكاليف الحصول عليها، ولذلك فإنها تساعد المتعاملين في السوق المالي على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها، وعلى مستوى الاقتصاد ككل فإن المعلومات تلعب دورا أساسيا في تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر وتخفيض درجة عدم التأكد للاستثمارات، إن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم وعدد المتعاملين في السوق وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، لأن الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة تساعد على رفع كفاءة المشاريع وتنشيط الاقتصاد والنمو، وحتى يوصف السوق المالي بالسوق الكفء عليه أن يوفر الأشكال التالية من المعلومات:[2]

---

[1] د/ وليد صافي، د/ أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 47

[2] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص216

1/ *المعلومات التاريخية*: وتشمل كافة البيانات والمعلومات عن السنوات الماضية لأسهم الشركات المتعاملة في السوق، من حيث: أسعار الأسهم، العوائد والأرباح المتحققة والموزعة خلال الفترات الماضية، درجة النمو وطبيعة المخاطر.

2/ *المعلومات العامة* : هي البيانات والمعلومات عن الظروف والبيئة الاقتصادية العامة المحيطة أو ظروف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو ظروف الشركة نفسها.

3/ *المعلومات الخاصة:* هي تلك البيانات أو المعلومات الخاصة عن الشركة، والتي يطلع عليها العاملين في الشركة ولا تكون متاحة إلا لفئة معينة من كبار الموظفين أو المتعاملين مع الشركة، وإن الحصول عليها يحقق أرباحا غير اعتيادية على أسهم هذه الشركة في حالة إخفائها عن باقي المتعاملين في السوق المالي.

إن لتماثل المعلومات وتوفرها لجميع المتعاملين في السوق المالي دورا أساسيا في تحقيق عدالة التداول في الأسواق المالية، وتلعب قدرة المتعاملين على فهم وتحليل وتفسير هذه المعلومات دورا في اتخاذ قرارات الشراء والبيع.

المطلب الثالث: العوامل الأخرى المؤثرة على التداول والأسعار في السوق المالي

هناك عوامل أخرى تؤثر على عمليات التداول والأسعار في السوق المالي منها ما يلي:[1]

1/ العوامل النفسية:

إذ تلعب هذه العوامل دورا كبيرا في التأثير على أسعار الأسهم واتجاهات السوق بشكل عام، ونقصد بالعوامل النفسية تلك التصرفات السلوكية التي يتبعها المستثمر بدوافع متعددة أخرى بعيدة عن المنطق الاقتصادي وبدون تحليل دقيق لنتائج القرارات المتخذة، ومن هذه التصرفات الاستمرار في الولاء لسهم معين أو الركض وراء الجموع (غريزة القطيع) ومعاكسة التيار بالاتجاه المخالف.

2/ العوامل السياسية:

يشكل العامل السياسي تأثيرا كبيرا على قرارات الاستثمار، فالظروف السياسية الايجابية والمستقرة تدفع المستثمرين إلى الإقبال على شراء الأوراق المالية والتعامل بها، ويرفع من درجة السيولة للأوراق المالية وإلى رفع أسعارها مما يزيد من العوائد الاستثمار فيها والعكس هو الصحيح.

[1] خليل الهندي، انطوان الناشف، العمليات المصرفية والأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 81،82

3/طبيعة المستثمرين:

إن طبيعة المستثمر لها أثر كبير على قرار الاستثمار، فالمستثمر قليل الخبرة أو الذي لا يعتمد على المستشارين في اتخاذ القرار سوف تنعكس تصرفاته بشكل سلبي على الأسعار باتجاه بعيد عن القيمة الحقيقية للورقة المالية مما يولد ضعفا في السوق المالي، أما المستثمرين المحترفين أو الذين يعتمدون على بيوت الخبرة فإن تصرفاتهم تكون بإتجاه القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية.

4/ التنافس الشديد بين المكاتب وبيوت الخبرة:

إذ يؤدي ذلك التنافس إلى اتخاذ القرار واختيار التوقيت الملائم لعمليات بيع وشراء الأوراق المالية بعد إجراء عملية التحليل الدقيق واختيار الوقت الملائم لقرار البيع والشراء مما يولد استجابة سريعة وفورية للأسعار في السوق، وبذلك تتحقق القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية بعد إتاحة الفرصة لتحقيق ميزة السبق المرتبطة بكفاءة وخبرة متخذ القرار بالتالي تختفي الأرباح غير العادية.

وحتى يمكن أن نصف السوق المالي بالكفاءة، يجب أن تتوفر فيه المقومات الأساسية للسوق الكفء من حيث العمق والاتساع، والاستقرار في تداول الأوراق المالية على مدار الساعة، وأن تتوفر العدالة في السوق المالي، ونقصد بالعدالة هي عدالة توفر المعلومات بنفس الكلف وبنفس الوقت على كافة المتعاملين في السوق، وارتفاع طلبات وأوامر الشراء والبيع مع وجود عرض للأوراق المالية في السوق، أي وجود بائعين لهذه الأوراق وأن تعرض على جميع المستثمرين والمتعاملين فيه، مع زيادة عدد ونوعية المتعاملين في السوق، فكلما كان عدد المتعاملين كبيرا كلما أدى ذلك إلى زيادة النشاط في السوق والعكس صحيح، وكذلك الحال بالنسبة لنوعية المتعاملين فالمتعامل الجيد يساعد على تحديد أسعار منطقية للأوراق المالية والعكس صحيح.

تتكون البيانات والمعلومات في السوق المالي وفق نظام متكامل يكمل بعضه البعض ولا بد من خلق مؤسساته لتكوين نظام شامل من المعلومات يشمل التقارير الصحفية المتخصصة والإصدارات والمؤشرات الخاصة بالصناعة والاقتصاد الكلي إضافة إلى تنبؤات المحللين الماليين والتقارير المالية للشركات.

نخلص مما ورد أعلاه أن كفاءة الأسواق المالية تعتمد على كفاءة نظام المعلومات والبيانات المالية وغير المالية المتاحة في السوق المالي ولذلك يجب أن تتوفر العناصر التالية في السوق المالي:[1]

1/ منح دور فعال للإعلان المالي لضبط حركة السوق المالي من خلال الإلتزام بمعايير الإفصاح العام وتوفير قدر كاف من المعلومات الملائمة التي تتصف بالدقة والموضوعية بهدف استخدامها عند إتخاذ القرارات.

[1] محمد ابراهيم الشيديفات، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 86

2/ توفير البيانات والمعلومات المالية عن الشركات بحيث تساهم فعلا في تحديد القيمة الحقيقية العادلة لأسعار الأسهم للشركات التي يتم تداولها في السوق المالي.

المطلب الرابع: نظريات السوق الكفء

نقصد بالسوق الكفء كل ذلك السوق الذي تكون به رد فعل الأسعار للأوراق المالية المتداولة فيه تجاه المعلومات والبيانات المالية والاقتصادية والمعلومات الأخرى المؤثرة والمتاحة للمتعاملين في السوق سريعة. وسبق أن ذكرنا بأن المعلومات المتداولة في السوق تكون بأشكال متعددة منها بيانات ومعلومات تاريخية عن أسعار الأسهم في الأيام والأسابيع والسنوات الماضية، وقسم منها بيانات ومعلومات عامة حالية ترتبط بالآثار الاقتصادية الحالية العامة أي تعبر عن الواقع الحالي للشركة وأدائها وقسم منها معلومات خاصة داخلية عن الشركة، فإن أشكال ومستويات فرضيات السوق الكفء تتناسب مع هذه المعلومات مع العلم بأن المقصود بالبيانات والمعلومات هي مدى دقة هذه البيانات من حيث نوعيتها وكميتها وسرعة وصولها إلى المتعاملين بالتساوي وبدون كلفة إضافية.

في ضوء ذلك يمكن تقسيم نظريات الكفاءة للأسواق المالية إلى ثلاثة مستويات كل مستوى يرتبط بنظام معين من المعلومات وكما يلي:[1]

1/ فرضية المستوى الضعيف (معلومات تاريخية).

2/ فرضية المستوى شبه القوي (معلومات تاريخية +عامة حالية).

3/ فرضية المستوى القوي (معلومات تاريخية+ عامة + خاصة).

جدول رقم (01) : مستويات نظريات الكفاءة للأسواق المالية

شكل السوق/ المعلومات	تاريخية	حالية عامة	داخلية خاصة
الضعيف	X		
شبه القوي	X	X	
القوي	X	X	X

المصدر: جمال الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 1999، ص 86

[1] جمال الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 1999، ص ص 86،87

1 -فرضيات المستوى الضعيف (معلومات تاريخية) (Weakformefficiency)

تقضي فرضية المستوى الضعيف لكفاءة الأسواق أن أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق تعكس المعلومات التاريخية عن أسعار الأسهم في الماضي بالكامل، ومعنى ذلك بأنه لا يمكن التنبؤ من قبل المتعاملين في السوق بتغير سعر السهم وتحقيق العائد بناء على الإعتماد على المعلومات التاريخية المتاحة عن سعره في الماضي لأن التغيرات السعرية المتتالية مستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يعرف بنظرية الحركة العشوائية لأسعار الأسهم، ومن خلال تتبع أسعار الأوراق المالية تاريخيا، أي لا توجد علاقة بين الأسعار السابقة والأسعار المستقبلية لهذه الأوراق، وبمعنى آخر أن السعر يتحدد كل يوم بيومه ولا دور لعنصر التنبؤ في الأسعار بالاعتماد على المعلومات التاريخية، وإن الأسعار تسير بصورة عشوائية دون وجود مسار محدد لها المنحنى رقم (01) يبين مسار أسعار الأسهم A وB لا علاقة لها بالحركة التاريخية للسهمين التي تبين لنا أن السعر الماضي سوف لا يؤثر على السعر في المستقبل لأن حركة سعر السهم B بوضوح أفضل من سعر السهم A وإن السهم B يرتفع عندما السهم A ينخفض فمن هو الذي يريد شراء السهم المنخفض، ولا يمكن من دراسة وتحليل اتجاهات الأسعار في السنوات الماضية، وأن فرصة المستثمر بالحصول على الأرباح تكون بإحدى الطريقتين التاليتين:[1]

1/ الحصول على معلومات داخلية خاصة (Inside Information) غير منشورة من الشركة وغير متاحة للمستثمرين الآخرين.

2/ تحليل البيانات المالية العامة المتاحة عن الشركة بكفاءة وخبرة تفوق كفاءة وخبرة المستثمرين الآخرين، وهنا يفسح المجال لعمل الخبراء والمستشارين الماليين، لأنهم أكثر قدرة من غيرهم على تحليل البيانات والاستفادة منها عند اتخاذ القرار وتحقيق أرباح أكثر من غيرهم مستغلين قلة المعرفة وبطء بعض المستثمرين مقارنة بغيرهم.

ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال سلاسل الإرتباط وقواعد التصفية لتحديد درجة عشوائية لسلسلة متتالية من الأسعار.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 88

الشكل رقم (08): مسار الحركة التاريخية لأسعار الأسهم

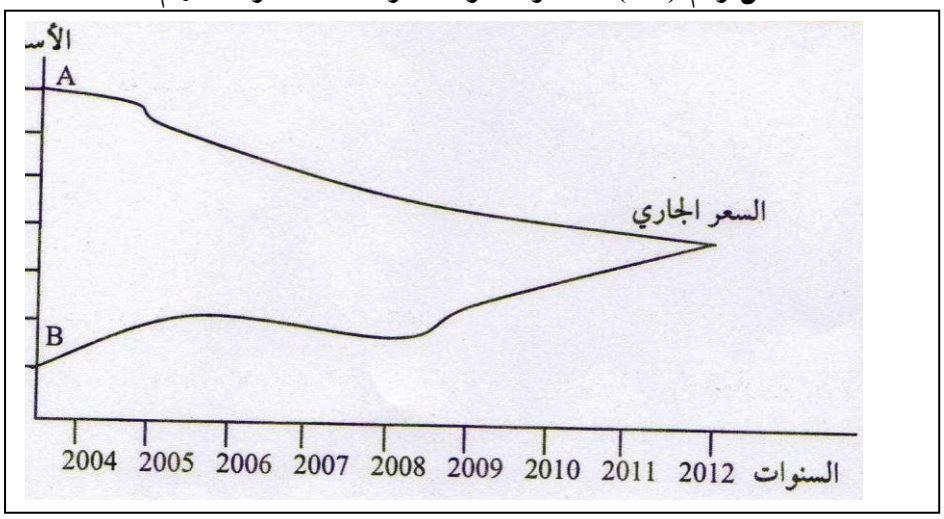

المصدر: جمال الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 1999، ص 85

2 -فرضية المستوى شبه القوي (تاريخية +عامة حالية)[1](SemistringFormEfficiency)

تفترض فرضية المستوى شبه القوي لقياس كفاءة السوق بأن اسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق لا تعكس فقط المعلومات التاريخية لأسعار هذه الأسواق في الماضي، بل تعكس أيضا البيانات والمعلومات الحالية العامة المنشورة والمتاحة لجمهور المستثمرين، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالاقتصاد الوطني أو بالقطاع الذي تنتمي إليه الشركة أو معلومات تتعلق بالشركة نفسها، وخاصة ما يتعلق بالتقارير السنوية والبيانات المنشورة في القوائم المالية (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، قائمة التدفقات المالية).

إن هذا المستوى يعني استجابة أسعار الأوراق المالية للمعلومات العامة الجديدة الواردة إلى السوق المالي، وهذا معناه أن السعر في السوق المالي يعكس جميع المعلومات العامة المتوفرة عن الشركة بالإضافة إلى المعلومات التاريخية السابقة، بحيث لا يستطيع المحلل المالي التنبؤ بتقييم سعر الأوراق المالية قي السوق مستقبلا بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية أو أصغر من قيمتها الحقيقية، وكلما ارتفعت استجابة السوق لهذه المعلومات فإن ذلك دليل على ارتفاع كفاءة السوق.

[1] د/عبد النافع الزرري، د/ غازي فرح، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 47

إن مستوى الكفاءة شبه القوي إذا ما تحقق فإن المستثمر لا يستطيع تحقيق أي عوائد غير إعتيادية نتيجة لقيامه بالتحليل الأساسي للمعلومات (الإصدارات الجديدة، تجزئة السهم، تغير أساليب أعداد القوائم المالية).

ولكنه يحصل على العائد غير الاعتيادي بعد حصوله على بعض المعلومات الخاصة غير المنشورة عن الشركة في إطار ظاهرة إحتكار المعلومات والتجارة بها. (Insider trading)

3 -فرضية المستوى القوي(StrongFormefficienty) :

إن فرضية المستوى القوي لكفاءة السوق المالي تعني أن الأسعار المتداولة في السوق تعكس تأثير جميع المعلومات المتاحة العامة عن الشركة، إلى جانب المعلومات التاريخية والمعلومات الخاصة المتوفرة عن الشركة والخاصة بفئة معينة مثل أعضاء مجلس إدارة الشركات، أو تلك التي يصل إليها المحللون نتيجة انتلاكهم الإمكانية والكفاءة والخبرة في التحليل والتنبؤ، إن هذا يعني أن هذا السوق المالي يوفر للمتعاملين جميع البيانات والمعلومات سواء أكانت تاريخية أو حالية عامة أو داخلية خاصة.

ونقصد بالمعلومات الخاصة هي قرارات إدارية في الشركة لها تأثير على واقعها الحالي والمستقبلي، وهذه المعلومات عادة تتاح للعاملين في الشركة أو من يمتلك الأسهم فيها.

إن فرضية مستوى الكفاءة القوي تعني أن جميع المعلومات في السوق تكون عامة ولا يوجد احتكار لهذه المعلومات من قبل فئة معينة يمكن في حالة استخدامها أن تحقق أرباحا غير عادية، أي أن هذا السوق لا يفسح المجال إلى نشوء ظاهرة التجارة الداخلية (Inside trading) والتي تعني الحصول على بعض المعلومات من موظفي الشركة والتصرف على أساسها من مالكي الأوراق المالية داخل أو خارج الشركة مما يفسح المجال لاقتناص فرصة لتحقيق أرباح غير عادية أو غير عادلة.

إن هذا المستوى من الكفاءة في السوق المالي لن يتيح لأي مستثمر مهما امتلك من الخبرة والمهارة القائمة في عملية التحليل والاستنباط والاستقراء في الحصول على إيرادات غير عادية وحتى من كبار العاملين في الشركة، إن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأرباح غير العادية تساوي صفرا، لأن الأسعار السائدة في السوق معادلة تماما لقيمتها الحقيقية وهذا سيؤدي إلى تحييد دون المحللين الماليين، مع الإشارة غلى عدم وجود مثالية كاملة في الأسواق المالية، ويبقى هامش يفسح المجال إلى تحقيق أرباح لبعض المستثمرين أكثر من مستثمرين آخرين كما بينا في الكفاءة الاقتصادية للسوق المالي.

المطلب الخامس: المؤشرات المالية في الأسواق المالية

هي مؤشرات إحصائية تستخدم كمعيار لقياس الأداء الكلي للسوق المالي ونتائج الاستثمار وهي مفيدة في البحوث المالية واكتشاف العلاقة بين متغيرات الاقتصاد ونتائج السوق المالي وتختلف هذه المؤشرات من حيث أسلوب حسابها وعدد الأدوات المالية التي تعتمد لغرض استخراج المؤشر، والمؤشر "عبارة عن قيمة رقمية تقيس التغيرات الفعلية لأسعار الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية باستخدام معادلات رياضية تتلاءم مع طبيعة كل سوق مالي بهدف التعرف على حركة الأسعار واتجاهات وأداء السوق" [1]، وعادة يتم تكوين المؤشر في المرحلة الأولى لتأسيس البورصة أي وجود رقم كأساس ثم تتم مقارنة قيمة المؤشر بعد ذلك مع فترة الأساس أو نقطة البدء، ومن خلال المؤشر يتم التعرف على تحركات الأسعار واتجاهاتها، كما أنه يستخدم كمعيار لأداء البورصات وإذا كان السوق المالي كفؤا وإذا ما تم بناء المؤشر بعناية ودقة فإنه يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للدولة مع إمكانية استخدامه كأداة للتنبؤ بالمستقبل، ويتم اتباع المؤشر من قبل المستثمرين في الأسواق المالية بهدف كسب الأموال، ويرى بعض الباحثين إن من يتبع المؤشر يحقق أرباحا ملموسة لأن قراراتهم تقوم على أساس معلومة واحدة من المعلومات الأساسية وهي السعر، إن العنصر المشترك بين كافة الأسهم المتداولة في السوق هو السعر الذي يعكس البيانات الموضوعية، فيمكننا اتخاذ القرار عند مقارنة الأسعار وقياس حركتها من خلال المؤشر لأن السعر هو الذي يصنع الأخبار، وهناك مؤشرات عامة ذات شهرة دولية تستخدم من قبل الكثير من المستثمرين لتقدير اتجاهات السوق ومستوى الأسعار للفترات القادمة والمؤشر المالي هو الذي يعبر عن مجموع قيم الأسهم المتداولة في سوق معين.

- تلعب مؤشرات الأسواق المالية دورا فاعلا في عمليات تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية كونها تعكس الأسعار وحركتها وتأتي **أهمية المؤشرات فيما يلي:**[2]

1/ يعد تلخيصا لأداء الأسواق المالية كونه يعكس أسعار أسهم الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية، ويلخص أدائها بمعايير ومؤشرات رقمية قابلة للمقارنة، كما أن المؤشر يكشف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للبلد ونتائج التداول في السوق المالي.

2/ يساعد المؤشر القائمين على الأسواق المالية والمشاركين فيها بإعادة تنظيم السوق، من خلال عمليات المراجعة التي تحدد العناصر التي أدت إلى انحراف الأسعار وتصويبها باتجاه يعكس الأسعار بدقة.

---

[1] دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 90

[2] عبد الكريم جابر الكياني، مؤشرات الأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 184،185

3/ أداة فعالة للمقارنة مع أسعار السهم أو القطاع أو السوق ومع المعايير المختارة الأخرى أو مع مؤشرات الأسواق المالية في الدول الأخرى.

4/ تعد إحدى الأدوات لتحديد سعر السهم من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية، ويعكس المؤشر توقعات المساهمين والمستثمرين في السوق.

5/ المؤشرات أدوات مفيدة في البحوث المالية.

- هناك عوامل عديدة تؤثر على هذه المؤشرات من خلال تأثيرها على عمليات البيع والشراء وعلى أسعار الأسهم التي تشتق من أسعارها حركة هذه المؤشرات وهذه العوامل هي:[1]

1/ مدى دقة وشفافية الأخبار في السوق المالي.

2/ قدرة المتعاملين على استخدام الإشاعات في التأثير على حركة الأسعار وحجم التداول.

3/ التوقيت أو الزمن وطبيعة المتغيرات الاقتصادية.

4/ طبيعة المنافسة والمضاربة في السوق المالي (الشركات الكبيرة تؤثر على الشركات الصغيرة).

[1] محمد محمود الداغر، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 244

خلاصة:

لقد إزداد الاهتمام بالسوق المالي خلال السنوات القليلة الماضية لمالها من أهمية بالنسبة لقضايا والتقدم الاجتماعي، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تجميع رؤوس الأموال ويتوقف هذا التجميع بدوره على الإدخار والاستثمار ويعتبر نشاط الأسواق المالية انعكاسا للنظم والسياسات المالية والاقتصادية في أي دولة فالنظام المالي المتطور يؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وتقدمه ودعم التنمية الاقتصادية.

ومن هنا تعتبر الأسواق المالية ذات أهمية كبرى للإقتصاد القومي والمستثمرين والشركاء المصدرة للأوراق المالية المتداولة في السوق باعتبارها المنبع للأموال التي تتلقاها الشركات في تكوين رؤوس الأموال لمشروعاتها الاستثمارية ولتمويل عمليات النمو والتوسع في الشركات القائمة فضلا عن كونها أحد متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار العام للبنوك وأثارها اقتصاديا

تمهيد:

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم، أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستثمر المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية في نشاطها الإنتاجي والتجاري، ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بما تشهده الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسده ليس فقط نشأة البنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنموية لأخرى، هذا فضلا عن السياسات والأفكار التي تهيء المجال لكي يأخذ هذا التطور مجراه، من هنا فإن تباين البنوك في أداء وظائفها اختلفت بين الدول استجابة للتباين في الظروف والتحولات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك

تعد البنوك من أهم الموارد الاقتصادية لأي دولة في العالم الثالث من خلال ما تباشره من تجميع المدخرات، والاستثمار في كل المجالات، وكذا القيام بأعمال الوساطة المالية والائتمان بأشكاله المختلفة، على غير ذلك من المعاملات المالية، هذا إضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في مجالات التنمية فيما يتعلق بدول العالم الثالث.

المطلب الأول: نشأة البنك

إن الأصل التاريخي لكلمة "بنك" هو فرنسي « Banque » والذي يعني في جوهره خزانة آمنة لحفظ النفائس، أي المكان الذي يتم فيه الاحتفاظ بكل ما هو قيم كالمجوهرات وغيرها، وقد يرجع أصل هذه الكلمة إلى الاصطلاح الإيطالي « Banco » ويعني "المصطبة"، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة "المنضدة" أي المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات « Comptoirs » ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

وبعد ظهور البنوك بشكلها الحديث، في القرون الوسطى (القرن الثالث والرابع عشر) بعد إزدهار المدن الإيطالية على أثر الحروب الصليبية التي كانت تستلزم نفقات لغرض تجهيز الجيوش، هذا إضافة إلى عودة المحاربين ومعهم خيرات كثيرة، وهذا ما أدى بالأفراد إلى البحث عن طريقة للمحافظة على ثرواتهم من الضياع وهي التعامل مع الصرافين، وذلك عن طريق حفظ الودائع مقابل شهادة إسمية وأجر يحصل عليه هؤلاء الصرافون نتيجة حفاظهم على تلك الودائع، وقد كانت هذه في أول وظيفة للبنك، ثن جاءت الوظيفة الثانية وهي "الإقراض"، وقد ظهرت بعد ما فكر هؤلاء الصرافين بضرورة استثمارهم لهذه الودائع من أجل الحصول على فوائد محددة وقد أعقب ذلك ظهور واحد من أهم الوظائف التقليدية للبنوك وهي وظيفة "صنع النقود" كنتيجة لإرشاد تداول الإيصالات التي يحررها الصاغة للمقترضين، أو إمكانية استبدال تلك الإيصالات بالذهب عند الحاجة لذلك.[2]

---

[1] عبد الحق بوغروس ، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل، مركز قسنطينة، فرع: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول، ص ص 18 - 19

[2] Geoffrey W.Benner , Placing bank capital debentures bank Magazine, Maich 1967, p 64

وقد تم إنشاء أول بنك عام 1157 في مدينة "البندقية" الإيطالية، ثم جاء بعده بنك "برشلونة" في 1587 وهو أقدم بنك حكومي، وبذلك إزداد عدد البنوك في أوربا في القرن 16 و17 و18م من أجل ضمان وحماية المودع، وبمجيء الثورة الصناعية في بداية القرن 19م ، بدأت حركة البنك تنشط شيئا فشيئا إلى حين تقسيمها إلى مركزية وأخرى تجارية.[1]

المطلب الثاني: تعريف البنك

إن وظيفة النقود لا تكمن في طلبها لذاتها، وإنما تطلب للتبادل قصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية، كما أنها تمثل إحدى أدوات الإئتمان فهي تعطي لحائزها الحق أن يحصل بقدر ما في حوزته على ما يشاء من السلع والخدمات المتاحة، هذا ما أدى إلى توفر في كل بلد من بلدان العالم مجموعة من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وسلامتها وذلك بتجميع موارد المجتمع من الأموال وإنشاء عدة وسائط للدفع المتداولة بين الناس تكمن مهمتها في التخصص في تجميع مدخرات الأفراد ومنح القروض وقبول الودائع واستخدام ما لديها من احتياطات في مجال الاستثمار، فكان من غير السهل الوصول إلى تعريف دقيق للبنوك وذلك لإختلاف نشاطها رغم ذلك نحاول إعطاء بعض التعاريف التالية:

التعريف الأول: البنك هو المكان الذي أنشأ لغرض القيام بإجراء العمليات المصرفية والعمليات الإئتمانية لحسابها الخاص والذي يلجأ إليه العملاء في عملية تسليف الأموال وتداولها وكذا إيداعها وسداد الإلتزامات المتعلقة بها.[2]

التعريف الثاني: يمكن تعريف البنك على أنه "تلك المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات واستخدامها في استثمارات أو اقراضها للغير سواء بفائدة أو غير فائدة أو منحها على شكل سلفيات".[3]

التعريف الثالث: بالمنظور القانوني

قانون "19 أوت 1986" رقم 86-12 يعرف البنك بأنه كل المؤسسات القرض من خلال حسابها الخاص وتقوم أساسا بالعمليات التالية:[4]

- جمع الأموال على شكل ودائع مهما كان نوعها أو مدتها.
- منح القروض لمختلف أنواعها وآجالها.

---

[1] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، 1996، ص 3

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص 15

[3] مصطفى رشيد شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية العربية، بيروت، 1985، ص 191

[4] منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية 3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2006، ص 5

- تقوم بمختلف عمليات الصرف والتجارة الخارجية.

- ضمان تسيير وسائل الدفع، إجراءات التوظيفات، المحافظة وبيع القيمة المنقولة وكل المنتجات الحلية.

أما المشرع الجزائري فقد عرف البنوك على أنها "أشخاص معنوية مهمتها العادية الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من قانون 90-10 المؤرخ في رمضان 1410 الموافق لـ 4 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض في المادة 114.[1]

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن البنوك هي مؤسسات اقتصادية تتلقى الودائع من شتى عناصر المجتمع سواء كانوا أفرادا أو منشآت لتقوم باستثمارها عن طريق تقديم سلفيات مقابل فوائد، أما المصاريف الاسلامية فيتم ذلك دون فوائد.

التعريف الرابع: بالمنظور الاقتصادي

البنوك هي المنظمات التي تسير في خصومها حسابات زبائنها، وهي الحسابات التي يمكن أن تستعمل عن طريق الشيكات أو التحويل في حدود ما يتوفر للبنك، كما تلعب البنوك دورا مهما في الاقتصاد الوطني لأي بلد وذلك بتسهيل عملية التقاء مودعي الأموال بالمقترضين وهذا يسمح بتنمية المؤسسات بتحفيز الادخار. والبنوك هي تلك المؤسسات التي تربط بين العرض والطلب على الأمول وتجعل منها احتياطات دائمة أو مؤقتة لا تبقى دون توظيف عندما يحتاج إليها الاقتصاد بضمان التوزيع العادل بين مختلف قطاعات الانتاج. كما يمكن تعريف البنك بأنه منشأة ووظيفته الأساسية تلقي رؤوس الأموال من اشخاص هم عن غنى عنها وإقراض من هم في حاجة إليها، فمن الضروري أن يكون للبنك زبائن طالما يمثلون مصدر الموارد التي تستخدمها في نشاطه.[2]

---

[1] أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، 2002-2003، ص 3

[2] محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000، ص5

الشكل رقم (01): البنك كوسيط مالي

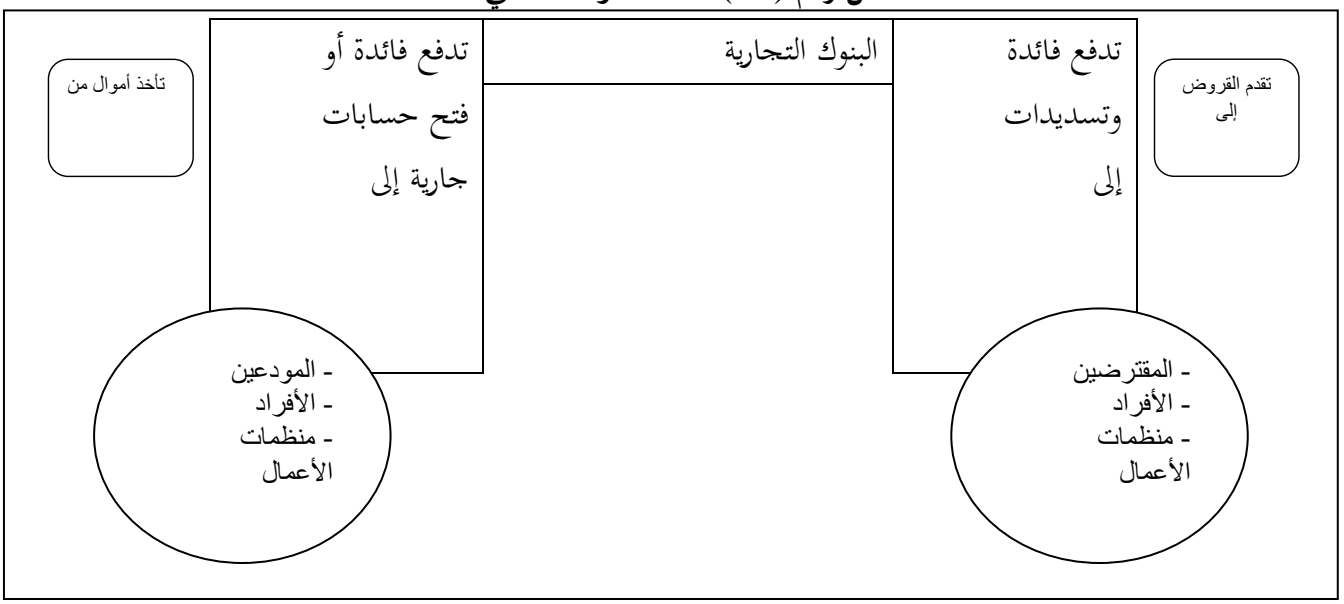

المصدر: أحمد سويلم، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركو العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 85

المطلب الثالث: أنواع البنوك

تتحدد ماهية كل جزء من النظام المصرفي تبعا لمجموعة من الاعتبارات هي:[1]

- طبيعة النشاط الذي يزاوله الجزء.
- انعكاسات النشاط على مصادر الأموال ومنافذ استثمارها لدى كل جزء.

فهناك بنوك وظيفتها إصدار النقد والاشراف على النظام المصرفي ككل، وأخرى تتلقى ودائع العملاء وتقوم باستخدامها في عدد من المنافذ، وثالثة لا تعتمد على أموال الغير في نشاطاتها، بل تقوم في الأساس على استثمار مواردها الخاصة بها سواء كانت مملوكة أو مقترضة، وسوف يتضح الفرق بين هذه الأنواع أكثر من خلال التطرق لها فيما يلي:

1/ البنوك المركزية (بنوك الإصدار):

البنك المركزي هو "المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الأنظمة الليبرالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام".[2]

---

[1] د. عاطف جابرطه، تنظيم إدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 50

[2] جمال الزايدنين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص76

وعرف أيضا على أنه "أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ولذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة النقدية وهو أيضا وثيقة الصلة بالبنوك التجارية حيث يقارب بالإشراف والرقابة على نشاطها".[1]

وتبعا لهذين التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للبنك المركزي على أنه أعلى السلطات النقدية، حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو المشرف الأول على السياسة النقدة، ويسعى لتحقيق أهدافها، كما أنه يتولى شؤون النقد في الدولة ويقوم بعدة وظائف كالإصدار النقدي والتحكم في حجم وسائل الدفع.

2/ البنوك التجارية:

تعتمد البنوك التجارية على ودائع العملاء كمصدر أساسي للأموال التي تقوم باستخدامها، فهي تتلقى الودائع من الجمهور والشركات وتقوم بتشغيلها في شكل قروض وائتمان للعملاء.

حيث يمكن تعريفها على أنها "إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها.[2]

كما يمكن تعريفها أيضا " هي الصفة الغالبة للبنوك وأقدمها تاريخيا حيث تدخل الأموال على شكل ودائع، وتخرج على شكل قروض قصيرة فهي تدعى بنوك الودائع".

ويمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري وملكيتها كالتالي:[3]

أ/ البنوك ذات الفروع: هي منشآت تتخذ غالبا شكل المساهمة، ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يركز للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، ويتصف هذا النوع بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقانون الولايات التي تقام في الفروع.

ب/ بنك السلاسل: هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد، لا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] الليبرالي حازم، نظرية النقود، الاسكندرية للطباعة والنشر، مصر، ص 58

[2] د. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 14

[3] أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الاسكندرية، 2002-2003، ص 9

ج/ بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري حيث أصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا.

د/ البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منظمة صغيرة، كما أنها تقوم بتوظيف أموالها في قروض قصيرة الأجل لأنها لا تستطيع توظيفها في قروض متوسطة وطويلة الأجل لصغر حجم مواردها، وهي لا توجد غلا في الدول الرأسمالية وحدها.

هـ/ البنوك المحلية: وهي تنشأ لتباشر في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة، وإذا كاان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله.

3/ البنوك المتخصصة:

هي بنوك تجارية متخصصة في مجالات معينة، التي تعمل على تمويل المشروعات الاقتصادية، الصناعية، الزراعية أو التجارية وذلك تبعا لتخصصها ويعتمد تخصص هذه البنوك على الفلسفة المصرفية والبنكية الاقتصادية للبلاد على السياسات المختلفة التي تنتجها حكومات الدول ومن أبرز أنواع هذه البنوك:[1]

أ/ البنوك الزراعية: يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولى تقديم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل والتسهيلات الائتمانية للمزارعين ويكون هدفها الأساسي تطوير وتنمية القطاع الزراعي.

ب/ البنوك الصناعية: وهي التي تتخصص في إقراض المنشآت الصناعية بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الانتاجية، وهي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك التجارية.

ج/ البنوك العقارية: تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء والتشييد والمساهمة وتقدم هذه المصارف قروضا وتسهيلات للمواطنين بهدف إنشاء المساكن والعمارات، وغالبا ما تقدم قروض لآجال طويلة تتجاوز العشر سنوات.

هذه إضافة إلى بنوك تمويل التجارة الخارجية، فهي موجهة لتمويل كل النشاطات لمختلف القطاعات، وتختص بتمويل العمليات التي لها صلة بعملية التصدير والاستيراد.

---

[1] د. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992، ص 25

4/ بنوك الإدخار (التوفير):

وهي تعمل على جمع مدخرات الأفراد والمنشآت الخاصة والحكومية على شكل ودائع مع التركيز على أن هذه الأخيرة قابلة للسحب الفوري، وقد يعاد تشغيلها بالاقتراض لآجال مختلفة بعد تأدية الإلتزامات القانونية التي تحددها التشريعات المصرفية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي واستثمارها على شكل أسهم وسندات.[1]

5/ بنوك الاستثمار:

وهي تهتم بالدرجة الأساسية بالأنشطة والفعالية الاستثمارية، كما أنها تقدم خدمات مختلفة للمستثمرين من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية وتقدم المشورة لهم، وتسمى أيضا بنوك الإئتمان المتوسط والطويل الأجل وعملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأسمال ثابت.[2]

6/ بنوك الأعمال:

وهي بنوك ذات طبيعة خاصة، وتقتصر عملياتها على المساهمة في التمويل وغدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأس مالها أو الاستحواذ على إدارتها، فهي تعمل إذن في سوق رأس المال في حين تتعامل البنوك في سوق النقد أساسا.[3]

7/ البنوك الإسلامية:

وهي منشآت مالية تمارس العديد من الأنشطة والفعاليات المالية والاقتصادية، وتختلف في فلسفتها وممارستها عن المصارف الرباوية والتي تتعامل بأسعار الفائدة، حيث تمارس مسؤولياتها المصرفية من خلال المشاركة والمرابحة، وهي تساهم في دعم وتطور الأنشطة الاقتصادية على صعيد المجتمع، حيث أصبح لها دور كبير في العديد من البلدان العربية والإسلامية خلال الفترة الأخيرة، وذلك بسبب تخلي عدد كبير من المسلمين عن التعامل مع المصارف الرباوية.[4]

---

[1] د. طلعت أسعد عبد الحميد، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1987، ص 52

[2] د. محمود محمد محمد شريف، اقتصاد في النقود والبنوك، جامعة الاسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1971، ص 180

[3] رشدي صالح عبدالفتاح صالح، البنوك الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، بدون دار نشر، 2000، ص 76

[4] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2008، ص 13

المطلب الرابع: وظائف البنوك

يمكن تحديد وظائف البنك المتعددة في النقاط التالية:[1]

- تقديم الخدمات: البنك هو منشأة خدماتية باعتبارها تنتمي إلى قطاع الخدمات أي القطاع الثالث حسب التصنيف الاقتصادي.
- يأتمن ويأتمن: يمنح البنك الثقة للأفراد الذين يضعون الأموال بحوزته وهو بدوره يحافظ عليها، إذن فهو يأتمنهم من خلال اشراكهم بوضع أموالهم ويؤتمن بحيث يحافظ عليها.
- البنك يفيد ويستفيد: من خلال عملية تلقي ودائع العملاء يستفيد من زيادة أمواله ويفيد نشاطه الاقتصادي بحيث يطور الاستثمار، ولمنحه الفوائد لمودعي الأموال لديه.
- البنك يخلق النقود: القروض هي بالأساس قروض ائتمانية، أي الناجمة عن مجرد تسجيل محاسبي لعملية إيداع القرض، استعمال الشيكات في التداول، في هذه الحالة نقول أن البنوك قد استطاعت إنشاء نوع معين من النقود هي نقود الودائع.

وبالتالي يمكن تحديد وظائف البنك عادة في ثلاث مجموعات رئيسية:[2]

- وظيفة الإيداع: والمقصود بها مجموعة الأعمال التي يقوم بها البنك بغرض الحصول على الأموال التي سيضعها تحت تصرف العملاء، فالبنك بقبوله للودائع، وإنما يقوم بأداء خدمة لأصحابها تتمثل في الحفاظ عليها من ناحية، والحصول على مقابلها ووضعها تحت تصرفهم حين حاجتهم إليها من ناحية أخرى.
- وظيفة الاستثمار: وتتضمن مجموعة من الاعمال يقوم بها البنك بهدف تشغيل ما تجمع لديه من موارد، ومن أهمها منح الائتمان (القروض والسلفيات) وعمليات الاستثمار المختلفة مثل الشراء وبيع الأوراق المالية الخاصة بمحفظته وكذا عمليات الأوراق التجارية وغيرها من وجه استخدام الأموال.
- وظيفة أداء الخدمات المصرفية: وتتمثل في مجموعة من الأعمال التي يقوم بها البنك بصفته وكيلا بالعمولة، ومن بينها شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الأوراق التجارية وتأجير الخزائن وغيرها من الخدمات المماثلة والتي يحصل البنك في مقابلها على عمولة.

وعليه يمكن أن نفصل الوظائف حسب طبيعة البنوك كالتالي:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص ص 192-194

[2] مصطفى رشيد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 188

1/ وظائف البنوك التجارية:

أ/ الوظائف الكلاسيكية: [1]

- قبول الودائع على اختلاف أنواعها، واقراض جزء منها للمشروعات والأفراد وذلك بضمانات معينة للحصول على عائد معين من هذه العملية
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان، ومن أهم أشكال التشغيل ما يلي:

- منح القروض والسلف وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وفحصها والتعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفاءات والضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والحوالات الداخلية والخارجية.
- تحصيل الشبكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات للمساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ب/ الوظائف الحديثة: [2]

- إدارة الأعمال والممتلكات وتقديم استشمارات اقتصادية ومالية.
- تمويل الإسكان من خلال الإقراض العقاري.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.
- تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل، خدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل فواتير (الكهرباء...إلخ) من خلال حسابات تفتحها ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- تحصيل الأوراق لصالح العملاء.

إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات يؤدي إلى رفع حجم عمليات البنك وتعود عليه بمزايا كثيرة:

- الدعاية والإعلان للبنك، زيادة موارد المصرف، زيادة تزظيفات البنك.

---

[1] منير ابراهيم الهندي، ادارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 95

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 19

- تحقيق عمولات وأسعار فائدة أعلى بكثير مما يحققه البنك في حالة الإقراض.

2/ وظائف البنك المركزي:[1]

تتحدد وظائف البنك المركزي بصفة عامة في مجموعة من الخدمات يمكن أن تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لاختلاف الأوضاع والسياسات الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف:

أ/ بنك الإصدار: فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، وله حق إصدار النقود المساعدة (المعدنية) ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ الخطة وهو المسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب والعملات الصعبة.

ب/ بنك الحكومة: فهو مصرفها ومستشارها المالي وتحتفظ لديه بودائعها وهو يقدم إليها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال، وهو يمسك حسابات الحكومات وتنظم عن طريقه مدفوعاتها ويتولى خدمة الدين العام باصدار الشيكات والحوالات وينظم تصريفها ويشرف على الإيفاء بالدين ودفع الفوائد وهو الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية، وذلك عن طريق الرقابة على الإئتمان وتوجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة وسعر الخصم.

ج/ بنك البنوك: فهو يقف على رأس النظام المصرفي، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة والفائضة عن الحاجة وهذا ما يساعده على إجراء التسويات الكتابية من حقوق وديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة.

بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهمية على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:

- مراقبة المصارف والضمان، تطبيق الشروط، تأسيس مصاريف جديدة أو فتح فروع لها ومدى إلتزامها بالتشريعات المصرفية.
- يقوم البنك المركزي بالتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.
- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.
- مراقبة أحوال التجارة الخارجية وإدارة ما لدى الدولة من احتياط بالعملات الأجنبية.

خلاصة: تلعب البنوك دورا هاما في النشاط الاقتصادي وخدمة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال دعمها له وتحقيق تنميته، وهي في أدائها لهذا الدور إنما تقوم بعدد من الوظائف يمكن إجمالها في وظيفتين هما:

[1] أ. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 146

- الوظيفة النقدية .
- الوظيفة المالية.

الوظيفة النقدية: كانت مهمة البنوك في بداية عهدها تقوم بدراسة هذه النقود مقابل فائدة معينة، وكانت تعطي شهادة إيداع لكل مودع ثم أصبح الأفراد يداولون هذه الشهادات فيما بينهم، كما تبين من قبل عن طريق التسليم واستقرت في التداول فصارت نقود ورقية ثم أضافت البنوك إلى وظائفها وظيفة أخرى فأصبحت تمنح القروض من ودائع افتراضية تخلقها للمجتمع بالنقود وتنظيم تداولها وتتضمن:[1]

أ/ قبول الودائع: تعتبر الودائع المصدر الأساسي للبنك، حيث أن مجمل أموال البنك هي عبارة عن ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:[2]

أ-1/ الودائع لأجل: هي تلك الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك ولا يمكنهم سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد إنقضاء المدة المحددة، ويحصل صاحب الوديعة على فائدة.

أ-2/ ودائع تحت الطلب: وهي الودائع التي تودع لدى البنوك دون قيود أو شروط، حيث يستطيع أصحابها سحبها جزئيا أو كليا في أي وقت بإصدار الشيكات، ولا يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

أ-3/ ودائع تحت إشعار: لا يمكن لأصحاب هذه الودائع سحبها إلا بإشعار من البنك حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.

ب/ منح القروض: يحقق البنك أرباحا عن طريق ممارسة نشاطه المتمثل في منح القروض والإئتمان لتمويل الاستثمارات، كما هو معلوم يحتفظ البنك بنسبة من السيولة لمقابلة متطلبات المودعين، كما يعمل على خلق التوازن بين الربحية والسيولة.

ج/ فتح الإعتماد: في هذه الوظيفة يقوم البنك بوضع مبلغ من المال في الحساب تحت تصرف العميل، حيث بإمكانه السحب كلما استلزم الأمر، وذلك في حدود القيمة وسعر الفائدة، ابتداء من تاريخ السحب، وينقسم الاعتماد المصرفي إلى ثلاثة أنواع:[3]

ج-1/ الإعتماد البسيط: ويسمى أيضا إعتماد الصندوق، وهو الذي بموجبه يتعهد البنك بتقديم المال للزبون مقابل وعد بالتسديد مع الفائدة ومنها اعتماد بريد الواردات، تسهيلات الصندوق، بطاقة الائتمان، وحالات خاصة هي قروض شخصية.

---

[1] د.محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] عبد الفتاح صالح، دراسات في محاسبة المنشآت المالية، دار النشر للطباعة والتوزيع، 2000، ص 14

[3] د. طلعت أسعد عبد الحميد، أساسيات ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 52

ج-2/ الإعتماد بالنقود: ويسمى الاعتماد بالتعهد، وهو اعتماد يقدم فيه البنك وثيقة وضمانة عوض المال، ويتم ذلك عند قيام العميل بسحب كمبيالة على الصندوق، حيث يوقعها هذا الأخير، وهذه الكمبيالة قابلة للتحصيل من أي مصرف لآخر.

ج-3/ الاعتماد المستندي: يأخذ شكل وثيقة مصرفية يرسلها البنك إلى بنك آخر في الخارج بناء على طلب زبون البنك، إذ يتعهد فيه هذا الأخير بتسديد ثمن الصفقة للبائع الأجنبي عن طريق بنكه، وهذا إذا قام البائع بإرسال البضاعة، ويستحق المستفيد (البائع) من الاعتماد على قيمة البضاعة، وعندما يقدم إلى بنكه مستندات هذه البضاعة التي يشحنها بالشروط المتفق عليها في العقد، يقوم بنك البائع بالتسديد ويرسل المستندات إلى البنك الأصلي فاتح الاعتماد، هذا الأخير يسدد ثمن البضاعة إلى البنك البائع فور إستلامه المستندات.

د/ إصدار النقود الورقية:

-الوظيفة التمويلية: حيث تأخذ البنوك على عاتقها مهمة تجميع مدخرات الأفراد ووضعها تحت طلب المستثمرين، فهي بذلك تمد المشاريع الانتاجية بالأموال التي تحتاج إليها، وعلى ذلك فالوظيفة التمويلية للبنوك هي تزويد المجتمع برؤوس الأموال وتنظيم تداولها.[1]

المطلب الخامس: أهداف البنك

1 -أهداف البنوك التجارية:[2]

- تحقيق الربح.
- توفير السيولة: حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أية لحظة، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب، وإذا لم تتوفر السيولة هذا يؤثر على سمعة البنك (الإفلاس).
- تحقيق الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من اموال المودعين،

[1] د. محمود محمد شريف، اقتصاد في البنوك والنقود، مرجع سبق ذكره، ص 180
[2] منير ابراهيم هندي، ادارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص 95

وبالتالي إعلان الإفلاس. كما أن للبنوك التجارية أهداف نذكر منها (نمو الموارد، الحصص في السوق المصرفي، الانتشار الجغرافي، هيكل العملاء، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي).

2 -أهداف البنوك المركزية:[1] إن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية لا يقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن في أي نظام اقتصادي، بل هدفه يتمثل في:

- العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة.
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.
- تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بدعم الاقتصاد القومي.

3 -الأهداف الأساسية للبنوك: [2] يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف، فلا يوجد تخطيط استراتيجي دون تحديد اهداف، ومن أهمها:

- هدف السمعة: فأي بنك تهمه سمعته.
- الأهداف المالية:

- استمرار تحقيق الأرباح، فالبنك يسعى إلى تحقيق وتعظيم الأرباح.
- تعظيم معدل الفائدة على الدوام.
- المحافظة على بنية معقولة من السيولة، أي وجود قدر كافي منها بحوزة البنك تكفيه لمواجهة التزاماته تجاه العملاء في كل الأوقات، ومختلف الديون المستحقة.

- الأهداف الانتاجية:

- تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها لمواجهة متطلبات العملاء.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية المقدمة.
- تقليل الوقت الضائع.

- الأهداف الخاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار: أي هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حاجة السوق المصرفي فلا يمكن إنجاز الأهداف الاستراتيجية للبنك دون استراتيجية فعالة للسوق يستطيع البنك من خلالها مواجهة المنافسة القائمة في السوق وتدعيم السوقية.

---

[1] زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص174

[2] عبد السلام أبو جعفر، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، مكتبة نهضة الشرق، 1991، ص 370

- الأهداف الخاصة بالنمو والمحافظة على موارده المالية والبشرية: حيث يتبين هدف النمو من خلال تعظيم نشاط الاقراض المتولد، ويتحقق ذلك بجهد ائتماني ومكثف يراعي شروط الاقراض الجيد استقطاب عملاء متميزين، والتقييم المستمر للأداء ولسياسات البنوك في السوق.
- الأهداف الاجتماعية والبيئية: مثل تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي.
- هدف الأمان: وهذا يكون من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تقصف بمركزه المالي ويتحقق كمدخلة طبيعية لتحقيق هدف السيولة وكفاءة وفعالية الجهاز الإداري، أي لابد للبنك أن يضع أهدافا عن كفاءة المديرين والموظفين وهذا لإمكانية استيعابهم للظروف المتغيرة في المستقبل وتسييرهم لمحتويات العمل بالبنك.
- هدف الابتكار: ويشمل مجالات تحديد الخدمات المصرفية الجديدة التي سيقدمها البنك والطرق الجديدة لأداء الخدمات.

الشكل رقم (02): أصحاب المصالح في نشاط البنك

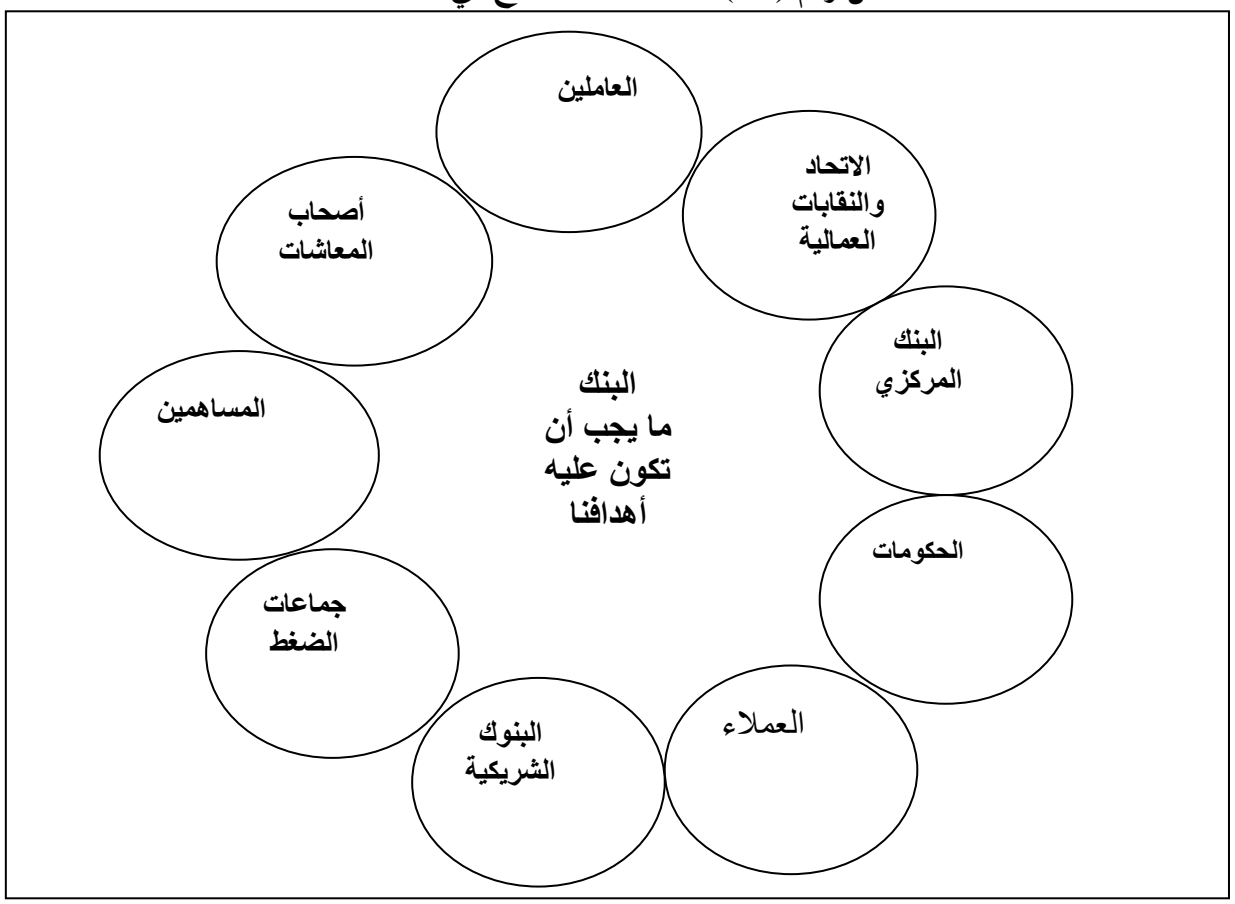

المصدر: د. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص 100

العوامل المؤثرة على تحديد الأهداف البنكية:[1]

1 - المؤثرات البيئية الخارجية: فالقوى المهنية في البيئة التي تحيط بالمنظمة تمثل أحد العناصر الهامة التي لها تأثيرها على إعداد الأهداف وصياغتها وتحديدها.

2 - الموارد المتاحة للبنك: فالبنوك الضخمة ذات الإمكانيات المادية والبشرية الهائلة تستطيع أن تتجاوب وتتكيف مع المؤثرات البيئية عند صياغتها، وتحديدها للأهداف بالمقارنة بالبنوك الصغيرة.

3 - العلاقات المتبادلة: بين أصحاب النفوذ وحائزي السلطة والعاملين داخل البنك ذاته تؤثر إلى حد كبير في تحديد الأهداف، فالإدارة العليا والوسطى والتنفيذية لها تأثير على البنك عن طريق الرقابة على الأفراد، وذلك وذلك من خلال عمليات التفكير ووضع المفاهيم والنظريات التي ينبغي أن تسود العمل، كما أن طبيعة العلاقة السائدة بين الإدارة العليا وأصحاب البنك والعاملين به لها تأثيرها على قدرة الادارة على وضع ورسم أهداف عليا طموحة وكذا فإن الأهداف تتأثر أيضا بطبيعة العلاقة السائدة بين واضعي السياسة الاستراتيجية أنفسهم، فكلما سادت روح التعاون فيما بينهم كلما اتفقت الآراء على الأهداف المرغوب تحقيقها.

4 - مجموعة القيم والاتجاهات: تمثل هذه القيم مجموعة الآراء والاتجاهات حول ما هو جيد أو رديء، وبين ما هو مرغوب فيه وما هو غير مناسب، وكلما تأصلت هذه القيم في البنك كلما كان أكثر قدرة على استقطاب وجذب مدراء يتحلون بمثل هذه القيم.

أهمية تحديد الأهداف بالنسبة للنشاط البنكي:[2]

يتم تحديد الأهداف نظرا لما يلي:

1 - في حالة غياب التحديد الواضح للنتائج المتوقعة من المناصب المختلفة نتيجة التركيز على الأنشطة تصبح اللائحة أداة لأحكام الرقابة على الموظفين والحد من حريتهم.

2 - التركيز على الأنشطة بدلا من النتائج المتوقعة يجعل الحكم على الناس يتم حسب درجة انشغالهم والأصوات المرتفعة أو الأكثر ارتفاعا هي الرابحة.

3 - التركيز على التوصيفات الدقيقة لأنشطة المناصب سيجعل العاملين أكثر إلتصاقا بها في الوقت المطلوب فيه التركيز على تحقيق النتائج المتوقعة.

---

[1] د. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، ادارة البنوك وتطبيقها، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000، ص368

[2] د. محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 78

4 - التركيز على الأنشطة في وصف المناصب يحدث أثرا عكسيا على فاعلية المدير ومستوى كفاءته.

5 - المسؤول صاحب الكلمة في حالة غياب منطق ربط المدخلات (الأنشطة) بالمخرجات (النتائج المتوقعة) لا يستطيع أن يكون واثقا من أي قرار وبالتالي سيخضع لرأي الأغلبية والتي قد تحكمها إنطباعات عامة.

المبحث الثاني: استراتيجيات البنك

المطلب الأول: موارد البنوك

تبين الخصوم العمليات التي أصبح بمقتضاها البنك مدينا للغير وتشمل الخصوم على الموارد التالية: رأس المال المصدر، الاحتياطات، الأرباح غير الموزعة، الودائع والديون الأخرى.

الفرع الأول: الموارد الذاتية (الداخلية):

هي تلك الأموال التي يمتلكها البنك من خلال تأسيسه أو من خلال نشاط هذه الموارد، ويمكن تعريفها أيضا أنها تلك المصدر التي تظهر على شكل راس المال والاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطات الخاصة، إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر من الأمان لأصحاب الودائع في وقت الأزمات، وهي تشمل:[1]

- رأس المال: ونميز هنا بين نوعين من رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع، إذ يعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوعا ضمانا للمودعين لاسترداد حقوقهم عند إفلاس البنك، أما بالنسبة لرأس المال المدفوع فيقصد به تلك الأموال التي يجمعها المصرف من أصحاب المشروع عند بداية تأسيسه، كما أنه يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم لأن أهم موارد البنك تتحدد بحجم الودائع، إضافة إلى هذا فهو يخلق الثقة بين المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة.
- الأرباح غير الموزعة: (نتائج رهن التخصيص): هي تلك الأرباح الصافية التي تقرر إدارة البنك بأغلبية المساهمين بعدم توزيعها لسبب أو لآخر مثل محاولة تدعيم المركز المالي أو استغلال فرص استثمار مستقبلية...إلخ.

[1] د. عبد العاطي لاشين محمد مسني، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص13

- الإحتياطات: هي إقتطاعات من الأرباح السنوية الصافية قبل التوزيع وهي نوعان:[1]

الاحتياطي القانوني (الإجباري): هو احتياطي ذو طابع إلزامي بنص قانوني من البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الإحتياطي النقدي وحده الأقصى.

إحتياطي خاص: هو احتياطي ذو طابع احتيازي يشكله البنك بمحض إرادته وفقا لقانونه الأساسي فهو غير مفروض من سلطة قانونية خارجية.

الإحتياطي السري: وهو على نوعين:

- نوع من الاحتياطات يشكل بهدف الحماية من مخاطر إنخفاض القيمة، سعر الصرف ... إلخ.
- نوع آخر يكون على شكل مؤونة الخسائر والتكاليف.

- المخصصات: وتستخدم المخصصات في تعديل الأجل لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا للأسس المتوافق عليها لكل نوع من انواع الأصول، مثلا: مخصص الضرائب، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية...إلخ.

الفرع الثاني: الموارد الخارجية:

هي التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل:[2]

- الودائع: هي تلك الأموال التي يتحصل عليها البنك من المتعاملين فهي تمثل أهم موارد البنك بسبب كبر نسبتها مقارنة بإجمالي الموارد وهي على أنواع: ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير، ودائع الإشعار.
- الديون الأخرى: تتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي:

أ – البنك المركزي: يمول هذا الأخير البنوك التجارية بعملية الإقراض أو عملية إعادة الخصم لأن البنك المركزي هو بنك البنوك وبالتالي هو المقرض الأخير لها.

ب – التسهيلات الإئتمانية الخارجية: تتلخص في القروض والإعتمادات التي يحصل عليها البنك التجاري من البنوك التجارية الأخرى الأجنبية.

ت – القروض ما بين المصارف: لا ينظر إلى هذا النوع من البنود بإرتياح لما يصفه البعض إلى ضعف سيولته إضافة إلى ذلك وفي حالة الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة قد تكون كل البنوك

[1] أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 140
[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 183

في حاجة إلى هذا النوع من البنود فتجد نفسها عاجزة عن اقراض بعضها البعض وهذا ما يسمى بأزمة النظام المصرفي.

الشكل رقم (03): البيئة المصرفية

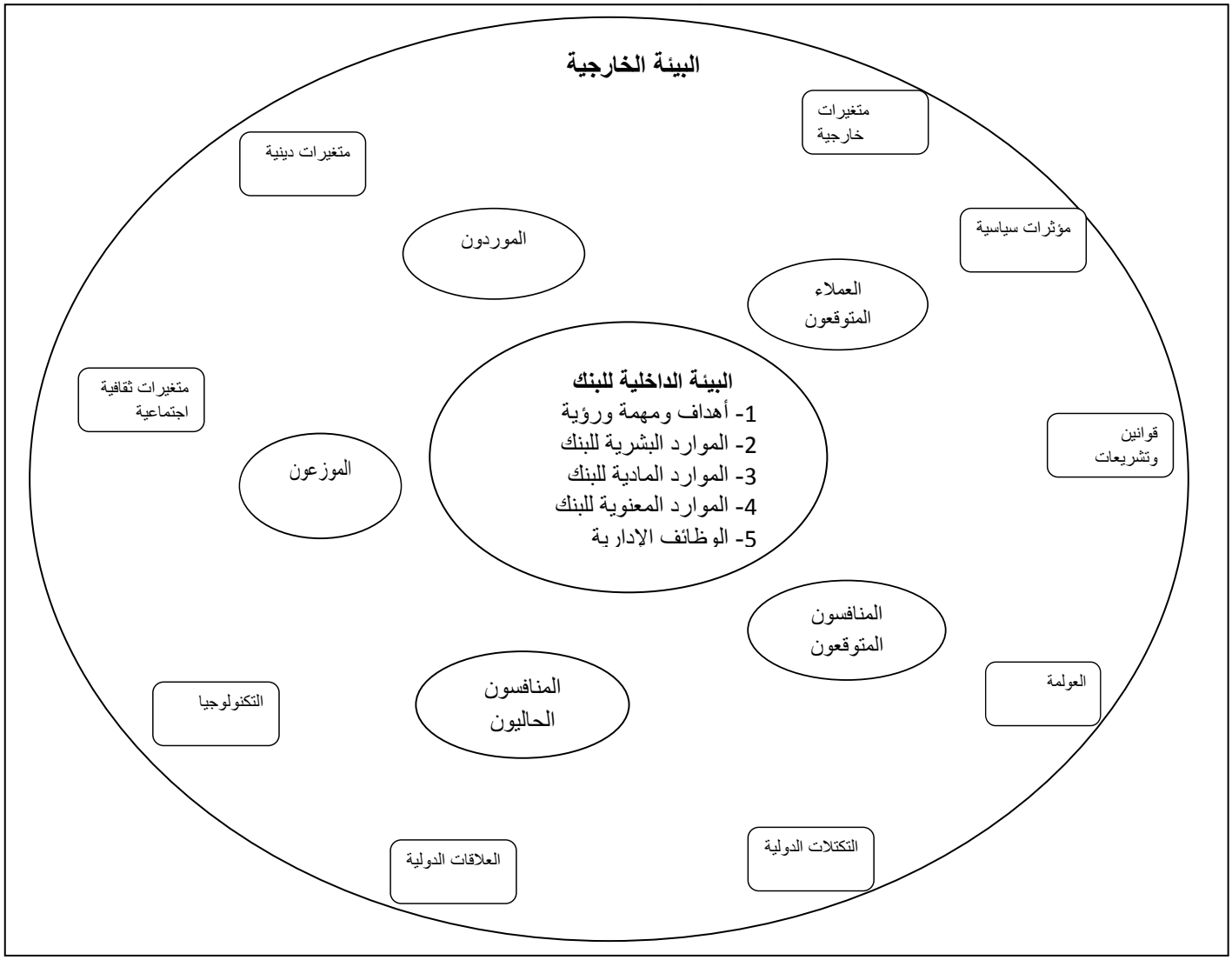

المصدر: عبد العاطي لاشين، إدارة البنوك، 2002، صص 411-416.

المطلب الثاني: الأهداف الاستراتيجية للبنك

وضع أهداف البنك –أو أي مؤسسة مالية– ليست بالعملية السهلة، فهي عملية صعبة ومستمرة. فهناك دائما حاجة إلى أن تكون الأهداف مؤثرة، بمعنى أن يكون لها تأثير حقيقي وعملي على نشاط البنك، ويجب أن يرتبط العاملين في البنك بهذه الأهداف وان يكونوا ملتزمين بها ويجب كذلك تحقيق نتائج إيجابية عن طريق هذه الأهداف وبالتالي عملية وضع الأهداف لا يجب تعويضها كلية إلى إدارة أو وظيفة تخطيط استشارية، بالرغم من أن هذه الإدارة تلعب دور داعم ومنسق مساند ومفيد للبنك،

التخطيط وعملية وضع الأهداف عملية جماعية يجب أن يشترك فيها كل المستويات الإدارية داخل البنك.

وتتضمن عملية وضع الأهداف خمس وظائف رئيسية:[1]

1 - وضع الأهداف الاستراتيجية: والتي تتعلق بالمركز الذي يسعى البنك ويريد الوصول إليه داخل السوق المصرفية، مع الأخذ في الإعتبار الظروف الخاصة بالنشاط المصرفي وبالبيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعمل فيها البنك، وذلك خلال فترة زمنية من خمس غلى عشر سنوات.

2 - وضع الأهداف التكتيكية: وهي عبارة عن ترجمة أكثر تفصيلا للأهداف الاستراتيجية العامة بمعنى توضيح هذه الأهداف الاستراتيجية عن طريق تحديد الأولويات والموارد اللازمة لتحقيقها وخطط العمل الفعلية اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف.

3 - وضع الأهداف (الخطط) التشغيلية: وهي ترجمة تفصيلية للأهداف التكتيكية وتتضمن وضع خطط تفصيلية للوصول إلى هذه الأهداف.

4 - تعريف خطط العمل: وتتضمن عملية مناقشة وتوضيح تلك الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من التحليل والدراسة عن طريق التحليل والدراسة الجماعية أو الفردية، بغرض زيادة تشكيل وتنمية الخطط التشغيلية.

5 - مراجعة أو متابعة الخطط: وتتضمن متابعة ومراجعة الخطط طويلة المدى (10 سنوات) سنويا بغرض تحقيق الضبط والتصحيح النهائيين لها، ومتابعة ومراجعة كل ثلاثة أو ستة أشهر الخطط القصيرة الأجل (سنة واحدة) وذلك بصفة دورية مستمرة.

ويظهر الشكل البياني التالي عملية اشتراك المستويات المختلفة في البنك في وضع أهدافه، ويمكن تسمية هذا الشكل البياني بالهرم التخطيطي

[1] د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 269

الشكل رقم (04): الهرم التخطيطي

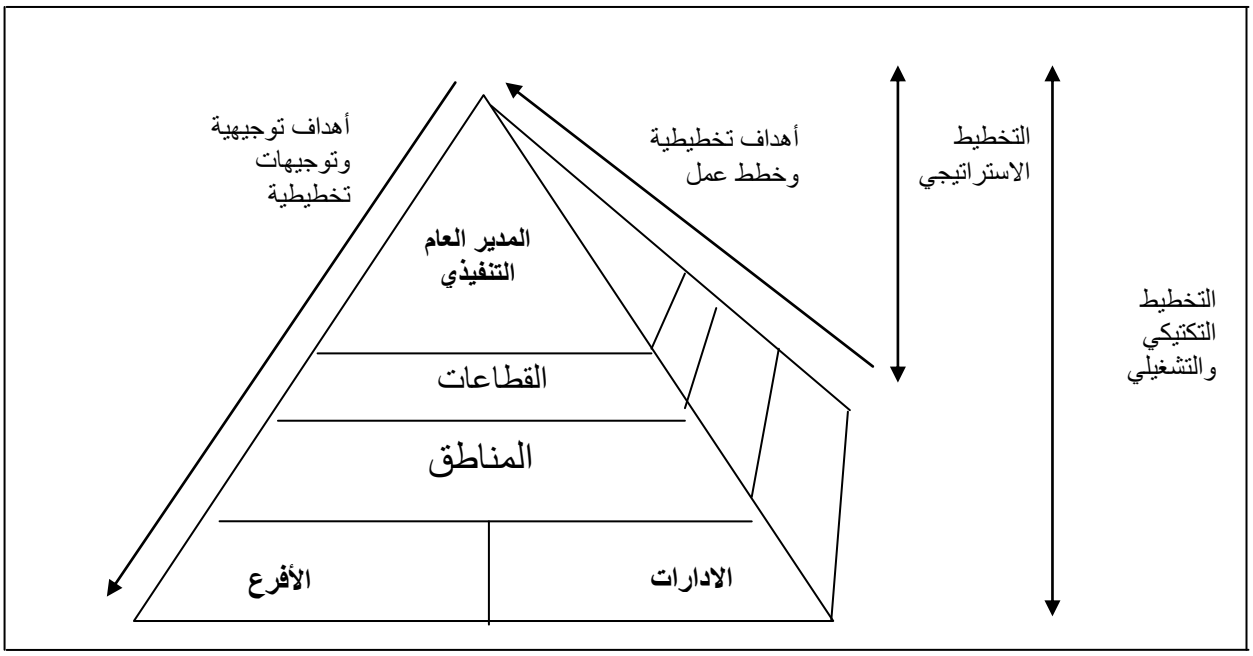

المصدر: محمد سعيد أنور سلطان، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية (الجامعة الجديدة)، 2005، ص 97

إن وضع نظام تخطيطي عملية تتطلب وقتا، وهي عملية تعليمية، وتراكم الأفكار والمقترحات الجديدة من المستويات السفلى يمكن أن يؤثر فعلا على الاستراتيجيات الخاصة بالعاملين وبعملاء البنك وأيضا بتلك التي تتعلق بتنمية مصادر تمويل الأعمال في البنك.

ولكي يتم وضع الأهداف على أساس واقعي وسليم، فإن من اللازم للإدارة العليا في البنك أن تضع إطارا عاما محددا لسياسات البنك، بمعنى أن تضع تقرير عام واسع عن أغراض البنك فيما يتعلق بسياسة البنك طويلة الأجل وأهدافه.[1]

المطلب الثالث: تخطيط نشاط إدارة البنك [2]

1 - عدد السكان، ومعدلات نموهم، وحركة السكان والهجرة والتوزيع الجغرافي والحيوي، ودرجة التعليم والثقافة وتقسيمهم وفقا للجنس والعمر والمهنة.

2 - تطور الناتج القومي الإجمالي باعتباره المعبر عن القيمة السوقية لإنتاج المجتمع من السلع والخدمات قبل استبعاد قيمة الإهلاك، وكذا دراسة تطور نصيب الفرد من الناتج القومي باعتباره الأساس الذي يحدد مستوى معيشة الفرد ومدى امكانية تعامله مع البنوك في المستقبل.

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 97

[2] د. عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 72

3 - تطور مستويات الأسعار والقيمة الشرائية للنقود، وتؤثر هذه الأسعار عادة على أرقام الودائع والقروض.

4 - الوعي المصرفي يترجم إلى زيادة في حجم العمليات المصرفية وزيادة حجم الودائع وعادة تؤثر مستويات التعليم وتقوم وسائل النقل والاتصال والانتشار الجغرافي للوحدات المصرفية في هذا العامل.

5 - معدلات الإصدار النقدي، مما لا شك فيه أن نسبة كبيرة من الإصدار النقدي تتحول في شكل ودائع جديدة لدى البنوك، وتزيد من قدرتها على خلق الإئتمان، لذا يجب على المخطط المصرفي دراسة هذا المتغير ومعرفة نمط إتجاهه في المستقبل.

6 - متغيرات خارجية: وهي تمثل الظواهر المصرفية العامة التي تحتاج الأجهزة المصرفية الدولية وتؤثر في السياسات الإدارية المستقبلية لأعمال البنوك، والتي تتمثل في المنافسة الخارجية للبنوك المحلية واقتباس خدمات أو أفكار جديدة يمكن تطبيقها في السوق المحلية، هذا فضلا عن انماط أسعار الفائدة الدولية وتأثيراتها المحلية.

عوامل الاهتمام بوظيفة التخطيط:

التخطيط هو الوسيلة العلمية لإعطاء صورة تقريبية عن التغيير المستقبلي والبنك باعتباره إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تسعى إلى تحقيق أقصى مستوى من الأداء في المستقبل، يجب عليه أن يجد ولو إجابات تقريبية للشكل الذي سيكون عليه المستقبل (التغيير) مقدما. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال قيام البنك بإعداد دراسات مستفيضة وتخطيط متكامل خلال الأجلين الطويل والقصير وذلك حتى يمكن للبنك أن يقلل إلى أقصى حد ممكن من درجة عدم التأكد التي تكشف أعماله ويزيد بالتالي قدرته على مواجهة التغيير ومخاطره وبالتالي يمكن القول أن التخطيط هو أداة إدارية مكتوبة تحدد مسار البنك خلال فترة زمنية قادمة.

ويتضح ان التخطيط يلعب دورا جوهريا في عمل البنوك في الوقت الحاضر نتيجة التعقيد المستمر والتطور السريع في قطاعات الأعمال والتوسع الدولي في نشاط البنوك وتعدد خدماتها بشكل كبير. هذا فضلا عن أي تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تحدث في المجتمع يكون لها تأثير حتى على الجانب المالي والذي تمثله البنوك.[1]

ونجد أن هناك العديد من العوامل التي أدت بالبنوك إلى الاهتمام بوظيفة التخطيط وهذه العوامل هي:

[1] د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 198

1 - الانفتاح المصرفي الدولي أو العالمية في نشاط البنوك.

2 - الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة الدولية: أدت الضغوط التضخمية الحادة التي يشهدها العالم والضغوط المستمرة على سوق المال ورأس المال وبالتالي ندرة الأموال المتاحة المطلوبة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وتعرض النقود المقترضة لمخاطر انخفاض القيمة نتيجة للتذبذب المستمر في أسعار صرف العملات، فقد أدى ذلك إلى زيادة المطلوب من رؤوس الأموال على المعروض منها مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدولية بشكل ملموس كما أدى إلى ذلك تلك الزيادة المستمرة في تكلفة البنوك لزيادة الأجور واستعارتها بالمعدات الآلية الحديثة، كما أن حدة المنافسة بين البنوك وبعضها وبينها وبين المنشآت المالية الأخرى قد أدى إلى قيامها برفع أسعار الفائدة على أوعيتها الادخارية.

3 - زيادة الإهتمام بنظام المجموعات المصرفية: تضخم أعمال البنوك أدى بها إلى إنشاء وحدات متخصصة مستقلة تمارس أعمال الاستثمار والاعمادااتالإيجارية والتأمين في ظل نظام مجموعة متكاملة. هذا فضلا عن تضاؤل الفروق بين بنوك الودائع وبنوك الاستثمار، ودخول بنوك الودائع في تمويل المشروعات الكبرى والاستثمار في الشركات القابضة والشركات متعددة الجنسيات على نطاق واسع.

4 - تزايد خدمات الإئتمان الاستهلاكي المقدمة من البنوك بشكل كبير، وعلى البنوك أن تزيد من مصادر أموالها لتعمل على جذب المدخرين للتعامل معها في مجال الائتمان الاستهلاكي بهدف رفع مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع.

5 - تحول الأرصدة إلى الإستثمار المباشر في المشروعات الجديدة مع إنخفاض الأهمية النسبية لبعض انواع الخدمات التقليدية، ومن المتوقع أن يزداد هذا الإتجاه نحو الاستثمار المباشر مع إنتعاش بورصة الأوراق المالية.

6 - زيادة أساليب وطرق تنمية الأموال وفرص الاستثمار وفرص المشاركة مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ونجد أن البنك لكي يقوم بالتخطيط السليم والفعال لأعماله المصرفية يجب أن يحصل على معلومات كافية ودقيقة عن المتغيرات المستقبلية في مجال الأعمال وعلى الإدارة في البنك وبالتالي وضع أهداف في إطار يمكن من تنسيق القرارات التي تتخذ على مستويات المركز الرئيسي والفروع وبما يؤدي إلى أفضل استخدام ممكن

للموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك، وبما يمكن من اتخاذ قرارات سريعة وجيدة من خلال وضوح الأهداف في التنظيم، كما يعتبر التخطيط من العمليات التي تؤكد الإرتباط بين المستويات الإدارية المختلفة في البنك وبين المركز الرئيسي وفروعه.[1]

ويهتم المودعون بمدى الأمان الذي يحققه البنك المودع به أموالهم، ومدى قدرته على رد ودائعهم في الوقت الذي يطلبونها، كما يهتم بقدرة البنك على اقراضهم.

وسلامة المركز المالي لا تهم الإدارة العليا للبنك، والمودعين والمقترضين فقط، ولكنها تهم –وفي الواقع من أهم وظائف البنك المركزي– فالبنك المركزي مسؤول بموجب القانون عن مراقبة سلامة المركز المالي للهيئات المصرفية، وله سلطة شطب وتسجيل البنك إذا خالف أحكام القانون.[2]

[1] رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 64

[2] خالد محمد النعيمي، الأعمال المصرفية، الادارة العامة للتعليم الفني، 1998، الرياض، ص 134

الشكل رقم (05): هيكل العملية التخطيطية

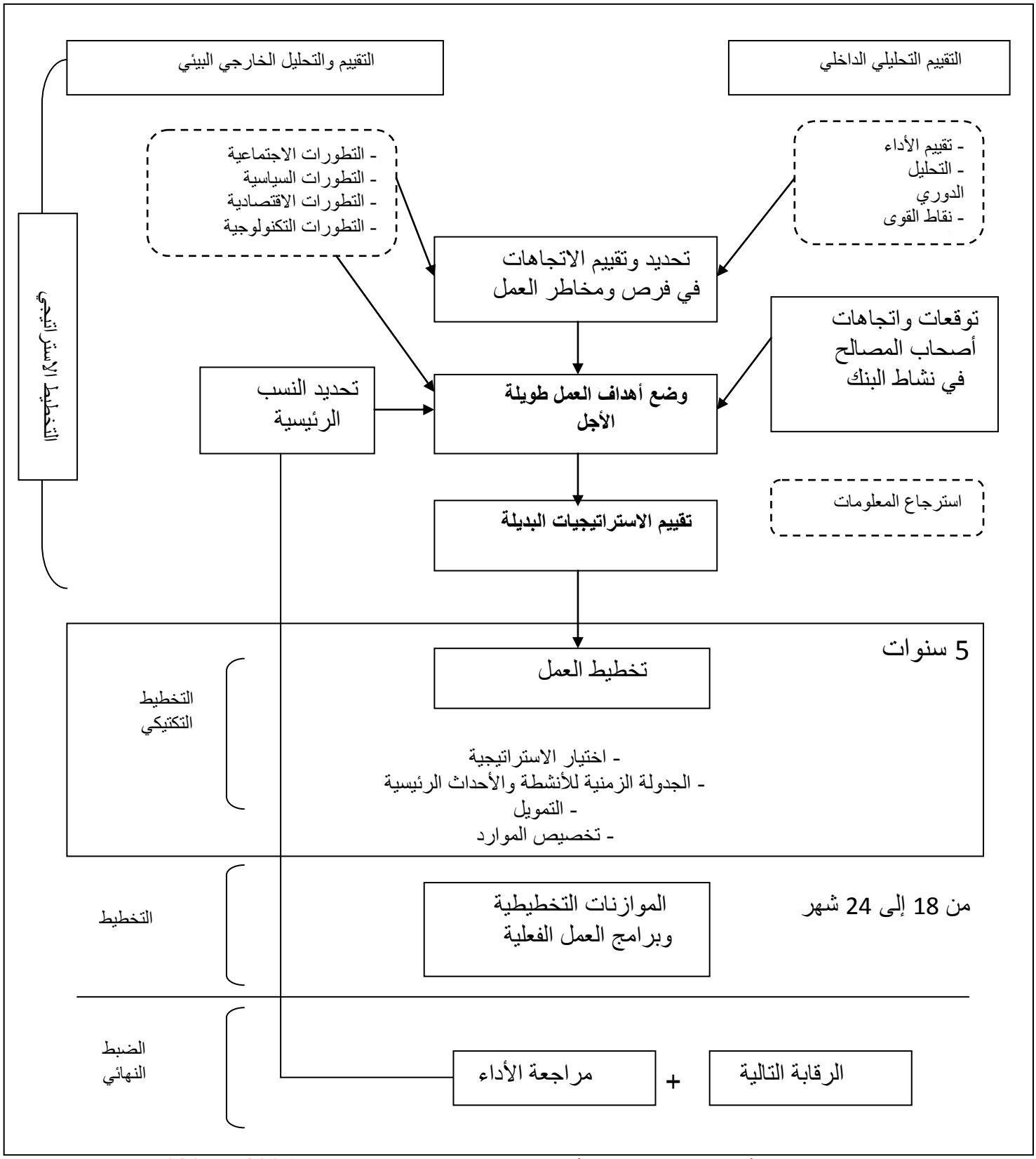

المصدر: د. محمد سعيد أنور سلطان، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 120

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك

العمليات الإندماجية، الحسابات الإلكترونية، المنافسة، التضخم، الضغوط على سوق المال، هذه الأحداث المتغيرة والسريعة التي حدثت في العالم خلال العقدين الأخيرين، وبالذات في الولايات المتحدة وأروبا الغربية، كان لا بد أن يكون لها أعظم الآثار على النوعية والفعالية في الصناعة المصرفية.

وبالنظر إلى المستقبل يمكن القول إن هناك خمس اتجاهات سيكون لها تأثير جوهري على البيئة المستقبلية للإدارة في البنوك، هذه الاتجاهات نوجزها فيما يلي:[1]

1/ تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية: إن الاستخدام المتوسع والمكثف للحسابات الإلكترونية من قبل البنوك سيكون له أعظم الأثر على كافة العمليات التشغيلية داخل البنك، وعلى نظم الإدارة التي تتبعها البنوك. تستخدم الحسابات الالكترونية لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك، وتستخدم في التحليل الجغرافي في مسح دراسة المناطق التي يمكن للبنك أن ينشأ فيها فروعا له، وتستخدم كذلك في التحليل الديمغرافي في دراسة السكان وتوزيعهم وحركتهم واتجاهاتهم ورغباتهم والتي يعتمد عليها البنك في تحديد أنواع الخدمات التي يقدمها لعملائه حاليا ومستقبلا، ستتأثر كافة تعديلات البنك مع عملاءه باستخدامه لهذه التكنولوجيا الحديثة.

وتستخدم الحسابات الالكترونية أيضا في وضع خطط ربحية البنك وتخطيط سوق العملاء، وتخطيط العمالة وتخطيط علاقاته بسوق الاستثمار والمستثمرين، فهي بالتأكيد تؤثر من عدة نواحي على نمط الإدارة في البنوك.

2/ نظم المعلومات الإدارية: تؤثر نظم المعلومات الإدارية الحديثة والفعالة على كفاءة الإدارة في البنوك فهي تدعم وتساند عمليات مراجعة ومتابعة التخطيط والرقابة بالنسبة لتنمية الأعمال وتنمية العاملين. وسيكون لاستخدامها آثار بعيدة المدى على السرعة في عملية اتخاذ القرار وكذلك على تدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية، وأيضا على وسائل الإتصال وتداول المعلومات الداخلية والخارجية.

3/ التنوع: الاتجاه الحالي والمستقبلي في عمل البنوك هو نحو تنوع الخدمات التي تقدمها وتعدد مهامها وتشعب أنشطتها، فالبنوك تتوسع تدريجيا وبسرعة من نطاق الأنشطة التي تقوم بها والتي تنتمي من قريب أو بعيد للنواحي المالية سيؤدي هذا الإتجاه إلى ضرورة تنمية أساليب تسويقية جديدة خاصة بالصناعات الخدمية في مختلف بنوك العالم، وسيعطي هذا الإتجاه اهمية متزايدة للتخطيط الاستراتيجي بالذات فيما يتعلق

[1] د. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم وادارة الأعمال، دار المعرفة الجامعية، 2004، ص10

بماهية المنظمة التي يريد أن يجدها البنك ونوعيتها: معدل التنمية ومعدل التغير والتطور، ومعدل التنوع في تقديم خدمات جديدة، سيكون لهذه العمليات التخطيطية الاستراتيجية أهمية قصوى في عمل أي بنك وفي تحديد مساره المستقبلي.

4/ العالمية: خلال العشرون سنة الماضية قامت بنوك مثل بنك شيز مانهتنوباركليز، وفوجي بنك، وغيرهم من البنوك الرئيسية في العالم بالتوسع في أنشطتها عالميا من خلال وكلاء وممثلي ومكاتب تمثيل دائمة، وأفرع وبنوك مشتركة مع شركاء محليين. وهناك مؤشرات ودلائل تشير إلى أن هذا التوسع والإنتشار وحده من قبل هذه البنوك لن يكون كافيا لمقابلة الحاجة للخدمات المصرفية من قبل العملاء المحليين والعملاء متعددة الجنسية.

وبالتالي فالإتجاه المستقبلي سيكون نحو إنشاء بنوك متعددة الجنسية ومجموعات مصرفية عالمية لتساعد وتدعم عمليات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وإنشاء مثل هذه المنظمات العملاقة سيكون له تأثير جوهري على نمط إدارتها وهياكلها التنظيمية ومجالات عملها وتعاملاتها.

5/ التغير الإجتماعي: هذا الإتجاه الأخير والذي نشأ وتطور بطريقة موازية للإتجاهات السابقة، يجب على البنوك أيضا أن تواجهه، فالبنوك في حاجة متزايدة لمواجهة التحديات الناتجة عن سرعة معدل التغير الاجتماعي واتساع نطاقه، فسرعة التغير الاجتماعي واتساع نطاقه يضيفان بعدا جديدا إلى الفعالية المحتملة والمرتقبة للإدارة في البنوك.

فالبنوك يجب أن تعطي إهتماما متزايدا للأبعاد الإجتماعية لنشاطها.

أثر المركزية واللامركزية على التنظيم الاداري للبنوك

تعني المركزية الإدارية تركيز السلطة في الإدارة العليا للبنك، حيث تتخذ القرارات بمختلف درجاتها وتلتزم كافة المستويات الادارية بتلك القرارات، أما اللامركزية فتعني تفويض السلطة من المستوى الاداري الأعلى غلى المستويات الإدارية الأدنى إما كليا فيما يتعلق باختصاصات معينة أو جزئيا بدرجات متفاوتة من التفويض، ومن مزايا اللامركزية تخفيض العبء عن المستويات الإدارية العليا وتنمية القدرات عند المستويات الدنيا في التنظيم.[1]

ولقد دلت التجربة على أنه من الملائم أن يطبق نظام وسط هو المركزية المعتدلة أو بعبارة أخرى اللامركزية المعتدلة، بأن تحفظ إدارات المركز الرئيسي للبنك سلطاتها فيما يتعلق بالقرارات الهامة كذلك التي تتعلق

[1] د. محمد سعيد أنور سلطان، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره،ص122.

بالأهداف والخطط والسياسات العامة والتفتيش والرقابة وما يتصل بسمعة البنك، بينما تفوض سلطات أخرى للوحدات الإدارية التابعة فيما يتعلق بنشاطها التفصيلي، كما أن هذا الاعتدال قد يكون كميا كأن يمنح مدير الفرع حق اعتماد صرف في حدود مالية توضع له وليس له أن يتجاوزها إلا بعد الرجوع إلى المركز الرئيسي.

وعليه فإن من العوامل التي تؤثر في التنظيم الإداري للبنك وتجعله يميل إلى المركزية أو اللامركزية، درجة الأهمية التي يتصف بها القرار وأثره المرتقب على نشاط البنك، وطبيعة القرارات وفقا لما تنص عليه اللوائح والقوانين، وعدد الفروع التابعة للبنك، ومدى قرب الفرع أو بعده عن المركز الرئيسي وحجم الفرع لا لميول الإدارة.[1]

المطلب الخامس: الرقابة في البنوك

إن الرقابة وتقييم الأداء في البنك هي السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة مقدما، والوقوف على الإنحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة.

إن البنوك تتميز بطبيعة اقتصادية خاصة تقتضي المحافظة على سلامة مراكزها المالية، والتنسيق اليومي بين مواردها واستخداماتها وما يحقق خدمة العملاء وتوفير السيولة المطلوبة لهم، مع تلبية طلبات العملاء على الإقراض دون وقوع البنك في مشاكل نتيجة توسعه في الإقراض والاستثمار وبالتالي فإن متابعة وتقييم الأداء تعتبر وظيفة جوهرية بالنسبة للبنك.

ويمكن أن نلخص الجوانب الرئيسية للرقابة على الأداء في الآتي:[2]

1 - متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المقدرة في الوقت وبالكميات والقيم المقدرة وفي الوقت المحدد.

2 - متابعة الكفاءة في الأداء بغرض التحقق من التنفيذ الفعلي للنشاط بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة مع تجنب الإسراف والخطأ في التنفيذ.

3 - تقييم نتائج التنفيذ لتحديد الإنحرافات وأسبابها وإتخاذ إجراءات التصحيح والتقويم اللازمين.

ومفهوم الرقابة أو متابعة الأداء [3]، بهذه الطريقة هو تحديد الإنحرافاتالموجهة والمالية وتحليل ودراسة أسبابها والقيام بالتصحيح اللازم. أي أن الهدف الأساسي من الرقابة هو العمل على تعزيز وتدعيم كل العوامل

---

[1] أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظري والتطبيقي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 253،254

[2] أصبحي العيني، تطور الفكر والأنشطة الادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 120

[3] المركز الدولي للنظم والمعلومات الادارية، الرقابة المالية والضغط الداخلي، صنعاء، 1995

والمؤشرات التي أدت إلى إحداث إنحرافات موجهة من ناحية ، والعمل على القضاء على العوامل والمشاكل والمعوقات التي أدت إلى الانحرافات المالية من ناحية أخرى، أي أن الغرض الرئيسي من الرقابة هو مساعدة مراكز الأداء المختلفة على تحقيق الأهداف المطلوبة منها، والهدف الثانوي أو الفرعي من الرقابة هو تحديد مراكز المسؤولية عن الأخطاء ومحاسبتها.

ولكي تحقق الرقابة أهدافها يجب أن يتم التحديد الدقيق للأهداف والمعايير أو مؤشرات الأداء، حتى يمكن وضع الأسس التي تمكن الإدارة في البنك من مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المقررة والمطلوبة في الخطة.

هذا وتتطلب فعالية تنفيذ عملية متابعة الأداء ضرورة وجود جهاز يختص بعملية المتابعة والرقابة على الأداء الفعلي، كما يتولى تسجيل نتائج التنفيذ الفعلي و امداد الإدارة العليا بكافة البيانات التي تتطلبها الأغراض الإدارية.

وتتم عملية تقييم الأداء في البنوك على مستوى البنك ككل وعلى مستوى فروع ووحدات البنك.

أدوات لتقييم ومتابعة أداء البنك:[1]

1/ الميزانيات التقديرية: للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تحرص على إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، ويتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة، والبنك ككل من خلال إمكانيات تنفيذ الخطط الموضوعية مقدما. ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعية في الميزانية. ولا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية، إذ يعني ذلك تراكم للإنحرافات خلال عام كامل، وبما لا يسهل إصلاحه لذلك تجرى المقارنات خلال فترات دورية وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور في حينه. إلا أن ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانية التقديرية قد أعدت بالطريقة السليمة وبالدقة المطلوبة، وأن تحظى باقتناع جميع مستويات التنفيذ، وأن تشارك فعليا في إعدادها.

2/ التقارير: تعتبر التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة بإعتبارها إحدى وسائل الإتصال بين المستويات المختلفة بين البنك ووحداته في أنحاء البلاد، وتتعدد أنواع التقارير وفقا لنوعية النشاط ومدى خطورته بالنسبة للبنك.

هذا ومن الضروري أن تعد هذه التقارير في الوقت الملائم، وان تتصف بالبساطة في فهم محتوياتها، وأن يتم عرضها بالصورة التي لا تتطلب مجهودات من رجال الإدارة لفهمها.

---

[1] طلعت أسعد عبد الحميد، ادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 50

وتتضمن هذه التقارير مختلف نواحي النشاط في الفروع، مثل تطور الودائع وفقا لأنواعها، وكذا أرصدة القروض لأنواع الضمانات المختلفة، ومتوسطة سعر الفائدة، وتحليل إيرادات ومصروفات البنك وأسباب التغير في البنود الداخلية فيها. هذا فضلا عن التقارير المتعلقة بنسبة الإحتياطي والسيولة، والمعاملات الخارجية للبنك، وكذا تقارير نواحي النشاط والخدمات الأخرى للبنك..

3/ تحليل المركز المالي (المؤشرات الكمية):

إن تحليل المركز المالي للبنوك يعتبر من الأسس الهامة والمنتشرة لتقييم الأداء المصرفي وهو يفيد في معرفة بعض أو كل ما يلي:

- السيولة.
- ملائمة راس المال.
- مستوى توظيف الأموال.
- الربحية.

إن الإدارة العليا في البنك تهتم إهتماما كبيرا بسيولة البنك، طالما أن أصحاب الودائع تحت الطلب قد يطلبونها في أي وقت، فإن تأخر البنك عن الدفع فإنه كمن فتح باب الإفلاس على مصراعيه.

كما تهتم الإدارة العليا بتحقيق تناسب بين الأموال المملوكة للبنك والموارد الأخرى، حتى يكون هناك موائمة بين الأموال المملوكة للبنك وإجمالي موارد البنك، حتى لا يعتمد البنك بصورة شبه تامة على أموال الغير، وهذا التناسب يهم أيضا البنك المركزي باعتباره مسؤولا عن اي تدهور في أي بنك من البنوك في المجتمع.

وتهتم أيضا الإدارة العليا بتوظيف الأموال لتحقيق أكبر ربح وتهتم أيضا بمجالات هذه التوظيف، وسرعة دوران الأموال في حدود طبيعة الأعمال التي يتم تمويلها.

والتحليل المالي بالتالي يظهر مدى ربحية البنك في المجالات المختلفة لتوظيف الأموال حتى تستطيع الإدارة العليا توجيه هذه الأموال في الإتجاه السليم، وحتى تستطيع إلغاء الضياع في وقت ومجهود الإداريين والموظفين وخفض تكاليف أداء الخدمات المصرفية، وبذلك يزيد الربح نتيجة زيادة الإنتاجية.

أهمية الرقابة في البنوك:

إن أهمية الرقابة والإشراف على البنوك تنبع من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في اقتصاديات الدول المختلفة، ومن حقيقة البنوك تخدم عدة طوائف يهمها جميعا أن يظل البنك سائر في أعماله على أحسن وجه، ومن هذه الفئات:[1]

- إدارة البنك لأنها مسؤولة أمام الهيئة العامة للمساهمين عن تأدية مهمتها بنجاح.
- الهيئة العامة للمساهمين، حيث يهتم المساهمون بالرقابة والإشراف للإطمئنان على سلامة رأسمالها المستثمر، وتحقيق أرباح عليه، وزيادة أسعار أسهمهم في السوق المالي.
- جمهور المودعين أصحاب المورد الأكبر لأي بنك والذي يكون دائما أكبر من حجم رأس المال، وذلك للإطمئنان على ودائعهم واستمرارية دفع الفوائد عليها.
- جمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الإئتمانية المختلفة سواء المباشرة (قروض، سلف...) أو غير المباشرة (اعتمادات، كفالات...) حيث يهمهم نجاح البنك لضمان استمرارية نشاط أعمالهم التجارية التي تقوم في جزء منها على هذه التسهيلات، بينما يعني فشل البنك توقف التسهيلات ومطالبتهم بالدفع، مما يؤدي إلى توقف نشاط مشاريعهم وربما إفلاسها.
- السلطات النقدية الممثلة في البنوك المركزية، لأنها تهدف إلى حماية جمهور المتعاملين في البنوك من مودعين ومقترضين ومساهمين، وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي قد تنتج عن فشل بنك ما، كما تهدف إلى توجيه السياسة الإئتمانية والنقدية في البلد المعني والذي لا يتحقق بدون الإشراف والرقابة، وهذه الأخيرة تمارس من خلال ثلاثة أنواع مختلفة.

ونستخلصمماسبقأنهيوجدأربعةعناصرأساسيةللرقابةتتمثلفيمايلي:

العنصرالأول: الرقابةتحددالمعاييركالأهدافوالخططوالسياساتالتيتستخدمكمرشدللأداء.

العنصرالثاني: الرقابةتقيسالنشاطالجاريكمياكلماأمكنذلك.

العنصرالثالث: الرقابةتقيمالمدخلات،الأداءالجاريحسبالأهدافوالمخططوالسياساتكمعايير.

العنصرالرابع: الرقابةتتخذالإجراءاتالتصحيحيةفيشكلقراراتتصحيحيةفورية.

والشكلالمواليييوضحالعناصرالسابقة.

[1] H . Kootz and C.O donell. Management. (New York: MC Graw Hill ; C O 1976) p 639

الشكلرقم (06): عناصرالرقابة

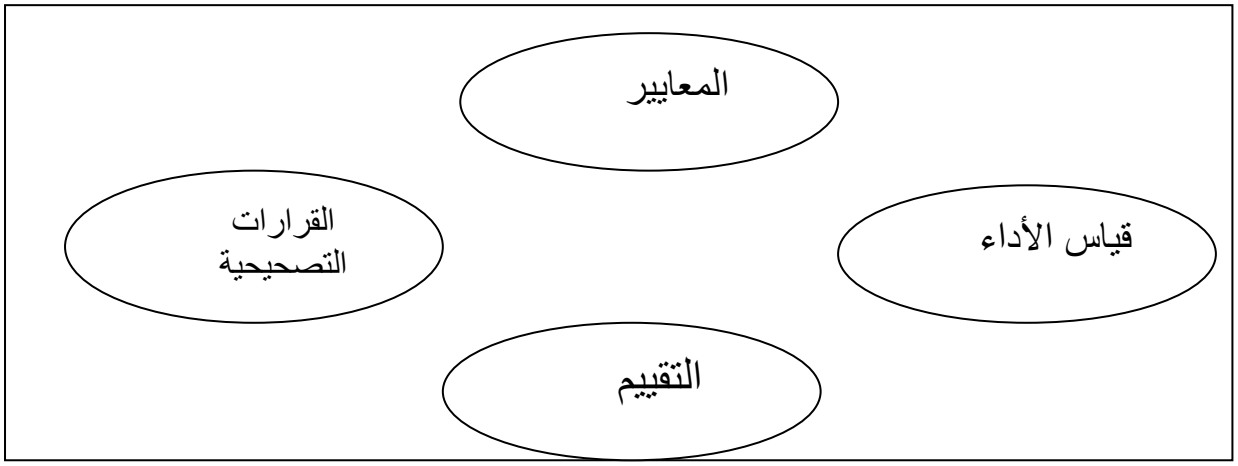

المصدر: د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص223

المبحث الثالث: آفاق البنوك وأثرها على الاقتصاد

المطلب الأول: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[1]

1/ السرية: إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه، وفي المعاملين لديه، فالمودع حينما يودع أمواله بالبنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة. فلا يجوز للبنك أن يذيعها وإلا انصرف عنه المودعون وكذلك فإن من المقترضين من البنك يعتبرون حاجتهم إلى القرض سرا خاصا بهم، وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم.

لهذا فإن إلتزام البنك بالسرية في معاملاته، إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة، وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد.

ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير ويستثنى الإلتزام.

[1] د. عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 220

2/ حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يتلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعني عناية فائقة بإختيار العاملين فيه، ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في تقريره للأجور، وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول "لا" دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه، كذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص لدى العميل.

3/ الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار. مما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت، وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين.

4/ كثرة الفروع: إن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

- التيسير على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إرادة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي إعتمادا على تبادل المساعدة بين الفروع.
- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية، فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة واحدها، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

المطلب الثاني: سياسة الاستثمار في البنك

تقوم السياسة العامة للإستثمار في البنك على مجموعةن من العوامل الرئيسية أهمها حركة الودائع، والطلب على القروض، وحالة سوق الأوراق المالية، وسياسة الدولة تجاه عمليات الاستثمار، ونتناول هذه العوامل فيما يلي:[1]

1-حركة الودائع:

إن الزيادة في الودائع لدى البنك تتيح له القدرة على خلق كمية إضافية من الائتمان، فيصير قادرا على منح كمية أكبر من القروض المصرفية، ولكن قد يقف في وجه البنك إذا رغب في ذلك، إن القروض تطلب بواسطة المقترضين ولا يمنحها البنك إلا إذا كان هناك طلب عليها، فإذا لم يقبل العملاء على طلب القروض في الوقت الذي يتوفر فيه فائض من مال لدى البنك، فإن هذا الأخير يجد إلزاما عليه أن يعوض النقص النسبي في الائتمان الناشئ عن التوسع في الودائع، بالإتجاه إلى الاستثمار في الأوراق المالية، ومع ذلك فإن هذا الاتجاه قد لا يكون ملائما، حيث أنه في المدى الطويل يستطيع البنك أن يدبر عقد قروض جديدة. لهذا فإنه إذا كانت الزيادة في الودائع طارئة يجدر بإدارة البنك أن تستثمر الزيادة في استثمارات قصيرة الأجل أو سريعة التحويل إلى نقود.

أما إذا كانت الزيادة تتسم بالنمو المطرد على أساس شبه ثابت، فإن البنك يقدم على التوسع في استثماراته وهو مطمئن إلى أن الإقبال على سحب هذه الودائع في المدى القصير، أمر بعيد الإحتمال، لهذا فلا بأس عندئذ من الاستثمار طويل الأجل.

وأما إذا حدث انخفاض سريع في الودائع، فينبغي هنا أن نفرق بين حالتين وفقا لأسباب ذلك الإنخفاض، فإن كان سببه يرجع إلى نشأة مشروعات صناعية جديدة تحتاج إلى تمويل أو غير ذلك من دوافع السحب من الودائع بغرض إعادة الاستثمار، فما على البنك إلا أن يسرع بتصفية ما يكفي من محفظة الأوراق المالية عنده ليواجه ذلك السحب، أما إذا كان السبب في إنخفاض الودائع هو ذعر مالي سائد أو توقع أزمة مالية،

[1] Anderson.A&Mayers, Banking Management (N .Y: MC Graw-Hill, 1999)

فإن البنك حينئذ يواجه مشكلة خطيرة، وبخاصة إذا امتد ذلك الذعر إلى سوق الأوراق المالية، لأنه إذا أقدم على تصفية ما في حوزته من أوراق فسوف يصاب بخسائر فادحة، وهنا تظهر أهمية التنويع في الاستثمار، بحيث تكون الأوراق الجيدة هي صمام الأمان في مثل هذه الحالة، إذ لا يتوقع لها انخفاض في الأسعار. هذا بالإضافة إلى التنويع في الاستثمار ينجم عنه ألا يكون الهبوط في أسعار الأوراق جميعها بمعدل واحد، بل من المحتمل أن يحتفظ بعضها بقيمة إذا كان بعيدا عن موطن الذعر السائد.

كذلك فإنه في مثل هذه الحال يتدخل البنك المركزي عادة للحد من الأزمة الناشئة، عن طريق ما يسمى بسياسة السوق المفتوحة، حيث يدخل السوق مشتريا للأوراق الجيدة، فإذا كانت نسبة هذا النوع من الأوراق هي الغالبة في محفظة الأوراق المالية لدى البنك التجاري فإنه يتفادى آثار الأزمة غلى حد بعيد، وأما إذا كان الانكماش في الودائع يحدث بالتدريج البطيء، فإن هذا لا يمثل خطرا على استثمارات البنك، حيث يمكن خفض الاستثمار بمقدار الخفض في الودائع، لعله يتمكن من معالجة هذه الأسباب التي تؤدي غلى النقص في مقدار الودائع، بما يؤدي إلى تصحيح اتجاهها نحو الصعود.

2-الطلب على القروض:

مما سبق يتضح أن هناك علاقة طردية بين الودائع والاستثمارات في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإنه إذا تلاقت رغبات المقترضين مع قدرة البنك على منح القروض فإن البنك يجد من صالحه أن يتوسع في الإقراض على حساب الإنكماش في الاستثمار، بسبب ما يدره التوظيف في الإقراض من دخل أكبر للبنك فكلما زاد الإقبال على الاقتراض من البنك، أدى هذا إلى تصفية جزء من استثمارات البنك ليعيد توجيه الأموال نحو القروض.[1]

3-حالة سوق الأوراق المالية:

إن درجة النشاط في سوق الأوراق المالية قد يغري البنك على الدخول فيه بائعا أو مشتريا، وفقا لمستوى الأسعار الأوراق المالية في ارتفاع، فإن هذا يعني توقعا لمزيد من الرواج واحتمالا للزيادة فيما تدره الأوراق من أرباح، لهذا يدخل البنك مشتريا لها، أو يظل على الأقل محتفظا بما في حوزته منها. أما إذا كانت اتجاه الأسعار نحو الهبوط، فلابد من تبين السبب الذي أدى إليه، وعندئذ إما أن يصفي البنك بعض الأوراق إذا

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2003، ص 20

خشي من استمرار تدهور أسعارها، أو يحتفظ بالأوراق إذا أسفرت دراساته عن أن ما أصاب أسعارها من هبوط إن هو إلا أمر عارض.[1]

4-سياسة الدولة:

تؤثر السياسة الاقتصادية والنقدية التي تتبعها الدولة في تحديد نوعية وحجم استثمارات البنوك التجارية، هذا فضلا عن السقوف الائتمانية التي تحددها السلطات النقدية بالدولة. فقد يحرم القانون على البنوك التجارية أن تستثمر أموالها في بعض المجالات مثل العقارات ومثل إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها عند الطلب.

كذلك تتبع السلطات المالية والنقدية في الدولة بعض السياسات التي تحدد الحجم الاجمالي للاستثمار في البنوك من خلال ربط قيمة الاستثمار الذي يمكن للبنك القيام به بحجم رأس المال.

وقد يشترط القانون في بعض الحالات ألا تتجاوز قيمة الأسهم الاسمية التي يملكها البنك في جميع الأوقات مقدار رأسماله المدفوع واحتياطاته.

ويتدخل البنك المركزي أحيانا في توجيه التوظيف في البنوك بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية ومن ذلك ما يمارسه البنك في تحديد حدود قصوى للتوظيف في البنك في شكل سقوف ائتمانية وكلما قل الهامش المتاح للائتمان كلما ارتفع الهامش المتاح للاستثمار إذ أن البنك يجد من صالحه التوسع في الإقراض على حساب الانكماش في الاستثمار، فالعائد وحده لا يمكن أن يعود عليه في توجيه أموال البنك بل أن درجة المخاطرة تتزايد في استثمارات عن القروض.[2]

المطلب الثالث: أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك عند توظيف أمواله[3]

1-المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد المستندي لاسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.

2-مخاطر السوق:

---

[1] مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص 43

[2] مفلح محمد عقل، نفس المرجع أعلاه، ص 44

[3] د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 66

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في احوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير، وقد تتخذ الحكومات اجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.

3-مخاطر سعر الفائدة:

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا وهبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيبولة المتوفرة لديه ومثالا على ذلك:

هناك اختمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.

4-مخاطر المعاملات:

كثيرا ما نسمع عن تحرك أسعار الدولار الأمريكي أو الين الياباني صعودا أو هبوطا في الأسواق المالية مقابل المارك الألماني أو الجنيه الاسترليني مثلا.

لذلك يجب أن يكون للمصرف القدرة على حماية أمواله وأموال عملائه ضد هذه التقلبات سواء كانت صعودا أو هبوطا.

5-مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في غدارة الموجودات والمطلوبات.

هذا ويقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف.

فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية، قلق مقدرته على غبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.

6-المخاطر التشغيلية:

تتعلق بالمخاطر المتصلة بالعمل اليومي في المصارف، ولأن المصارف ليست كالمصانع فإن المخاطر التشغيلية فيها تتركز في عمليات السطر والمباني الآمنة.

وتتضمن هذه المخاطر أيضا أخطاء الصرافين والقيودات الخاطئة.

7-المخاطر القانونية:

هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم.

وقد يحدث أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة في آن واحد، لذا فإن المصارف عموما ترسم سياستها لإدارة وتحديد تلك المخاطر، وتقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة كما تقوم بمراقبتها بصفة مستمرة من خلال قسم ينشأ خصيصا لإدارة المخاطر.

المطلب الرابع: دور البنوك في الإقتصاد الوطني

تعتبر الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه فمن خلال دورها الوساطي بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع وحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات في الآلات والمعدات الأبنية التحتية والبضائع والخدمات إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وقد ساهم هذا الدور المهم على فصل قرار الاستثمار على المستوى الجزئي.

- تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول، إلى جانب دور الوساطة هذا وهو دور تحويل الاستحقاق حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول.

كما تلعب البنوك التجارية دورا أكثر مسؤولية وأهمية في مجالات الإصلاح والتحول الاقتصادي، ويشمل ذلك التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية والتوسع في منح القروض طويلة الأجل إضافة إلى ذلك، تقدم البنوك التجارية للاقتصاد الوطني فوائد وخدمات عديدة في مجالات أخرى، من أهمها:

- توفير خدمات الدفع للاقتصاد الوطني من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات.
- توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق الوطني.
- خزن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى.

– توفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية مثل الخيارات والعمليات الآجلة.

– العمل على إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم ومن جانب آخر يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا شك في أن عدم وجود نظام مصرفي متطور يؤدي إلى تردد تلك الاستثمارات في الدخول والمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث إن من أهم شروط نجاح هذه الاستثمارات وجود جهاز مصرفي قادر على التعامل بكل كفاءة مع الاحتياجات، سواء تلك المتعلقة بالإقراض بأنواعه المختلفة أو تلك المتعلقة بعلاقاتها الخارجية لأجل ذلك، يعتبر النظام المصرفي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، ولا يمكن النظر إلى هذا الاقتصاد بمعزل عن ذلك.

تعزيزا لذلك، يحتوي الاقتصاد الوطني من منظور عملي على دورات عديدة ومتداخلة، تبقى العملية الانتاجية في الاقتصاد، حيث يتم منح أيضا العديد من القروض المصرفية في أوقات مختلفة مستمرة، كما يتم تسديد الديون الممنوحة سابقا للوحدات الإنتاجية للمصارف الممولة في تواريخ استحقاقاتها إلا أنه ولأغراض التبسيط وسهولة عرض بداية ونهاية كل دورة، سيتم رسم الدورة بشكل مبسط على النحو المدرج بحيث تحتوي المراحل الرئيسية الثلاثة التالية:

* بداية الدورة: وفيها تقوم البنوك التجارية باختيار المقترضين من بين الشركات والمؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني ومن ثم تقوم بمناقشة شروط وبنود اتفاقية القرض المطلوب قبل منحه، قبل القيام بإيداع مبلغ القرض في حساب الشركة المقترضة والموافقة عليه بناءا على عوامل المخاطرة والكفاءة وهنا تقوم الشركة بعملية الإنتاج والتصنيع من خلال مزج ما بين رأسمال ممثلا بالكمائن والمعدات والعمالة، حيث تستخدم القروض المتحصل عليها لتسديد رواتب وأجور هؤلاء العمال وفي مقابل ذلك يمكن القول بأن أموال المودعين تحولت من بنك إلى حساب الشركة المقترضة ثم إلى حساب العمال والموظفين العاملين في الشركة.

* منتصف الدورة: وهنا يتم إنفاق الدخل المتحصل عليه من الشركة (الرواتب والأجور) على السلع الاستهلاكية كما يتم ادخار مالا يتم إنفاقه، والذي يرهن بدوره للبنوك كحسابات مصرفية أو أصول طويلة الأجل في أسواق رأس المال.

تقوم الشركات الراغبة بزيادة استثمارها في الآلات والمعدات بإصدار سندات طويلة الأجل في السوق المالي، كما تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتقييم طلبات الحصول على الأموال المقدمة من الشركات المستثمرة

لتختار الأفضل والأكثر جدوى ليتم تحويل المدخرات إليها بالمقابل السندات تتم من خلال قيود دفترية في حسابات موجودة لدى المصارف ثم تقوم الشركات الممولة بشراء الآلات والمعدات اللازمة.

* نهاية الدورة: وهنا تقوم الشركات الممولة باستخدام عوائدها من عمليات البيع لتسديد الديون المتحصل عليها من البنوك مع فوائدها المستحقة، وبهذا فإن عملية خلق الأموال التي تمت في البداية من خلال المصارف وصلت لنهايتها.

وتكمن أهمية البنوك في انها المحفز الرئيسي لبدأ الدورة حيث تبدأ القروض القصيرة الأجل لشركات ومؤسسات الاقتصاد القومي بغرض تمويل عملية الإنتاج، كما أن نفس الدورة تنتهي بسداد ديون مؤسسات الاقتصاد القومي لدى البنوك نفسها.

ومن جانب آخر، تملك البنوك التجارية التكنولوجيا والمعلومات اللازمة لاختيار ومراقبة مخاطر الشركات المقترضة والإجراءات والحوافز اللازمة لضمان سداد القروض الممنوحة.

المطلب الخامس: تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول:تعريف التمويل المصرفي

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن البلدان النامية ومن بينها الجزائر مرتبطة بالتمويل المصرفي ولهذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين. فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في عملية التمويل.

الفرع الثاني: مصادر التمويل المصرفي في الجزائر

يعتمد تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد على مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1-المصادر الداخلية: يكون عن طريق الجهاز المصرفي والخزينة العمومية حيث نجد:

- الإصدار النقدي: بحيث يتم اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة لتغطية العجز الذي يحدث أثناء الأزمات الاقتصادية.

- الخزينة العمومية: بحيث اعتمدت على:

– **ادخار الهيئات المالية غير النقدية:** كالضمان الاجتماعي، احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد بالإضافة إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من ودائع لدى خزينة صندوق التوفير والاحتياط لدى مراكز الصكوك البريدية.

– **الاصدار النقدي:** كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلى البنك المركزي الذي كان يقوم بإنعاش حساباتها عن طريق إصدار نقود جديدة.

– **الودائع التجارية:** التي تتحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.

قروض تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة.

قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.

2– المصادر الخارجية:

وتشمل القروض الخارجية الموجهة لتمويل المشاريع التنموية، وإذا اشتغلت هذه القروض في استثمارات منتجة فهي تمثل إيرادات للعملة الصعبة، أ/ا إذا اشتغلت في مشاريع عقيمة فإنها تشكل عبئا على الدولة.

الفرع الثالث: دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

إن للقطاع المصرفي دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية يمكن استعراضه من خلال النقاط التالية:

– المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

– المساهمة في إدخال وتوظيف التقنيات المصرفية الحديثة من خلال الصراف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة.

– المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهل لتطوير القطاع المصرفي.

– جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية.

تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي، التجاري والخدمي بحيث يساهم في إقامة وتوظيف مشاريع استثمارية جديدة.

– المساهمة في حل مشكلة البطالة والتضخم.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن اعتبار البنك منشأة مالية اقتصادية متخصصة موثوق فيها تعمل على حفظ الأموال واقتراضها، فما يمكننا قوله أو الإشارة إليه أن للبنوك دورا هاما وأساسيا في العمليات المصرفية والاقتصاد الوطني كونها تقوم بإمداده بالأموال اللازمة لتنميته، وذلك وفق أسس وقواعد معينة، حيث تقوم هذه القواعد على أساس أن البنوك لا تملك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها.

كما أن البنوك تمتلك إدارة تهتم بالموارد المالية والبشرية وتسعى إلى استغلالها بأقصى درجة ممكنة بغرض تحقيق أعلى ربحية، مستعملة في ذلك عدة وسائل كالتخطيط والإجراءات المختلفة والرقابة الفعالة سعيا منها إلى خدمة المجتمع .

الفصل الثالث

واقع التنمية في ظل التطورات الاقتصادية

تمهيد

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية من اجل الاستقرار السياسي الذي لم يكن غاية في حد ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، حيث واجهت البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي أن عليها أن تتصدى لمهمات بناء اقتصادياتها التي كانت تحت وطأة الاستعمار السياسي والاقتصادي والذي استمر سنين طويلة يستنزف موارده لصالحها وجعلها سوقا لتصريف منتجاته كما ساهم في تخلف تنظيماتها الاجتماعية، الإدارية والفنية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

المطلب الأول: تحول مفهوم التنمية الاقتصادية[1]

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب المدارس الاقتصادية (كالكلاسيكية والماركسية والكينزية)، وغيرهم بمسألة النمو والتنمية في كتاباتهم من ضمن ما كتبوا، إلا أنها لا تعدوا على أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية بنوع من التخصص، لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لنظريات التنمية ونماذج النمو الحديثة أفكارها.

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الانتاج وكمه أو على علاقات الانتاج وبيئته كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية المتدرجة التعقيد واختبروها، غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد مؤسسات "بروتنوودز" التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان.

إلا أن موضوع التنمية لم يبق محتكرا على مفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة.

في أوائل السبعينات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية الاجتماعية" أخذ بعي الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية، وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية "إشباع الحاجات الأساسية" اعتبروه أفضل من المعيار السابق (متوسط دخل الفرد) لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية.

مع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية البشرية" واعتبر معيارا للتنمية اعتمد على عناصر ثلاث تعلقت بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه وأضحى تصنيف الدول يتم حسب هذا المعيار وعلى الرغم من افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة والتضخم ونمط العلاقات الاجتماعية وغيرها إلا أنه لقي قبولا واسعا عند العارفين به، إلا أن تدهور البيئة واهتلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوما أعمق من ذلك وهو مفهوم التنمية الإنسانية الذي تضمن

---

[1] د/ اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، الأردن، عمان، ص228

استدامة التنمية (من حيث البيئة) كما يشمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها ولعل الجدول التالي يلخص لنا كل هذه المراحل من التطور:

جدول رقم (01): تطور مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو من القرن 18 إلى بداية الألفية الثالثة

الفترة	النماذج المجسدة للمضمون السائد	المبادئ الأساسية	ملاحظات
من القرن 18 إلى الحرب العالمية الثانية	أفكار عامة عن التنمية والنمو مدمجة في العديد من الأفكار الاقتصادية وغير الاقتصادية	تتفق أغلبها على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي، على أن لكل تيار خصوصياته.	
الخمسينات والستينات	وهي تختلف بين: - نظريات: مثل: مراحل روستو، ثنائية لويس - نماذج: مثل: هارود، دومار، كالدور، ميد، روبنسون -استراتيجيات: مثل: النمو المتوازن، غير المتوازن.	متوسط الدخل الفردي (حيث أن زيادة الدخل هي الوسيلة الأنسب لمكافحة الفقر)	امتداد أفكار الكلاسيك قصد تلاؤم هذه النظريات والنماذج والاستراتيجيات لتفسير النمو
السبعينات	استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية	توفير الحاجات الأساسية للفرد وهي: الحاجات المادية، الأساسية، الحقوق العامة (فمحور الفقر هو أسلم وسيلة لزيادة الناتج القومي)	
الثمانينات	النموذج النيوكلاسيكي للأسواق	آلية السوق الحرة	هذا النموذج انعكاس

	الحرة (مثل: نموذج سولو، هيكس..)	ضمان لتحقيق كفاءة توزيع واستخدام الموارد المتاحة وعدم التدخل الحكومي من شأنها تحقيق النمو.	تاريخي لما حصل في أوربا الغربية من نمو لكن ذلك لا يحصل للبلدان المتخلفة بظروفها المختلفة.
منتصف الثمانينات ومطلع التسعينات	- ظهور نموذج النمو من الداخل أو النمو الذاتي مثل: نماذج رومر، لوكاس، سركي، بارو، روبلو...إلخ، المعتمدة على رأسمال البشري. - إضافة غلى الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية حتى على مستوى المؤسسات الدولية.	- تقوم على أن الزيادة في الانتاجية على الآثار الخارجية المؤدية لتراكم رأس المال البشري تكون أكبر حتى تلغي أثر تنافس العائد بالنسبة لرأس المال المادي. - تنوع مصادر النمو المحدد فيها الاستثمار: رأس المال المادي، البشري العام، التكنولوجي.	تنقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام هي: - نماذج ذات الوفرات الخارجية. - النماذج الخطية. - نماذج في ظل المنافسة غير الكاملة.
منذ بداية التسعينات إلى 2010	مفهوم التنمية المستدامة والتنمية الإنسانية	إدراج عنصر البيئة في التنمية، مع زيادة الاهتمام بالحريات الفردية، المرأة، الاتصالات وغيرها.	

المصدر: حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، 2008، ص ص131-137

وهكذا أصبح ينظر إلى التنمية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة، وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات المالية الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وأنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة.

وترى أيضا أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء، ومن هذا المنظور فإن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي(EconomicGrouth)والتنمية الاقتصادية (EconomicDevelopement): [1]

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران على الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي، فالنمو الذي يعني زيادات في السكن ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة.

من جهة أخرى فالنمو هو مقياس استعمل تقليدا لقياس الرفاه القومي والإقليمي. ففي دراسته التقليدية حول الاقتصاديات الحضرية (Urban Economies) يقترح ثومبسون (Thompson.1965) ثلاثة أهداف للاقتصاديات المحلية: الرفاه أو الثروة (Affluence) والعدالة (Equity)والاستقرارية(Stability) بحيث أن النمو الاقتصادية الكلي هو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية أكثر مما هو هدف وهو رسالة أكثر من كونه غاية.

تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيبهم، وكمية وطبيعة فرص العمل المحلية وكميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي (Structural Change) والتغيير الهيكلي يركز الاهتمام على قضايا الهيكل (Structure) وهذا هو عنصر يؤثر ليس فقط في المستوى الكمي لاقتصاد بلد معين ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد.

[1] محمد صالح تركي القريشي، اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص40

إن عملية التنمية الاقتصادية معقدة على نحو متطرف بخاصة في المدى الطويل، تتألف التنمية من التغييرات الهيكلية التي تحصل في الاقتصاد وفي المجتمع، في المهارات التكنولوجية لسكان البلد وفي القدرة التكنولوجية للشركات والمؤسسات التي تسمح لهم بتبني واستيعاب المنافسة والتغيير.

كما أن التنمية الاقتصادية يجب أن قائمة على ما يلي:[1]

أولا: حكومة قادرة على توجيه ودعم رئيس لجهود النمو الاقتصادي.

ثانيا: ناس يستطيعون العمل بفعالية في المشروعات وفي إدارتها والمنظمات الأخرى التي تنشأ في سياقات عمل التنمية.

- **تعريف كندل بنجر**[2]: يعرف التنمية بأنها عبارة عن الزيادة في الناتج القومي وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة.

– تعريف كولين كلارك[3]: جمع في تعريفه بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي الذي يقصد به تحقيق زيادة في إنتاج السلع والخدمات في مقابل الحد الأدنى من الجهد والموارد النادرة.

– أما الدكتور جير الدمايير الاقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة فإنه يعرف التنمية بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن"[4].

المطلب الثالث: أهداف التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية هدف كباقي العمليات الإقتصادية الأخرى وكلها حول رفع مستوى المعيشة، وقد تختلف هذه الأهداف حسب ظروف كل دولة ولكن يمكن الإتفاق على بعض هذه الأهداف المتعارف عليها فيما يلي: [5]

1– زيادة الدخل القومي: أول ماتهتم به التنمية الإقتصادية زيادة الدخل القومي، وذلك قصد تحاشي عدة مشاكل،ومن أهمها إنخفاض مستوى المعيشة والفقر الشديد، لهذا تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

---

[1] عبوس ليلى، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2000، ص 32

[2] محمد مروان السمان ومحمد ظافر مجيد، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر، 1998، ص 392

[3] محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 12

[4] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية ونظرية، دار النشر الجامعية، 2000، ص86

[5] أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، تطوير الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 269

2- **رفع مستوى المعيشة** : إن الهدف من زيادة الدخل القومي هو تحسين مستوى المعيشة بمجرد زيادة الدخل القومي والإستقرار النسبي في النمو الديمغرافي أي جعل النمو الإقتصادي يتوازى والنمو الديمغرافي. وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو مستوى الدخل فكلما كان هذا الأخير مرتفعا كلما دل على مستوى معيشة أحسن.

3- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** من أهداف التنمية الإقتصادية تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد، حيث تستحوذ طائفة صغيرة على جانب المداخيل بينما الطبقات الأخرى هي فقر شديد ومثل هذه الفوارق تنجز عنها إضطرابات خطيرة، مما جعل جزء من الأموال المعطلة وهذا راجع لإنخفاض الميل الحدي للإستهلاك بالنسبة للطبقة الميسورة، فالزيادة في مستوى دخل الفرد يعد مؤشرا للتنمية الإقتصادية وهي تلك الزيادة المصاحبة والمترتبة عن تصحيح الإختلالات الهيكلية.

4- **تعديل التركيب الهيكلي الإقتصادي الوطني** : بالإضافة إلى الأهداف السالفة يعد تعديل التركيب الهيكلي افقتصادي الوطني من أهداف التنمية الإقتصادية حيث أن التنمية الإقتصادية تعمل على تغيير الطابع التقليدي للإقتصاد، ففي البلدان النامية ذات الطابع الزراعي التي تتعرض بدورها إلى عدة تقلبات كالجفاف مثلا، وعلى هذا الأساس فإن التنمية تلعب دورا إستقرار تتضمن القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الإقتصادي.

المطلب الرابع: أهمية التنمية الإقتصادية

1/ التنمية الإقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الإقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أن التنمية الإقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة.

ومن هذه العوامل الإقتصادية التي ساعدت على تقليل حدة هذه الفجوة ما يلي:[1]

أ/ مجموعة العوامل الإقتصادية من:

- تبعية إقتصادية للخارج.
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- إنتشار البطالة بأشكالها المختلفة.

[1] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011، ص110

- إستمرار أزمة المديونية الخارجية.
- سيادة نمو انتاج الواحد.
- إستمراريةإنخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

ب/ العوامل الغير إقتصادية من:

- إنخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية.
- إرتفاع نسبة الاميين.
- الزيادة السكانية الهائلة.
- إنخفاض مستوى التعليم.

2/ التنمية الإقتصادية أداة ووسيلة للإستقلالالإقتصادي، حيث يجب أن تقوم التنمية على الإستقلالالإقتصادي، حيث مجرد حصول القطر المختلف على الإستقلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا إستمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المختلفة بعد إستقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات بإستغلال الموارد المتاحة في الدول إستغلالا صحيحا.[1]

المطلب الخامس: إستراجية التنمية الإقتصادية

مفهوم إستراجيات التنمية: هي مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق.[2]

أدوار إستراتيجيات التنمية الإقتصادية:[3]

1- *دور الدول في عملية التنمية الإقتصادية:* تلعب الدولة دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها، إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الإقتصادي ودرجة تطورها.

---

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص33
[2] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، ص 208
[3] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 114

إنبروز دور الدول الرأسمالية يزداد درجة تدخلها في النشطات الإقتصادية وفي عملية توسيعها بما في ذلك تدخلها في النشاطات الإقتصادية وترك الأفراد أحرارا في القيام بهذه النشاطات بحجة أن الأفراد عندما تنتقي القيود التي تحد من درجة ممارستهم للنشاطات الإقتصادية سيندفعون لتحقيق أقصى قدر من المصلحة الخاصة بدون عوائق تحد من هذا الإندفاع.

دعت الدول الرأسمالية إلى زيادة درجة تدخلها في النشاطات الإقتصادية لأسباب عديدة من أبرزها:

1- بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد والإمكانيات.

2- تكرار الأزمات الإقتصادية لفترات طويلة دون أن تستطيع قوى السوق معالجتها.

3- إمتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات المختلفة التي فرضت عليها مثل الإمتلاك بحكم أوضاع وظروف مختلفة.

4- التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية والتي تتطلب القيام بها موارد وإمكانيات ضخمة يصعب على النشاط الخاص القيام بها.

أما في الدول الإشتراكية فتزداد درجة الدولة من خلال الخطة وعن طريق إمتلاك الدولة للجزء الأساسي من المشروعات، أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الإقتصادية وبالشكل الذي يعطي للدولة قوة التأثير والتدخل في النشاطات الإقتصادية بغية توجهها نحو الإتجاهات المرغوبة وبما يحقق الأهداف الموضوعية.

كما أن الخطة تتضمن:

1/ حصر الإمكانيات والموارد المادية والبشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف التي تم وضعها.

2/ أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية في المجتمع خلال الفترة المعينة.

3/ اختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الإمكانات والموارد باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعية.

2- *دور استراتيجية التنمية الزراعية والريفية:* حيث يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية لاقتصاد البلدان وتنمية زيادة الإنتاج القومي الإجمالي مما سيكون لهما الأثر الأكبر على مجمل التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان ومساعدة موازين المدفوعات على مواجهة متطلبات استيراد السلع الصناعية للتنمية الاقتصادية الشاملة.

إن توفير الأمن الغذائي في البلدان النامية يحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة واستغلال المياه الموجودة. وأن تحقيق الأمن الغذائي العربي يعابر كجزء رئيسي من الأمن الاستراتيجي القومي لهذه الأمور جميعها تستدعي مضاعفة الجهود لتنمية الريف وزيادة الإنتاج الزراعي ولاسيما في الأقطار العربية ذات الطاقات الانتاجية الكبيرة، حيث أن إختيار الاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية الزراعية من واقع التنمية العربية الحالية ومشاكلها ومتغيراتها النوعية والكمية تمثل الرؤيا الواضحة والتي بموجبها يتم ترشيد الخطة الزراعية.

ومن أهم الأهداف المعلنة في خطط التنمية الزراعية العربية ما يلي:[1]

1- تطوير أساليب الإنتاج الزراعي بما يتضمن زيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المختلفة.

2- إضافة طاقات أرضية ومائية جديدة في الإستغلال الزراعي.

3- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية لضمان الأمن الغذائي العربي.

4- التنسيق والتكامل بين التنمية الزراعية والصناعية وذلك عن طريق توفير احتياجات الصناعات الوطنية من الموارد الأولية الزراعية.

5- إجراء مسح شامل للتربية وللثروات المائية من أجل تنظيم استغلالها وحفظها وفقا للأسس العلمية السليمة.

6- زيادة نصيب الفرد في الزراعة من الناتج الزراعي وضمان مستوى معيشي مناسب للمنتجين الزراعيين.

7- التشغيل الأمثل للطاقات البشرية من أجل التقليل من البطالة المقنعة والموسمية.

8- إجراء الدراسات السعرية والتسويقية والضرائبية وبلورة سياسات محددة بما يخدم سياسات تطوير الإنتاج الزراعي والمجتمع الريفي.

9- العمل على التنسيق بين الأقطار العربية في مجال التخطيط الزراعي باتجاه تحقيق التكامل العربي.

10- تحقيق العدالة والاستقرار في العلاقات الزراعية لضمان زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ويلعب القطاع الزراعي في الإقتصاد دورا مهما من خلال ما يلي:

1- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال عملية التنمية، وذلك لأن تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة، كما أصبحت الزراعة تعتمد كليا على الأيدي العاملة التي توفرت لتطويرها وزيادة الإنتاج الزراعي.

---

[1] إلهام وحيد دحام، العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، مدير مطبعة الثقافة، مصر، 2012، ص29

2- توفير التمويل الكافي لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية، وأصبحت الزراعة مصدرا رئيسيا للإدخارات المتحققة في المجتمع.

3- خلق السوق للسلع الصناعية وبالتالي المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية وبدون إجراء بعض التطوير في القطاع الزراعي حتى يمكن توسيع حجم الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي.

4- توفير العملات الأجنبية لتلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية، والتي تتسع وتشتد الحاجة غليها خلال عملية التنمية، وذلك لأن القطاع الزراعي يحتل مكانة هامة في معظم الدول النامية وتكون الصادرات الزراعية في معظمها الجزء الأكبر من صادراتها.

5- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي، ذلك لأن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعاتن وما يترتب على ذلك من زيادة عدد المشتغلين الذين يتم استيعابهم في عملية توسيع نشاطها وما يتطلبه ذلك من زيادة الحاجة إلى توفير الموارد الغذائية اللازمة لسد احتياجات الأعداد المتزايدة منهم خارج القطاع الزراعي. والذي أدى لقطاع الزراعة تلبية ذلك عن طريق توسيع إنتاجها من الموارد الغذائية.

6- أن الزراعة لا تسهم في توفير الأمن الغذائي لوحده، بل يمكن ان توفر اداة تستخدمها الأقطار النامية في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها.

3- *دور استراتيجية النمو المتوازن*[1]: وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته.

ويعتبر (روزنشين ورودان) من اهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن، ومن اهم مبرراتهم لإتباع استراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من اهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية، والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول.

ومن المؤيدين لاستراتيجية النمو المتوازن أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة انتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات، ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات

[1]Détails see : london, frederic, Theories de la croissance : quelques développement récents, 2 partie la découverte des rendement, croissants, revue de l'ofce, N037 ; 1991, pp 216-217

والسلع الضرورية لعملة التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات.

العناصر الأساسية التي تتضمنها استراتيجية التنمية الاقتصادية:[1]

1- لعب الحكومة دورا كبيرا في الأنشطة المختلفة في الدول من خلال توفيرها للنفوذ والقوة على التغلب على معظم العوائق التي تعترض عملية التنمية، وتوفير الوفرات الخارجية والنمو المتوازن وتشجيع المشروعات الإنتاجية الحكومية المباشرة.

2- لعب الحكومة دورا كبيرا في توفير الوسائل السهلة للنقل والمواصلات وتجهيزات الطاقة والمياه النقدية والسكك الحديدية والطرق والموانئ والمواصلات السلكية واللاسلكية.

3- توفير الحكومة للخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان والتي تقلل من حدة العوائق للتنمية.

4- توفير العدل بشكل أكثر تكافؤا عن طريق المزيد من التصاعدية في تركيب الضرائب وتوجيه المصروفات الحكومية صوب إفادة الفئات الدنيا.

5- السياسة النقدية ودورها في التأثير في الإئتمان وفي استخداماتها، وعن طريق محاربة التضخم والحفاظ على توازن الميزانية المدفوعة.

6- توزيع الموارد من خلال تنقل عناصر الانتاج فيما بين الصناعات والمهن والأنشطة.

7- توفير الدول الإسراع في عملية التنمية إلى الاستخدام الأمثل لإدارة السياسة المالية العامة.

8- اتخاذ الإجراءات الملائمة من قبل الحكومة لخلق قياديين إداريين من داخل البلد والاستعانة بخبرات من خارج البلد لتولي عملية مسار التنمية في الطريق الصحيح.

9-تشجيع تكوين رأس المال والحد من التضخم وتوزيع الموارد والدخل ذلك أن مشكلة التنمية هي بالدرجة الأولى مشكلة ندرة الموارد وبخاصة رأس المال عن طريق الاستثمار الخاص أو بواسطة الزيادة في المدخرات أو بواسطة فائض الإئتمان الموازي، أو عن طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية أو عن طريق الاستثمار العام الممول من الإقتراض أو الضرائب.

[1] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 118

المبحث الثاني:المقاييس والمبادئ المستخدمة في تحسين الاقتصاد

المطلب الأول: مقاييس (أو معايير) النمو والتنمية الاقتصادية

انتقل اختلاف مفاهيم التنمية ونظرياتها والنمو الاقتصادي ونماذجه إلى تباين وتعدد المقاييس التي تقيسها، إلى درجة التداخل بينها وتأثر هذا التغير بعامل الزمن حيث بعد أن كان الاهتمام بمقاييس تتعلق بالدخل، انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية (الغذاء، الصحة والتعليم) فأخرى لها صلةة بالتنمية البشرية والاقتصاد، وأخيرا –وليس آخرا– إلى مقاييس ترتبط بالتنمية الانسانية.

1– مقاييس النمو الاقتصادي:[1]

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق بـ: معايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية وسنتناول هذه المعايير تبعا لما يلي:

1-1– معايير الدخل:

تعتمد هذه المعايير في مجملها على "الدخل" سواء في شكله الإسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر، ومن معاييره نجد:

1-1-1- معايير الدخل القومي الكل:

حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، فإن ما حققت دولة كقطر مثلا دخلا سنويا يعادل 65 مليار دولار مقارنة بالبحرين التي لم تحقق إلا 46 مليار دولار لنفس السنة، فإننا نقول أن "قطر" أكثر تقدما من "البحرين" وفقا للمعيار.

هذا المعيار لقي بعض المعارضة من طرف أوساط اقتصادية، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن يرافقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى الهجرات التي تتم منها وإليها.

* معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الإعتبار الموارد الكامنة للدول وامكانياتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بهذا المعيار.

[1] محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص ص 87-109

1-1-2- معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا القياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان.

أي **عدد السكان / الدخل القومي= متوسط دخل الفرد.**

ومع هذا فإن هذا المقياس تعرض لجملة من المشاكل يمكن إيجازها فيما يلي:

أ/ نظرا لضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، لذلك فإن هناك تشكيك في إحصاءاتها الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان أو حجم الدخل، وهو ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد

ب/ في حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف عند حسابه من حيث أنه يحسب لمجمل عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأنه حسابه بالنسبة لمجمل السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج

وهنا يجب الإشارة إلى أنه يمكن أن ينتج لنا نوعين من المعدلات، **معدل النمو الاقتصادي البسيط**، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$TC = \frac{Y_{rt} - Y_{rt-1}}{Y_{rt-1}}$$

حيث::Y_{rt-1} الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

Y_{rt} : الدخل الحقيقي في الفترة التالية

TC : يمثل معدل النمو

أما معدل النمو الاقتصادي المركب، فيحسب وفق العلاقة التالية:

$$Y_{rn} = Y_{r0}(1+TC)^n \quad TC = \sqrt[n]{Y_{rn}, Y_{r0}}$$

حيث: Y_{rn} الدخل الحقيقي في الفترة

Y_{r0} الدخل الحقيقي في فترة الأساس

Y_{r0}: معدل النمو

n : عدد السنوات

1-1-3-معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي:[1]

وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سينجر" سنة 1952 وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين ك: هارو-دومار وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

$$D=SP-R$$

حيث: D تمثل النمو السنوي لدخل الفرد

P: تمثل إنتاجية راس المال.

S: تمثل معدل الإدخار الصافي

R:تمثل معدل السكان السنوي.

وقد افترض "سينجر" قيما لهذه المتغيرات حيث:

$$R=1,25\ \% \quad ; \quad P=0,2\% \quad ; \quad S=6\%$$

غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة انتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

* أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سينجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها إدخار نسبة أكبر.

* قدر الأستاذ "سينجر" معدل النمو السكاني بـ 1.25 % وهذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 2.3 % في الدول النامية عامة.

* قدر "سينجر" إنتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2 % وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية.

1-2- المعايير الاجتماعية: [2]

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية مؤكدة بين ثلاثية: الغذاء-الصحة-التعليم، وبين معدلات نمو الناتج القومي، أي النمو الاقتصادي في المجتمع وأن العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط معين من التدريب والتعليم والتثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل، وأن الطالب الموفور بالصحة

---

[1] مرجع سابق

[2] القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ط1، ص 120

والعافية تتوفر لديه قدرة أكبر على التعلم والتحصيل والتفكير، الإنفاق على الصحة يوفر الموارد الموجهة للإنفاق على إنجاب وتنشئة وتربية أطفال.

ولأن ثلاثية: الغذاء–الصحة–التعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد وبتوفيرها له نضمن تقدم المجتمع حسب بعض وجهات النظر، لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو التالي:

1-2-1- معايير الصحة:

حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

* عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.

* معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.

* عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات.

ويمكن استعمال هذه المعاييروغيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه "العتبة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO.

فلو اعتبرنا مثلا أن "المنظمة العالمية للصحة" حددت معدل توقع الحياة (متوسط عمر الفرد) بـ80 سنة وقارنا ذلك بين بلدين AوB يكون فيهما متوسط عمر الفرد هو 67 و 72 سنة على التوالي فإنه يمكننا أن نستنتج:

– أن البلد B أكثر تقدما في الرعاية الصحية من البلد A.

– أن البلد A هو بلد متخلف (أو نامي) في المجال الصحي، أما البلد B فهو متقدم في المجال الصحي مقارنة بمتوسط العمر العالمي للفرد المحدد من منظمة الصحة العالمية.

1-2-2- معايير تعليمية:

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نقيس درجة التقدم أو التخلف لأي بلد معين ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

* نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

* نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

* نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

وبنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونيسكو" UNESCO مثلا ، فلو كان هناك 80% من الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع كنسبة متوسط حددتها اليونسكو عالميا وهي العتبة التي تفرق بين الدول التي تدخل في نطاق الدول المتقدمة والدول التي تدخل في نطاق الدول المتخلفة، وقارنا ذلك بدولتين AوB حيث كانت قيمة هذه النسبة عندهما لنفس السنة 44% و85% على التوالي فإننا نقول:

* أن البلد A أكثر تخلفا في المجال التعليمي من البلد B.

* أن البلد Aبلد متخلف في المجال التعليمي، نظرا لأن 44 فرد فقط من كل 100 فرد يعرفون القراءة والكتابة وهو أقل من المستوى العالمي الذي يفرض أن يكون 80 فردا على الأقل من كل 100 متعلمين يعرفون القراءة والكتابة، وهذا عكس البلد B الذي تجاوز هذه القيمة.

1-2-3- معايير التغذية:

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، كما يؤدي إلى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر وهكذا، لذلك فإن اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

* متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

* نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

المعاييرالهيكلية:1-3

معماحصلفيالعالمبعدحع

2،منحصولالدولالنامية علىاستقلالهاالسياسيثمسعيهاإلىاتباعاستراتيجياتتعتمدعلىالصناعة كإحلالالوارداتوالتصنيعب غرضالتصدير،وهيالتيكانتفيالغالبمجتمعاتزراعية،توجهدولالعالمإلىالاهتمامأكثربقطاعالخدماتحتىأضحتإيراداتهأكبرم نإيراداتالصناعة، كلذلكأحدثتغييراتهيكليةفيالبنىالاقتصاديةللدولالمتقدمةوالنامية علىالسواء،مماغيرمنالأهميةالنسبيةللق طاعاتالاقتصاديةالمختلفةوأثرذلكفي: هيكلصادراتهاووارداتها،فرصالعملالمختلفةفيها،توزيعسكانهامنالحضروالريف.

هذهالمتغيراتاتخذتكمعاييرلقياسدرجةنموبلدعنبلدآخرفاستخدمت:

*الاهميةالنسبيةللصادراتمنالسلعالصناعيةغلىإجماليالصادرات.

*نسبةالعمالةفيالقطاعالصناعيإلىإجماليالعمالة.

*نسبةالانتاجالصناعيإلىالناتجالمحلي.

منهناأصبحبالإمكانمقارنةالدولبينبعضهاالبعضفبلدككوريااالجنوبيةيمكناعتبارهبلداصناعيا (متقدم)

أكثرمنالهندلأننسبةالانتاجالصناعيةإلىالناتجالمحليفيهسنة 1986 بلغت 28%

مقارنةبالهندالتيكانتنسبتهافيحدود 19%

وإذاماكانهناكنسبةمتوسطمحددةمنهيئةدوليةيمكناستعمالهاللمقارنةبينالدول.

2- مقاييس التنمية الاقتصادية:

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد خطوة أساسية لتحديد المقاييس الملائمة، ومع هذا فإن وضع مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه بجملة من الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

* نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية، لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

* غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها ك: التطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

* لبناء مقياس التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية التي تم الاتفاق عليه.

وبشكل عام فإنه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي ممثلة في:

2-1-مقياس نوعية الحياة المادية:

إذا أخذنا بالإتجاه الذي أخذ به "مجلس التنمية لما وراء البحار – ODC[1]" وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة PQLI[2] وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر

[1] ODC هي اختصار لعبارة OverseasDevelopement Council

[2] PQLI هي اختصار لعبارة PhysicalQuality of life Index

منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.[1]

هذا المقياس أو المعيار وإن جمع بين جملة من المعايير السابقة التي كانت في شكل المفرد، إلا أنه لم يسلم من بعض الملاحظات المأخوذة عليه وهي بشكل عام تتلخص في انه:

* يعتمد على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة مهملا البعض الآخر.

* اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج.

* اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

بنفس طريقة النوعين السابقين فإنه، إذا ما حددت هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO أن متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية هو 3500 حريرة، ووجد بلدان A وB حيث أن نصيب كل فرد فيها هو 2650 و4700 حريرة على التوالي، لذلك يمكن القول:

* أن البلد A يعاني أفراده من سوء التغذية في المتوسط من أفراد البلد B.

* أن البلد A بلد متخلف غذائيا عن المستوى العالمي في حين أن البلد B يعتبر متقدما.

النقد:

على الرغم من أهمية المعايير الاجتماعية في كونها تتبع مشكلات الأفراد وحاجاتهم الأساسية التي بتلبيتها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد في إطار علاقة ذات تغذية مرتدة كما تسمح بالمقارنة بين الدول والهيئات الدولية، إلا أن ما يؤخذ عليها أنه من الصعب أن يتم جمعها لتعطي مدلولا عاما كليا عن الرفاهية المادية على المستوى القومي.

2-2- دليل التنمية البشرية:

لتصحيح مساوئ المعيار السابق –إن كان بقصد أو بغير قصد– نتج معيار ثاني مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) سنة 1990 أطلق عليه اسم "دليل التنمية البشرية HDI"[2] أو معيار التقدم البشري حيث يتكون من ثلاثة متغيرات هي:

* توقع الحياة عند الميلاد (أو متوسط عمر الفرد).

[1] Gant, J . P Disparity Reduction Rates in Social Indicators, Overseas Developement Council Washington, USA, 1978

[2] محمد رضا العدل، مؤشرات النمو والتنمية، دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد، 1975، المؤتمر الثالث للاقتصاديين

* معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزئين: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد السنوات الدراسية في المؤسسات العلمية.

* متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

ولابد من القول أن "دليل التنمية البشرية" هذا يمتلك أهمية تطبيقية لأنه يوفر:

أ/ للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وللأفراد فرصة تخصيص الموارد المختلفة بالاتجاهات التي تضمن الارتفاع بمستوى التنمية البشرية.

ب/ للمجتمع الدولي (دول ومنظمات دولية) امكانية ترتيب أوضاع الدول طبقا لمستوى التنمية البشرية في كل منها، وذلك لتحديد الدول الأكثر حاجة للعون الدولي في مختلف أشكاله.

وأخيرا فإن احتساب مؤشرات هذا الدليل يتطلب توفير احصاءات شاملة ودقيقة وموثوق بها خلال المدة الزمنية المعينة وذلك لتعزيز ودعم الجهود التخطيطية واسنادها.

2-3- مقياس كوسوف (KOSOV):

يميز "فلادمير كوسوف" بين مؤشرين، يختص الأول بمقياس "النمو" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس "التنمية" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس "درجة التنمية" انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

هذا المقياس وإن كان مهما من الناحية العلمية، إلا أنه يعاني عند بنائه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية [1]

1- **تجميع رأس المال:** تتطلب هذه العملية وجود توفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، ووجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة، وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى المسؤولية.

[1] عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001، ص 109

إن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على اساس تقدير معدل نمو السكان وتحديد معدل النمو في الدخل القومي المستهدف، وتقدير رأس المال إلى الانتاج، أي نسبة الاستثمار والانتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار، مثلا إذا كان معدل النمو للسكان (1%) ونسبة رأس المال إلى الإنتاج (4%) فإن نسبة الإدخار في الدخل ينبغي أن تكون (4%).

وأن تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج يعد ضروريا في إطار ما سبق إلا أن المشكلة تتمثل في صعوبة تقديره نظرا لأن هناك وجهات نظر متباينة بصدد ذلك.

2- **الموارد البشرية**: حيث أن الموارد تلعب دورا مهما في التنمية، وهنا دور الموارد البشرية يتمثل في الإرتفاع بمستوى الانتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمواهب لدى الأفراد والتي يمكن أن يحتمل أن تكون قابلة للاستخدام في انتاج السلع والخدمات النافعة، لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وأن السلطات المسؤولة عن تخطيط الموارد البشرية ينبغي أن تهتم بإعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن ووفقا لمقتضيات الخطة أو المشروعات المعينة للحصول على أقصى كفاية انتاجية لهذه المشروعات.

نلاحظ أن هناك استثمارا قليلا في تنمية الموارد البشرية في معظم الدول النامية تشمل:

* الفترة التي تستغرقها عملية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية غالبا ما تكون طويلة، حيث لا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار خلال وقت قصير.

.* يركز معظم الاقتصاديون في دراستهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية وتبرير بأن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسما في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال البشري.

* عدم توفير دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي، إذ أن الاهتمام بهذا الجانب لم يبرز إلا أخيرا وأدى إلى القيام ببعض الدراسات التي تربط بين جانب من تنمية الموارد البشرية والانتاج كعلاقة التعليم بالإنتاج مثلا.

المطلب الثالث: المبادئ العامة لمنطلقات التخطيط والتطوير الاقتصادي:[1]

1– **عملية التخطيط**: إن التخطيط يؤخذ على أنه وضع للخطة الاقتصادية وتطويرها وإنجازها وتنفيذ المهام التخطيطية.

ويجب مراعاة النقاط المهمة التالية لدى وضع الخطط:

* الانطلاق في وضع الخطط من الواقع الحقيقي.

* الابتعاد عن الخطط الخالية الوهمية التي تتضمن أهدافا مستحيلة التحقيق.

* الدراسة الدقيقة للخبرات العملية المكتسبة، كما أن هذا يتطلب دراسة وافية لمستوى التطور الاقتصادي والحصر الدقيق للموارد المتوافرة.

* التوافق الصحيح بين الخطط المستقبلية والخطط الحالية، فتعتبر الخطط المستقبلة تحديد الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ورسم الإجراءات المؤدية إلى التغيرات الجذرية الهيكلية المرغوبة في الاقتصاد.

أما الخطط الحالية فتضمن الإجراءات والوسائل التفصيلية الكفيلة بتنفيذ المهام المستقبلية.

2– **وحدات السياسة والاقتصاد مع أولوية الحل السياسي** : يجب أن تكون الأهداف التي تتضمنها الخطط والتطور الاقتصادي عاكسة للقرارات السياسية التي تتخذها السلطة الحزبية والسياسية وتعبر هذه القرارات عن مستوى التطور الاقتصادي للبلد والخطة التي ترسمها لأهدافها انطلاقا من المستوى الحالي للتطور. كما أن التنظيم لوحدات السياسة والاقتصاد تحدد على أساس التوجهات التي تتخذها السلطة السياسية ويفترض أن تصمم المهام المرحلية للتنمية وبناء على تحليل المستوى الذي بلغه التطور الاقتصادي.

3– **التوافق بين المصلحة للمجتمع ومصالح الجماعات والأفراد** : إن التخطيط العلمي يقدم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد والجماعة والتي تؤكد على ضرورة حفز وتحريض العاملين من أجل تطوير الانتاج، كما أن تنفيذ المهام التي تتضمنها الخطط الاقتصادية إنما يتم من قبل الأفراد المنتجين ومن قبل الجماعات المنتجة ولا يمكن أن يندفع ويتحمس هؤلاء إلى تنفيذ تلك المهام إلا إذا كان التنفيذ سيؤدي إلى تأمين مصالحهم، وتنفيذ الخطة بنجاح يتوقف على الدرجة التي تعبر على مدى التوافق بين المصالح العامة ومصالح الجماعة ومصلحة كل فرد في المجتمع. إن إتفاق هذه المصالح سيؤدي إلى رفع سوية ومستوى تلك الكفاءة.

[1] محمد محمود يونس ومبارك عبد النعيم محمد، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص ص 74-75

4- **التناسب في الاقتصاد على أساس إبراز الحلقات الرائدة** : حيث تعتمد القطاعات الاقتصادية في إنتاجها على بعضها البعض، حيث لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية يمثل سوقا موردة وسوقا مستهلكا في وقت واحد، كما تتوقف التنمية الاقتصادية بمجملها على تنمية كل من القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يتطلب وضع نسب نمو سليمة لمجموعة القطاعات الاقتصادية بحيث تؤمن هذه نسب التوازن الملائمة في التنمية الاقتصادية ومن أهم هذه النسب ما يقوم بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصناعة والزراعة وبين القطاعات المنتجة للسلع المادية والقطاعات المنتجة للسلع غير المادية. هذا كله يتوقف على تقرير هذه النسب في معرفة العلاقات الاقتصادية القائمة بين هذه القطاعات، كما يجب عند التناسب بين القطاعات الاقتصادية أن يقتضي البدء من نقطة معينة تختار كمنطلق للتقرير، وقد تكون هذه النقطة قطاعا اقتصاديا أو نشاطا داخل القطاع أو منطقة اقتصادية معينة.

ومن ثم اختيار الحلقة الرائدة والتي تتوقف على جملة من الاعتبارات والظروف تأتي في مقدمتها الاستراتيجية المعتمدة للتنمية الاقتصادية ومن ثم الهدف المرحلي للتنمية بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي الذي بلغته القطاعات الاقتصادية.

إن مضمون الحلقة الرائدة ليس ثابتا إذ يتغير مع تغير المهام المطروحة في كل مرحلة من مراحل البناء الاقتصادي وبما يتلاءم مع اتجاهات تطور التنمية والتغيرات في البنية القطاعية للإنتاج وبما يتلاءم مع حاجات الاقتصاد القومي.

5- **وحدات الخطة الاقتصادية وشمولها** : إن جهاز الاقتصاد جهاز متنوع من النشاطات الموزعة بين القطاعات المختلفة تنتشر على كامل رقعة الوطن الجغرافية، حيث لكل هذه القطاعات الاقتصادية خصائص وطرق انتاجه ونشاطه المميز، وكما يتطور الجهاز الاقتصادي بشكل متناسق يجب أن يتطور قطاعاته بشكل متناسق ومتوازن أيضا.

هذا كله لا يكتمل إلا إذا كانت الخطة الاقتصادية شاملة ومحددة لنشاط مختلف القطاعات الاقتصادية ووحداتها الانتاجية، كما أن إنتشار النشاطات الاقتصادية على كامل الرقعة الجغرافية للوطن وتقسيمها على مناطق اقتصادية يتطلب وضع خطة خاصة بكل منطقة وأن تكون مركبة للخطة الشاملة.

6- **إلزامية تنفيذ الخطط**: يجب على التخطيط بمفهومه العلمي أن تكون جميع أهدافه الواردة في الخطة إلزامية التنفيذ من قبل جميع الأجهزة الاقتصادية والحكومية، ويجب على الدول الرأسمالية محاولة التحقيق للتوازن في النمو الاقتصادي وتجنب الأزمات الاقتصادية.

7- **تنفيذ الخطط ومراقبة التنفيذ:** تتوقف امكانية التنفيذ على مدى مراعاة مبدأ عملية التخطيط، فكلما كانت الخطة أقرب إلى الواقعية وبعيدة عن الخيال والوهمية كلما كانت إمكانية تنفيذها أكبر.

* إن مراقبة التفيذ للخطط الاقتصادية تؤدي ثلاثة مهام رئيسية:[1]

- الكشف عن موارد جديدة لم تكن معروفة مسبقا وتساعد على السرعة في تنفيذ المهام التخطيطية.
- الوعي المسبق عن الخلل قد يظهر في التنمية الاقتصادية.
- إدخال التعديلات على الخطط القطاعية والمكانية وفقا لوقائع تنفيذ هذه الخطط.

وتعتبر وسيلة المراقبة والتحليل لنتائج تنفيذ الخطط تحليلا علميا ما تقوم به اجهزة الإحصاء الحكومية وهذه الأجهزة تقوم باستمرار بتتبع النشاطات الاقتصادية التي تنظمها الخطة.

المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية وخاصة الدول المتخلفة ونوجزها بما يلي:[2]

1- **استمرار الحلقات المفرغة:** والتي تشير إلى ان الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أن تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها. حيث أن عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى.

أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب في الوقت نفسه مع العقبات الأخرى، وما يزيد من حدة هذه العقبات هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الإنخفاض في المستويات الاقتصادية.

ويمكن تمثيل الحلقة المفرغة الرئيسية كما في الشكل التالي:

[1] عريفات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1992، ص 85

[2] عريفات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والنمو والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1992، ط1، ص 49

الشكل رقم (01): الحلقة المفرغة

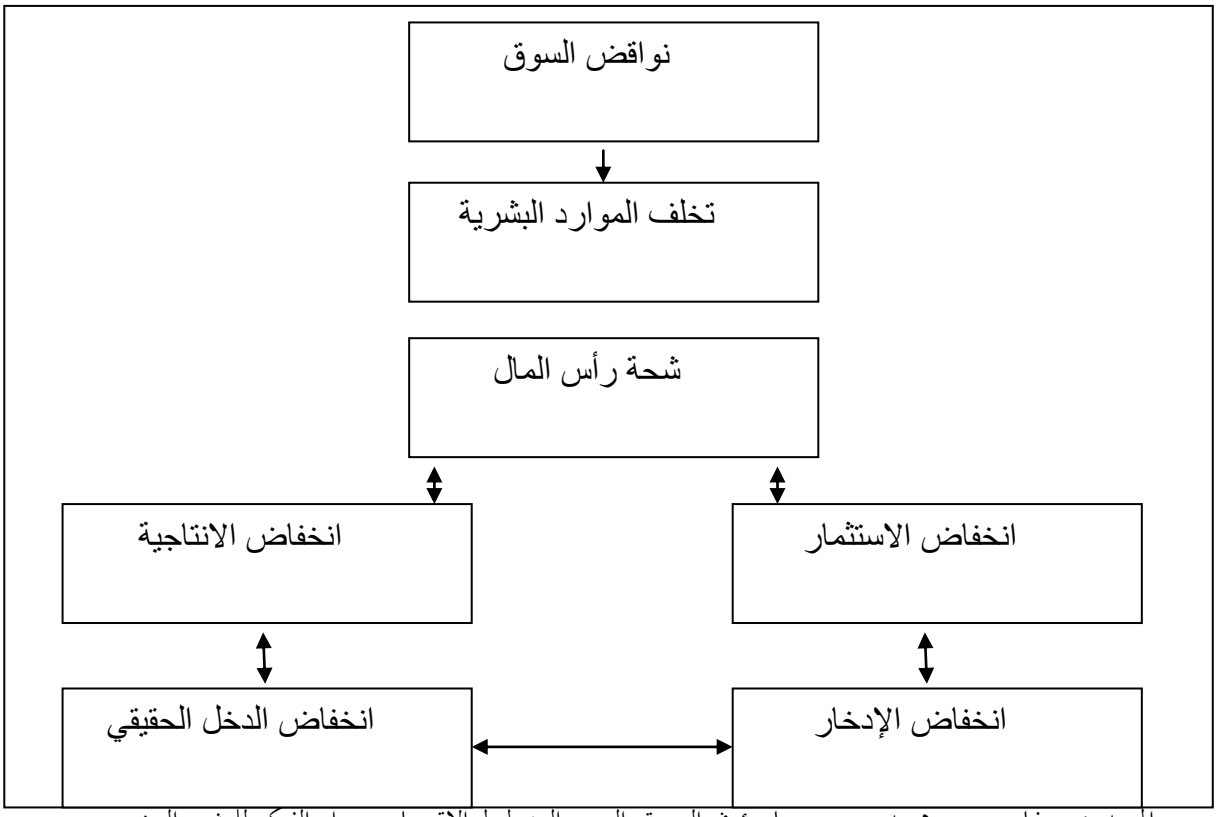

المصدر: عريفات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والنمو والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1992، ط1، ص 49

2- **العقبات الاقتصادية:** حيث تعاني أغلب الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة منها:

* انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية.

* قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

* إن معاناة الدول النامية من تفاقم تفاقم التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى العسكرية التي لا تريد للدول النامية أن تتطور وتتقدم بل تريد أن تبقى الدول الناميةّ أسواقا مفتوحة لمنتوجاتها وحتى إدارتها في اتخاذ القرارات السياسية ليست بأيديهم بل توجهها القوى الخارجية.[1]

[1] القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 55

3– **العقبات التكنولوجية والتنظيمية** : حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص فقط القيام بها بل يجب أن يكون هناك تعاون بين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بكل ما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية بما يناسب كل دولة لنقل التكنولوجيا لها.[1]

المبحث الثالث:التطورات الاقتصادية وضرورة التكيف معها

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية الدولية في عملية التنمية

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي وتمويل التنمية:

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي للسهر على استقرار النظام النقدي الدول، حيث خول له القيام بالمهام التالية:[2]

– تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

– إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.

– تحويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح هذا الإختلال دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية ويمنح في ذلك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل.

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال الاحتياطات الدولية،وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بـ"حقوق السحب الخاصة".

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

–إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية.

---

[1] حلاوة جمال وصالح علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، الأردن، 2010، ص 74

[2] الخالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، أفريل، 1999

-التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي -على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية- عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.

يرجع الصندوق عند تصميمه لسياسات التصحيح الهيكلي إلى دراسة مدى الاختلالات التي تواجه موازين المدفوعات والتي يقسمها غلى نوعين، فالأول وهو الاختلال قصير الأجل ويمكن تصحيحه في مدة لا تتعدى سنتين، وأما الثاني فهو الإختلال طويل الأجل والذي يعكس وجود عوائق هيكلية للنمو الاقتصادي وتراكم كبير للمديونية الخارجية بحيث لا يمكن الرجوع إلى الحالة التوازنية إلا في إطار انتهاج سياسة متوسطة أو طويلة الأجل.

ويلاحظ أن الصندوق يعالج النوع الأول من الاختلالات بواسطة سياسة جانب الطلب أو ما تعرف بـ"سياسات التثبيت الاقتصادية" أو "سياسات الاستقرار الاقتصادي" ويعالج النوع الثاني من الإختلالات عن طريق سياسات جانب العرض أو ما تعرف بـ"سياسات التعديل الهيكلي" ومن أهم محاور الإصلاح التي تعتمد عليها:

1- إصلاح مؤسسات القطاع العام وذلك بتخفيض النفقات الجارية للحكومات.

2- الإصلاحات النقدية والمالية حتى تتماشى والتطورات المرفقة لسياسات الإصلاحات.

3- إصلاح نظام المدفوعات قصد تجاوز حالات العجز التي تجعل الدولة في تبعية لغيرها.

4- إصلاح سياسة الأسعار قصد الوصول غلى أسعار تنافسية حقيقية.

5- تحرير التجارة الخارجية من خلال التحكم في آليات سعر الصرف وإزالة العقبات أمام النفقات السلعية والخدمات.

إن هذه الوظائف والمحاول تبدو من الوهلة الأولى على أنها ذات طابع اقتصادي محض، إلا أنها تشمل العديد من الإعتبارات الأخرى التي تمس الإستقرار السياسي وبناء المؤسسات وزيادة الإستثمار المادي والبشري خاصة في مجال التعليم.

إن تطبيق سياسات الصندوق في معالجته لاقتصاديات الدول النامية تولد عنها العديد من التغيرات، حيث تظهر للبعض بأنها إيجابية، ويتهمها البعض الآخر بأنها سلبية، ويذهب فريق ثالث إلى إعتبارها بأنها مسألة صعبة التقدير لأن آثارها تظهر على المدى المتوسط والطويل إلا أن المتفق عليه أن هذه التغيرات الاقتصادية التي حصلت كان لها آثارها وتكلفتها الاجتماعية على هذه الدول وسكانها في الجوانب التالية:

1- **البطالة:** إن الإصلاح الاقتصادي ينطوي على:[1]

* تدابير انكماشية تحد من الائتمان وترفع من أسعار الفائدة، مما يعيق الاستثمار، ويخفض من الإنفاق الحكومي والقطاع العام، فيؤثر ذلك على تقليص الوظائف من الخريجين أصحاب الشهادات.

* تدابير للخصخصة على المديين القصير والمتوسط تؤدي إلى تسريح فائض العمال.

2- **التضخم والفقر:** يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاعا في أسعار الاستهلاك من خلال تخفيض الإعلانات ورفع الأسعار، بما يتكافأ والأسعار الدولية مما يساهم مباشرة في حدوث التضخم، كما يؤدي الإنكماش وانخفاض الأجور إلى زيادة معاناة الفقراء.

3- **التعليم والتدريب:** تؤدي سياسات إعادة الهيكلة إلى تخفيض الاستثمار العام في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نوعية التعليم، وتدهور فعالية وإنخفاض ناتجه الحقيقي.

4- **الصحة:** فمع ارتفاع التكاليف التي تتحملها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمرا سهلا بالنسبة لقطاع الفقراء ممن يعيشون في المناطق الريفية، وكذلك الصحية المجانية.

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية الاقتصادية:

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء البنك الدولي والتعمير هو معالجة إختلالات موازين المدفوعات للدول في الأجل الطويل، بعد أن اختص صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات المؤقتة على المدى القصير، وذلك عن طريق المساعدة في توفير الموارد اللازمة للإستثمار بإقامة مشاريع في الزراعة، الصناعة والبنى التحتية وغيرها للبلدان التي هي في حاجة إليها وهو في سبيل ذلك يقوم بـ:[2]

1- تقديم أو ضمان قروض التنمية الاقتصادية المقدمة إلى الدول النامية من دول أخرى، كما يقدم قروضا طويلة الأجل وتسهيلات واسعة.

2- تقديم معونات فنية واستشارية للدول النامية وخاصة في الحالات التي تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض مشاريع الاستثمار.

3- استثمار الأموال والودائع الدولية الموجودة لدى البنك في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي في دول أخرى ويمنح ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل لشراء الآلات وإقامة المشاريع ويقدم قروضا عادية.

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ملخص دراسة للآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة مع التركيز على البطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص 101-160

[2] عباس علي، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد، الأردن، 2003، ص 34

وحتى يقوم البنك الدولي بالأدوار المنوطة به فقد تفرع عنه هيئات ومؤسسات يمكن تجسيدها هي والأدوار التي تقوم بها في مخطط الشكل التالي:

الشكل رقم (02): البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقسيماته

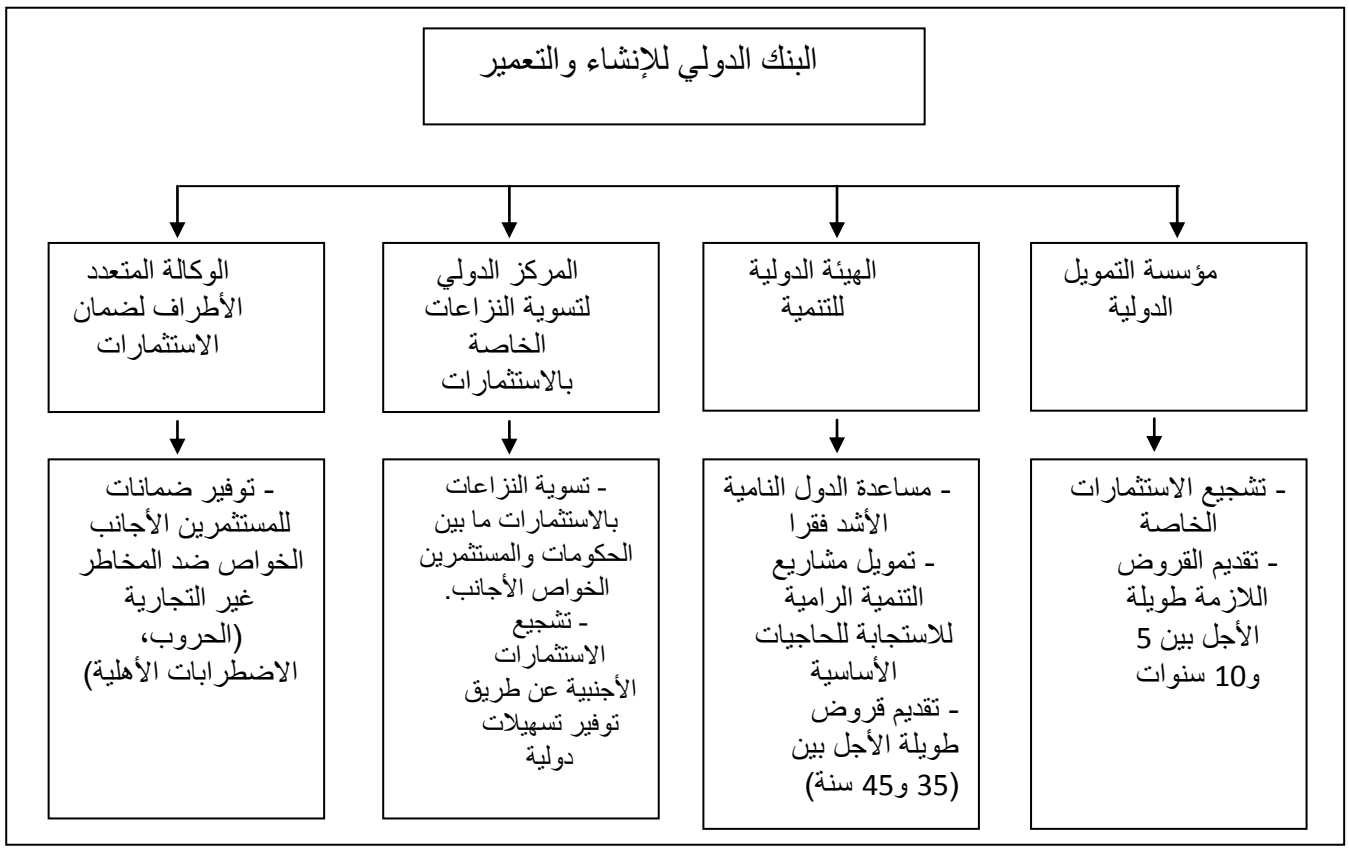

المصدر: عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط2، 2003، ص 281

إن البنك الدولي ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي أدرك أن جهوده المتعلقة بالتنمية إنما استفاد منها ذو الدخل المتوسط والمرتفع ولم تصل إلى الفقراء لذلك أعلن في تقريره للتنمية لعام 1991 عن تعديل استراتيجيته حتى تكون ملائمة لتحسين نوعية الحياة لعالم الفقراء، حيث بين أن ذلك يتطلب دخولا أكبر وتعليما جيدا ومستويات عالية من التغذية والصحة وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص وحرية أكثر للأفراد وحياة ثقافية غنية، ولا شك أن هذه الرؤية تمثل تحولا بارزا.[1]

[1] عبد العال محمد شوقي ونفعه، حسن، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 236

إذ إضافة إلى الحاجات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، روعيت اعتبارات أخرى هامة ومرتبطة لها تتعلق بالبيئة والسياسة والحقوق، ولا شك في أن هذه الأهداف هي نفسها التي كانت مطمحا للبلدان المتخلفة منذ أوائل عقد الخمسينات وحتى الوقت الراهن، وحتى يؤكد البنك الدولي ذلك وضع شروطا لتقديم معونته للدول المحتاجة إليه تمثلت في:[1]

1/ ضرورة إقامة أسلوب حكم جديد يتم من خلال إعادة النظر في دور الدولة والربط بين طبيعة النظام السياسي والجوانب الشاملة للتنمية كما يمنح البنك أهمية معتبرة للبناء المؤسسي وكفائته في استخدام الموارد، إضافة إلى اهتمامه بدور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية.

2/ ضرورة توفر بعض الضوابط لتدعيم مصداقية المسائلة والشفافية وهي الضوابط التي يرى أنها ممكنة التحقيق من خلال استقلال القضاء والفصل بين السلطات.

3/ يدفع البنك باتجاه تفويض السلطات للمجتمعات المحلية والإقليمية ويقر مبدأ المشاركة الديمقراطية.

إن هذه الشروط والسياسات التي فرضها البنك على الدول التي هي في حاجة إلى معونات خاصة من الدول النامية يراها الكثيرون أنها مجرد أدوات تستخدمها الدول الكبرى لفرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول النامية المغلوبة على أمرها.

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة ومكانتها في التنمية الاقتصادية:

تأسست المنظمة العالمية للتجارة WTO على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT في خطوة نحو تحويل المبادلات التجارية الدولية من إطارها الثنائي إلى إطار متعدد الأطراف، وهي فوق هـ\ا تطمح إلى تحرير متزايد للمبادلات الدولية وجعلها أكثر شفافية من خلال استبعاد القيود الجمركية وغير الجمركية، وقد كان من الأسباب الرئيسية لتأسيسها تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى إضافة إلى أسباب أخرى، الشيء ال\ي يجعلنا نربط الأهداف التفصيلية التي تصب إلى تحقيقها بالأسباب التي رافقت تأسيسها والتي يمكن احتوائها في النقاط التالية:[2]

1/ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم \لك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

---

[1] بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 180

[2] دادي عدوي ناصر، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ع 3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص ص 68-69

2/ تحقيق التنمية: لجميع الدول الأعضاء وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها عن 75% من مجموع الأعضاء، ويمكن تحقيق التنمية له\ه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

3/ حل النزاعات بين الدول الأعضاء: بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها.

4/ البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء.

5/ تقوية الإقتصاد العالمي: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يتضح لنا بعد إنشاء هذه المنظمة فإنها ستحرر التجارة العالمية بشكل كبير، مما يسمح للدول النامية من أن تصل غلى أسواق الدول المتطورة مصدرة أو مستوردة، بالإضافة إلى القضاء على مختلف التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، والفضل في ذلك يرجع إلى جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة.

إن منظمة التجارة العالمية وفقا لأهدافها تلك تطمح لأن تلعب دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي بالتعاون مع باقي المؤسسات الدولية تقوم برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها الانضمام أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وقد أدت هذه الشروط حسب بعض المختصين إلى إصلاح الكثير من اقتصاديات الدول وبنائها على أسس واقعية حقيقية، لكن هذا لا يمنع من أن تظهر بعض الآثار السلبية التي نوردها على النحو التالي:

1/ الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وله بالتالي آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.

2/ صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

3/ تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا وهو مما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

4/ قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو إزدياد عجز الميزانية العامة أو زيادة الضرائب، مما قد يزيد من تكاليف الانتاج، وعلى الرغم من هذه الآثار السلبية، إلا أن الدول النامية يمكن لها أن تعظم من استفادتها من تفضيلات المنظمة، في حالة ما إذا أحسنت إدارة اقتصادياتها المحلية في ظل هذا النظام التجاري العالمي الجديد.

نقد وتعقيب:

من خلال أدوار المؤسسات المالية الدولية التي أوردناها سابقا يتضح لنا أن عملها لا يكمن إلا في ضبط ومراقبة السياسة النقدية، المالية والتجارية والذي من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق تأكيد عالمية الاقتصاد.

إلا أن تطبيق وصفات المؤسسات المالية الدولية على الدول التي لجأت إليها في سبيل علاج اقتصادياتها أظهر كثيرا من الأعراض السلبية الجانبية، وهو ما يستوجب عليها أن تعيد النظر في هذه الوصفات حسب الخبراء: *فصندوق النقد الدولي عليه ان يراجع:*[1]

1/ تفكيره بشأن الاقتصاد الكلي بالنظر لعمليات التصحيح التي انجر عنها تغيرات في الانتاج وليس في الأسعار كما كان مفترضا، فأحدثت انكماشات في الانتاج والتوظيف عند تخفيض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات وخفض التضخم.

2/ مواقفه من تحرير حساب رأس المال وبشأن قابلية هذا الحساب للتحويل، بالنظر للدلائل القوية التي بينت أن التحرير والاندماج في الأسواق المالية الدولية السابق لأوانه يجران مخاطر كثيرة تهدد التنمية، وعليه فإن ذلك لابد أن يكون متدرجا بشكل مرحلي.

أما البنك الدولي فعليه أن يتراجع عن اهتمامه الزائد بالأسواق والانتاج الذي كثيرا ما أدى إلى تفاقم التفاوتات في توزيع الدخول ولم يعط الفرصة للدول النامية للوفاء بأهداف الألفية بشأن تخفيض ظاهرة الفقر عندها مع حلول عام 2015.

[1]For more details see, Nayyar and J,Cowt, Governing Globalization : Issues and Institutions, The UNU /WIDER, policy Brief, n 05, 2002

وبشأن المنظمة العالمية للتجارة فيجب عليها أن تعمل في مجال التجارة لا غير، من خلال تحجيم جدول أعمالها الذي يجب أن يراعي فيه أيضا احتياجات التنمية لدول الجنوب، كما يجب عليها أن تتعامل بالمرونة مع الدول التي تود الانضمام إليها، وأخيرا عليها أن تعيد النظر في بعض اتفاقياتها كإتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التي أثر تطبيقها سلبا على بعض الدول.

ولأن الدول النامية بالخصوص مرغمة بالانقياد لسلطة المؤسسات الدولية في حال اقتراضها منها، لذلك وجب عليها وحتى تخفف من وطأة الآثار السلبية على اقتصادياتها وعلى اجتماعها أن تعمل على تحسين إدارة برنامج إصلاحها في الجانب النقدي من خلال إعطاء دور أكبر لعوامل السوق وتدعيم استخدام الأدوات غير المباشرة وإصلاح أسواقها المالية وإعطاء استقلالية كاملة لبنوكها المركزية.

ومن جانبها المالي لابد عليها من ضبط موازناتها وتنويع مصادر إيراداتها الحكومية وتعزيز دور القطاع الخاص في اقتصادياتها والإسراع بقطار الخصخصة لقطاعها العام، أما من جانبها التجاري فلا بد من الإسراع في الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة حتى لا تبقى لوحدها خارج السرب، كما عليها من أن تدعم تكتلاتها الاقليمية وتوسع من إدارة تجارتها البينية.

المطلب الثاني: دور منظمات ووكالات الأمم المتحدة في عملية التنمية[1]

أوضح إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والأربعين بديسمبر 1987، أن التنمية ما هي إلا: "عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة ستهدف التحسين المستمر من رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. ولهذا الغرض استحدثت الأمم المتحدة ومنظمات ووكالات دولية متخصصة تابعة لها في مجال التمويل الدولي تقدم يد المساعدة خصوصا استقلالها السياسي والاقتصادي وتساعدها لتوصل شعوبها إلى مستويات من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، هذه المنظمات أو الوكالات الدولية المتخصصة التي نستعرض ما تقوم به من أدوار بشيء من التلخيص، تتمثل في:

* برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
* الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
* منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

[1] زرنزخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006

- **برنامج الأمم المتحدة للتنمية:**

أنشء هذا البرنامج بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965، حيث أوكل إليه مهمة تقديم النصائح التطبيقية والمساعدة على تعزيز القدرات التأسيسية والبشرية التي تساهم في ضمان نمو اقتصادي ونزيه، وبفضل شبكته العالمية الموزعة عبر بلدان العالم يقوم البرنامج بمساعدة الشعوب على ضمان تنميتهم بأنفسهم، أين تكمن أولوياته في استعمال تقنيات الإعلام لأغراض التنمية ومحاربة انتشار الأمراض خاصة فيروس السيدا وترقية النظام التجاري وتخفيف انعكاسات ما تخلفه الحروب والكوارث الطبيعية.

ويمكن تمثيل الصناديق والبرامج التي يشرف عليها مع أدوارها التي تقوم بها في مخطط الشكل التالي:

شكل رقم(03) : برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقسيماته

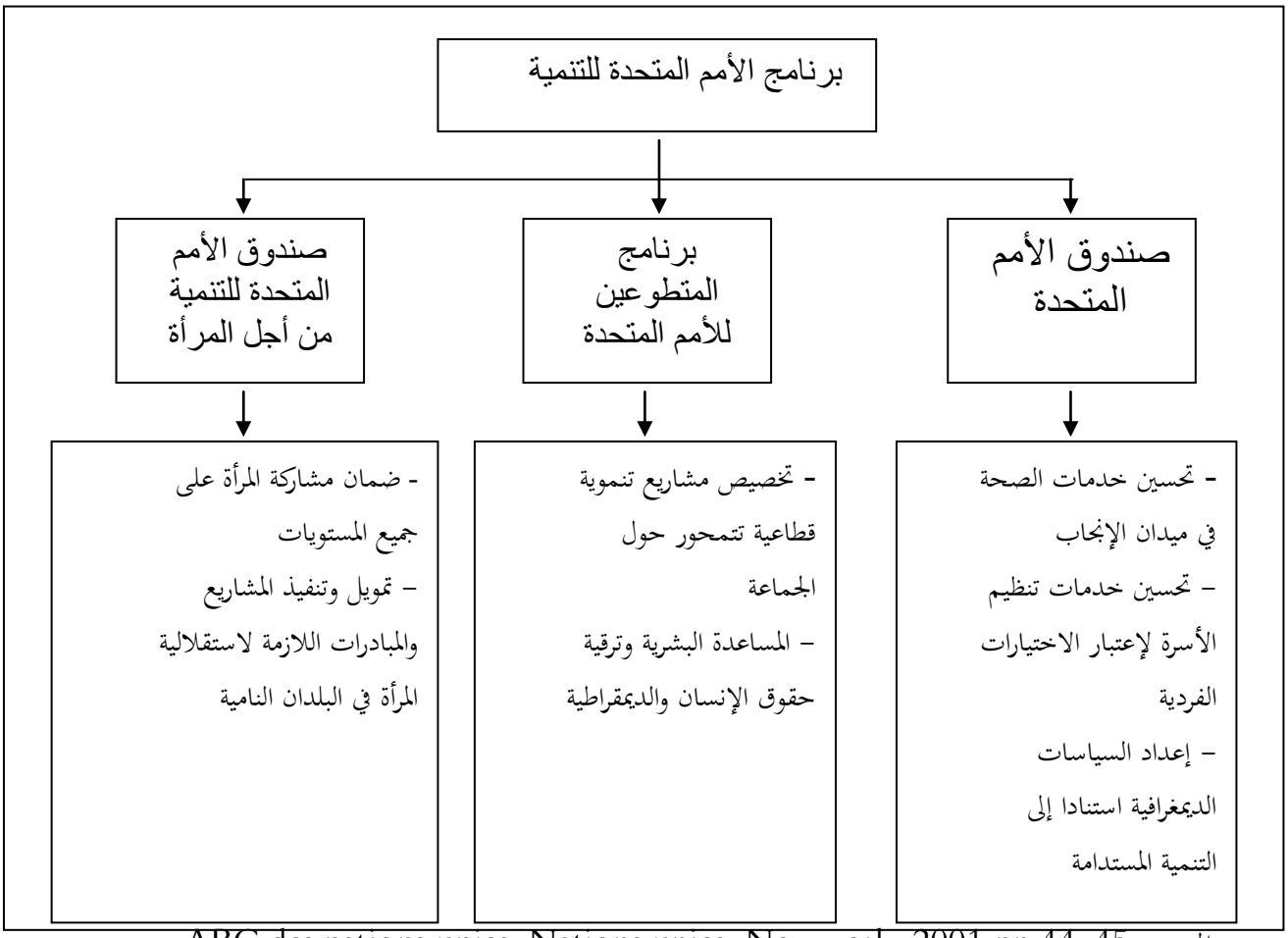

المصدر: ABC des nations unies, Nations unies, New york, 2001,pp 44-45

- **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:**

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشروعات التنمية الزراعية في البلدان النامية، وإقامة المشروعات التي تهتم باحتياجات المزارعين الفقراء وأبناء الريف المعدمين، حيث تحظى النساء باعتبارهن مجموعة مستهدفة ضعيفة بوجه خاص بمعاملة تفضيلية في كثير من المشروعات الممولة من الصندوق.

وهناك سمة أخرى تميز بها هذا الصندوق وهي مساندته لبرامج البحوث الزراعية التي تطلع بها المراكز الدولية والاقليمية، كما أن الصندوق تميز بتركيزه بصفة خاصة على ربط جسوره مع القطاع الخاص وله في ذلك تجارب مفيدة لا يسع المجال لذكرها.

ولعل الصندوق أيضا اختص عن غيره من المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة في أنه حصر مجال اهتمامه بالجماعات الضعيفة، فهو لا يهتم بزيادة انتاج الأغذية فقط وإنما اهتم أيضا بزيادة دخل فقراء الريف وتحسين نوعية حياتهم ولهذا السبب يركز الصندوق اهتمامه على التنمية الاجتماعية إلى جانب التنمية الاقتصادية[1]. وحتى يقوى الصندوق في عمله في ظل ميزانيته المحدودة، فقد صنع لنفسه شبكة من علاقات التعاون مع وكالات ومنظمات أخرى وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعية [2](FAO).

- **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:**

بعد إنشائها بمقتضى قرار من الجمعية العامة في شهر جانفي من عام 1967، عملت منظمة "الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" على استهداف النهوض بالتنمية الصناعية والمساعدة على حث الدول النامية على ضرورة التصنيع.

كما اختصت بتنسيق كافة نشاطات وكالات الأمم المتحدة في وضع سياساتها الصناعية وإقامة صناعات جديدة أو تحسين القائم منها، كما توفر المعونة لمجابهة المشكلات المتعلقة بالاستثمار، التمويل، الإنتاج، وتطوير المنتجات، التصميمات، التكنولوجيا، التقنيات والجودة، البحوث، التسويق والإدارة في مجالات الصناعة. كما تتعاون هذه المنظمة مع الحكومات والجمعيات المهنية والقطاع الصناعي الخاص قصد إنشاء جهاز صناعي يسمح للبلدان بالحضور في السوق العالمية والاستفادة من العولمة الصناعية.

على أنه وبشكل عام فإن منظمة الأمم المتحدة قد حددت لها استراتيجية تنموية تبدأ مع الألفية الثالثة لخمسة عشر سنة (أي ما بين 2000 و 2015) تتبنى هذه الاستراتيجية ثمانية أهداف رئيسية وهي باختصار:[3]

---

[1] IFAD، مجلة دورية، ع4، مطابع كوينتيللي، روما (إيطاليا)، 1998، ص 3

[2] FAO: منظمة التغذية والزراعة العالمية

[3] عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقهالمستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 43، 83

1/ القضاء على الفقر المدقع والجوع.

2/ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

3/ تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة.

4/ تخفيض معدل وفيات الأطفال.

5/ تحسين صحة الأمهات.

6/ مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.

7/ ضمان استمرارية البيئة.

8/ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

إن المتمعن في هذه الأهداف باختصار يلاحظ أنها لا تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية، وإنما تشمل العديد من الجوانب الأخرى التي تمس حياة الإنسان كالجوانب البيئية، الاجتماعية والسياسية وما إلى ذلك.

المطلب الثالث: الدول النامية وإشكالية خيارات التنمية الاقتصادية

الدول النامية وخيارات التنمية الاقتصادية الغربية:[1]

يحار المرء إذا ما حاول تصنيف نظريات التنمية ونماذج النمو واستراتيجيات التنمية، ومصدر هذه الحيرة إذ هذه النظريات أو النماذج تنطلق من قضايا متباينة إن لم تكن متعارضة على غرار النظريات الليبرالية الرأسمالية والنظريات الماركسية الاشتراكية.

هذه النظريات والنماذج التي يمكن أن نحدد لها أربعة افتراضات أساسية تكاد تستند ليها وهي:

الأول: إن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح، أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة، وتختلف مسميات هذه الدول باختلاف الدارسين.

الثاني: وهو ان الدولة المتخلفة سوف تتقدم أو تتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حالما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية وهنا تطفو على السطح مفاهيم ومصطلحات عديدة، مثل: "المجتمعات التقليدية"، "الأنساق الاقطاعية"، أما المعاني التي تشير إليها هذه المصطلحات فتختلف من نظرية إلى نظرية أخرى.

---

[1] د. اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامةللنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص 218

الثالث: إن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها، ومن شأن ذلك معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية.

الرابع: وهو ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة (داخل المجتمع) من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الإيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المختلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بـ"مهام" أو واجبات التنمية.

وطالما أن هدفها هو التعرف على مدى كفاءة أو ملائمة نظريات التنمية ونماذج النمو في فهم مشكلات العالم الثالث فإن ذلك يفرض علينا تجاوز بعض المشكلات النظرية والمنهجية الدقيقة وعلى الرغم من هذا التجاوز إلا أنه يستوقفنا مشكل آخر يكمن في مدى عدم ملائمة هذه النظريات والنماذج اصلا لاقتصاديات الدول النامية وبين مؤيد لها.

فالمعارضون لهذه النظريات والنماذج ينطلقون من أن هذه النظريات والنماذج غير منسجمة بصفة كاملة للتنمية في الدول النامية وذلك لعدد من العوامل أهمها:[1]

1/ إن النظريات القائمة إنما وجدت في أصلها لمعالجة اقتصاديات الدول الغربية ذات المجتمع الصناعي الذي يختلف اختلافا بينيا عن مجتمعات البلدان المتخلفة.

2/ إن اهتمام الاقتصاديين في البلاد المتطورة لم ينصب على مشاكل البلدان المتخلفة إلا منذ زمن قريب، إذ كان جل اهتمامهم في الماضي ينصب علنا معالجة أمور هذه البلدان كمستعمرات عليها ان تزود بلادهم بالمواد الخام والأسواق كما عليها أن تقبل فائض انتاجهم.

3/ إن أية نظرية اقتصادية إنما تبنى علة معطيات اجتماعية معينة من حيث سلوك الوحدة القرارية وردود فعلها، ولقد قامت نظريات التنمية وردود فعلها، ولقد قامت نظريات التنمية المعروفة على اساس اعتماد سلوك الفرد في المجتمع الغربي.

إلا أن هؤلاء المعارضين لهذه النظريات والنماذج يختلفون بالمقابل في اقتراح طرق التنمية التي يجب أن تأخذ بها الدول النامية حتى تحقق التنمية المنشودة، فمنهم من يرى أن يكون لكل بلد نام نموذج مستقبل يأخذ بعين الاعتبار واقع وتراث وطبيعة وتطلعات الدول المتخلفة وعلى أي حال فإنه يمكن تمييزه بالنقاط التالية:

[1] محمد قاسم القريوي، دور الإدارة العامة في التنمية بين الإسلام والنظم المعاصرة الأخرى، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1989، ص 260

أولا: أنه نموذج الإنسان، يحتاج إلى لعقل جديد، وانسان جديد ونظام سياسي جديد، وبنية اقتصادية جديدة. ولأن خلق بنى اقتصادية واجتماعية جديدة بحاجة لهذا الانسان ومن أجله فهو بإيجاز نموذج انساني لأنه يهدف إلى تبديل إنسان الدول المتخلفة.

ثانيا: عملية التنمية في هذا النموذج تتضمن جانبين: أولهما ذو طبيعة سلبية وهي هدم التركيب القائم للمجتمع وللاقتصاد الوطني، وثانيهما ذو طبيعة إيجابية وهي إقامة تركيب جديد لمجتمع واقتصاد البلدان المتخلفة (تغييرات في هيكل الاقتصاد الوطني، التركيب الطبقي للمجتمع، الهيكل النوعي في القوى العاملة وتقليص أو إلغاء المجموعات الطفيلية على الاقتصاد).

ثالثا: يعتمد هذا النموذج على القطاع العام لأن هناك مشاريع كبيرة لا تقدر عليها إلا الدول ولأن هناك مهام عديدة لا يمكن للبرجوازية في الدول المختلفة ان تحققها، كما أن الدولة هي القادرة على إعادة توزيع الثروة.

رابعا: يشترط هذا النوع وجود سلطة وطنية ديمقراطية تقدمية وهذا يعني أن عملية التنمية فيه لا تعني إزالة العوائق المعرقلة لمسيرة التطور فحسب، بل إقامة المؤسسات الضرورية لإنجاز مهام التنمية.

ويرى البعض الآخر أن اغلب الكتابات التي تتناول تنمية دول العالم الثالث اهتمت بالتفاصيل السطحية المعاصرة وابتعدت عن الفهم التاريخي لظروف هذه الدول، فالتخلف حسب هذه الكتابات هو نتاج لاستمرار بقاء الأشكال الاقطاعية جنبا إلى جنب مع الأشكال الحديثة.

فالتنمية في هذه الدول كانت "ذات اتجاه خارجي" مما أسهم في دعم التخلف الصناعي، التكنولوجي والاجتماعي بوجه عام وبقاء الاقتصاد الزراعي الاقطاعي، أدى إلى ظهور حالة من عدم التوازن الاقتصادي. وتذهب هذه الكتابات بعد ذلك إلى أن الحل الوحيد الممكن لتجاوز التخلف هو تبني سياسة تنموية "ذات اتجاه داخلي" تؤدي إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات، وهناك عوامل مساعدة في هذا المجال منها: ضعف موقف الطبقة الاجتماعية الاستقلالية، ثم تدعيم مكانة الطبقة الوسطى وظهور جهاز حكومي مستقل (ليبرالي الطابع) يحافظ على مبادرة القطاع الخاص برغم تدخله في تنظيم الاقتصاد على مستوى قومي.

وباختصار فإن مسؤولية التنمية تميل شيئا فشيئا إلى الاتجاه نحو الدولة ومن الطبيعي أن يساعد على مواجهة التخلف في كافة المجالات: العلمي، التكنولوجي والثقافي وفي نهاية الأمر سوف يختفي "الاغتراب الثقافي" الذي عاشته دول العالم الثالث لفترة طويلة.

وبفضل سياسات هذه الدول المستقلة فإنها ستكف عن محاكاة الدول المتقدمة وسوف تمتلك ثقافة متميزة وعلى ذلك يصبح هذا الوعي —في نظرة هذه الكتابات دائما– نقطة انطلاق لصياغة إيديولوجية للتنمية تستند إلى توحيد المصالح الوطنية في غطار هدف عام مشترك هو إقامة مجتمع وطني مستقل.

أما المتفائلون بهذه النظريات والنماذج فيرون أن المشكلة تكمن فقط في أن بعض من هذه النظريات والنماذج قد وضعت لتحليل التركيب الاقتصادي المعقد للاقتصاديات المتقدمة فمن الخطأ استخدامها لدراسة تركيب البلدان النامية لأنها أبسط من تركيبات البلدان المتقدمة فضلا عن الاختلافات في مراحل النمو الاقتصادي وتوفر الموارد الطبيعية. لذلك أصبح من الضروري قيام الاقتصاديين بتحوير هذه النظريات الاقتصادية لجعلها أكثر ملائمة للبلدان النامية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الظروف المعينة التي تغير الإطار المؤسسي وتسبب الإختلاف في العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بين البلدان النامية ونظيرتها المتقدمة.

فهناك الكثير من أدوات التحليل الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد برهنت على أنه بالغمكان تطبيقها بعد تحوير وتوسعه عليها، فنظرية الأسعار مثلا يجب أن توسع لاستيعاب مشكلات توزيع الموارد الاقتصادية في البلدان النامية واستعمال ما تتضمنه نظرية الأسعار ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة لتنمية اقتصاديات البلدان النامية، على أنه يجب أخذ بعين الاعتبار كذلك الصفات غير المشتركة للبلدان النامية كحجم اقتصادياتها وعدد سكانها ومواردها البشرية في حالة تحوير هذه النماذج والنظريات في شكل قطري (أي كل بلد لوحده).

المطلب الرابع: التطورات الاقتصادية في الجزائر[1]

تعتبر الجزائر من أوائل الدول العربية التي تمكنت من تسجيل وإحراز العديد من الخطوات الغيجابية، فهي كانت بين الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية، وما يزال ينظر إليها على أنها من بين الدول العربية القادرة على إحراز التقدم وتعميمه على المستوى العربي.

فلدى الجزائر الثروات الطبيعية والإمكانيات المادية الكفيلة بذلك، بالإضافة إلى امتلاكها للقوى البشرية القادرة والمؤهلة لتحقيق مثل هذا التطلع. وبحسب مصادر رسمية علمية، فإن الجزائر ستقوم بإنفاق 50 مليار دولار ضمن خطة مالية تمتد إلى خمس سنوات قادمة. وتهدف هذه الخطة إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع

[1] لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 192

الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشر سنوات. ويبلغ متوسط النمو الاقتصادي الجزائري 5.3% سنويا، مع انخفاض تدريجي في العجز في الميزانية.

هذا ويمثل حجم الإنفاق على الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة 1999-2004، الذي بلغ حجم الإنفاق فيها 7.5 مليار دولار.

هذا وما يزال قطاع الهيدروكربون يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ يشكل نسبة 60%من إيرادات الموازنة، و 30% إجمالي الانتاج المحلي، إضافة إلى أنه يساهم بأكثر من 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية، وتمتلك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وتعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم وثاني أكبر مصدر للغاز إلى أوربا، إذ تصدر حوالي 1.4 ترليون متر مكعب من الغاز كل عام إلى أوربا، من خلال خطي أنابيب للتصدير يمتدان تحت مياه البحر الأبيض المتوسط، هذا وهناك العديد من المشاريع لتوسيع هذه الشبكة من الأنابيب إضافة إلى ذلك، تحتل الجزائر المركز رقم 14، فيما يتعلق بامتلاكها لاحتياطي النفط العالمي.[1]

ولقد تحسنت المؤشرات المالية والاقتصاية الجزائرية منذ منتصف التسعينات، وذلك يعود إلى السياسات الاصلاحية المعتمدة والمدعومة من صندوق النقد الدولي، إضافة إلى إعادة جدولة ديون الجزائر من قبل نادي باريس، ومن الملاحظ إن مالية الجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات 2003-2005، وأيضا الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، إضافة إلى تخفيض الدين الخارجي. كما أن الجزائر أعطت انتباها كبيرا للنشاط السياحي الذي بات يشهد نموا واضحا، واستقطابا كبيرا للسواح الأجانب.

وخلال الفترة موضع البحث تمكنت الجزائر من التخلص من العديد من الصعوبات التي واجهتها في الأعوام الماضية، كما أنها تمكنت بشكل ملحوظ من متابعة عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي التزمت بإنجازها، ولقد أشار مدير صندوق النقد الدولي، خلال الربع الأول من عام 2005، أثناء زيارة قام بها للجزائر، أن الوضع المالي الاقتصادي في الجزائر مريح وملائم جدا لتطبيق الإصلاحات التي قدمتها الحكومة الجزائرية، مؤكدا أن الجزائر قادرة على تطبيق الاصلاحات الاقتصادية باعتبارها في وضعية جد مريحة بفضل الاستقرار المالي، مضيفا أن الامكانيات التي تزخر بها الجزائر تستغل على أحسن وجه بفضل الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة الجزائرية. وشدد على أن بإمكان الجزائر أن تتخذ قرارات من شأنها أن تؤهل الاقتصاد

[1] عرض وزير المالية السيد كريم جودي أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2011، 7 أكتوبر2010، موقع الأنترنت للمجلس الشعبي الوطني

الكلي الجزائري وشرع عملية التنمية. كما ثمن مدير صندوق النقد الدولي انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق مشيرا إلى اتفاق الشراكة المقرر أن توقع عليه الجزائر مع الاتحاد الأوربي قبل نهاية عام 2005، إضافة إلى مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

ولم يقتصر التطور الإيجابي على عملية الإصلاح المتواصلة، بل تعداه إلى المجالات كافة ولاسيما في مجالات الاستثمارات الأجنبية، حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا لم يسبق أن بلغته سابقا. فقد كشف تقرير حكومي أن الاستثمارات الأجنبية بالجزائر تجاوزت المليار دولار أمريكي منذ بداية العام 2005، وإلى مطلع شهر حزيران (يونيو) من العام ذاته. وذكر التقرير الذي أعدته الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب الاستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج إطار المحروقات وأهمها قطاع تحلية مياه البحر والسياحة. وأضاف أن الاستثمارات شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في كل من ولايتي الجزائر العاصمة ووهران، مشيرا إلى أن الوكالة الدولية الأمريكية الاستثمارات بالخارج شمول هذين المشروعين بتكلفة لا تتجاوز 186 مليون دولار أمريكي.

ومن جهة أخرى أوضح التقرير أن الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة لدى الوكالة مع بداية العام 2005، تناول إنجاز 36 فندقا على مستوى عدة مناطق بالجزائر بين شركة جزائرية خاصة ومجموعة (أكور) الفرنسية المختصة في إنجاز الفنادق في العالم بقيمة 180 مليون دولار أمريكي. وأكدت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات أن الجزائر تمكنت من استقطاب أكثر من ستة مليار دولار أمريكي في خلال سنة 2004، من استثمارات أجنبية مباشرة ولاسيما في مجال المحروقات والاتصالات والسياحة، وتوقع التقرير أن تحتل الجزائر المرتبة الأولى في سنة 2010، على مستوى دول جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى مستوى آخر ذكر تقرير رسمي خلال شهر تموز (يوليو) 2005، أن الجزائر استفادت من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج (ميدا) الأورو-متوسطي، بقيمة ستة مليارات يورو خلال عام 2004، وأظهر الديوان الوطني للاحصائيات الجزائري، أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى بين البلدان الأورو-متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع، بينما احتلت المغرب المرتبة الثانية بمجموع استثمارات قدرت بأربعة مليارات، ثم تركيا التي احتلت المرتبة الثالثة بمبلغ مليارين يورو.

---

[1] حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008، ص 20

وأوضح التقرير أن الجزائر استقطبت المشاريع الاستثمارية الأجنبية في مجالات مختلفة خاصة بـ 23 مشروعا في قطاع الطاقة (النفط والغاز) إلى جانب تسعة مشاريع لإنشاء محطات كهربائية في كل من العاصمة الجزائرية وولاية وهران وسكيكدة ومصانع تحلية مياه البحر ومشاريع في مجال الصيدلة بقيمة 700 مليون يورو. كما أن قطاع السياحة الذي عرف تقدما كبيرا من استثمارات الشركة الفرنسية (أكور) استفاد في مجال الفندقة، بإنجاز ستة فنادق في مختلف السياحة بالجزائر. وفي هذا المجال لابد من القول أن الجزائر قد استفادت من التطورات العالمية ومن ارتفاع أسعار النفط عالميا، حتى باتت تلحظ نموا اقتصاديا ملحوظا بعد تحسن الأوضاع الأمنية، مما جعلها تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها، ونظرا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها الجهات الرسمية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ولتنويعها لتتناول كافة النشاطات والقطاعات والاتجاهات.[1]

وفي هذا السياق وحرصا من الجزائر على تنويع مصادر الاستثمارات الأجنبية، دعا وزير الطاقة والمناجم الجزائري المستثمرين الأمريكيين إلى الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الجزائرية وعدم الاكتفاء بقطاع النفط والغاز فقط.

على صعيد أخر، تشهد الجزائر حاليا حركة نشطة وكثيفة لرجال الأعمال والأجانب، ذلك بهدف استكشاف ما تمنعه البلاد من فرص كبيرة للاستثمار ولإقامة شراكة حقيقية، خاصة مع التحسن الكبير في الأوضاع الأمنية، وما حمله القانون الجديد للمستثمرين من امتيازات، فضلا عن استكمال معظم التشريعات المكملة بمختلف مظاهرها، ولاسيما القوانين المضادة للرشوة والفساد.

ومن المؤكد أن هذه الإجراءات ستجعل الجزائر تتمتع بمناخ استثماري جاذب للعديد من الاستثمارات الأجنبية ولاسيما أنها عازمة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لوضع اللمسات الأخيرة لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، التي يتوقع أن يصادق عليها البرلمان الجزائري مع نهاية العام 2005.

إضافة إلى ذلك يوجد بالجزائر لائحة تضم حوالي 1200 مؤسسة جزائرية في انتظار الخوصصة.

وفوق كل ذلك تتوافر بالجزائر الفرص الاستثمارية العديدة والواعدة، مما يزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، ليس فقط من الدول الغربية كفرنسا على سبيل المثال، بل إنه أيضا من مستثمرين أجانب من ألمانيا والصين وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وغيرها.

---

[1] صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات في الوطن العربي، 18-22 جانفي 2004، القاهرة

هذا وبحسب المصادر الرسمية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول المغرب العربي نحو 500 مليون دولار عام 2004، وذكرت احصائية لمديرية الجمارك الجزائرية أن الجزائر صدرت لدول المغرب العربي عام 2004 بضائع نحو 337 مليون دولار، مقابل 120 مليون دولار عام 2003، وتصدرت المغرب قائمة دول المغرب العربي الأكثر تعاملا مع الجزائر تجاريا، حيث تعد من بين أهم الدول المستوردة لغاز البوتان الجزائري، في حين بلغ حجم صادرات الجزائر إلى المغرب نحو 163 مليون دولار، أي أكثر من 50 بالمائة مما تصدره لبلدان المغرب العربي.

هذا واستمر النمو يعم القطاعات الاقتصادية الجزائرية، إذ بحسب مصادر رسمية بلغت احتياطات النقد الجزائري حوالي 46 مليار دولار أمريكي خلال شهر أيار 5مايو- عام 2005، فقد صرح محافظ بنك الجزائر في منتصف شهر حزيران 5يونيو- 2005 أن احتياطات النقد الجزائري بلغت في نهاية شهر أيار 5 5مايو- 2005 حوالي 46 مليار دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط حيث يساهم منذ سنة تقريبا في رفع احتياطات النقد قدرت في نهاية العام 2004 بـ 43.1 مليار دولار أمريكي مقابل 32.9 مليار دولار أمريكي عام 2003. وأشار إلى تأسيس هيئة الضرائب للمؤسسات الكبرى وهي هيئة تابعة لوزارة المالية الجزائرية التي تتكفل بمراقبة المداخيل والمصروفات، والتي من شأنها تسهيل عمليات الجباية والضرائب للشركات التي يفوق رأسمالها عشرة ملايين دولار أمريكي، وأكد من هذا السياق عزم الهيئة على الإشراف على 2300 شركة منها ما ينشط في قطاع المحروقات وهي الشركات التي تمثل أكثر من 70% من عائدات الضرائب الإجمالية في الجزائر.

وأوضح أن هذه الهيئة ستعمل على تسهيل العلاقة بين كبار المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الضرائب في إطار الإصلاحات التي باشرتها مؤسسة الضرائب منذ مدة. وقال أن الهيئة تعد المرحلة الأولى في إعادة هيكلة إدارات التسيير الضرائبي من خلال إنشاء مراكز الضرائب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعويضات الخاصة ببعض المهن الحرة.[1]

ولابد من الإشارة أن الديون الخارجية الجزائرية تراجعت إلى 21.4 مليار دولار في نهاية عام 2004، وذلك بحسب مصادر البنك المركزي الجزائري، في حين بلغ مجموع الديون الخارجية 23.2 مليار دولار في نهاية 2003. وكانت خدمة الديون باستثناء التسديدات المبكرة، ارتفعت إلى 4.44 مليار دولار في نهاية

[1] عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة العربية السعودية، ط1، 2000، ص 90

2004، وهو ما يعادل 6.12% من قيمة الصادرات في مقابل 17.7% خلال 2003 و 68.21% خلال 2002.

وفي عام 1992 كانت الديون الخارجية للجزائر تقدر بنحو 34 مليار دولار.

واضطرت الجزائر إلى خفض قيمة عملتها وإعادة هيكلة ديونها وإدخال إصلاحات على اقتصادها الذي يغلب عليه القطاع العام، وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

هذا وبحسب مصادر رسمية فإن الجزائر تستهدف خفض الديون الخارجية بأكثر من 50%في السنوات المقبلة مع تحسن الوضع الاقتصادي الذي حقق نموا بنسبة 2.5% عام 2004.

ويشار إلى أن الديون الجزائرية الطويلة والقصيرة الأمد هبطت بنسبة 8.4%نهاية عام 2004 مقارنة مع العام السابق له.

على صعيد آخر أشارت المصادر إلى وجود خطة طموحة بتكلفة 50 مليار دولار خاصة للأعوام الخمسة المقبلة سيتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء للقروض الخارجية، مكررا توقعات الحكومة بأن يصل إجمالي الاستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2009.

ولابد من الإشارة إلى مواصلة الجزائر اهتمامها البارز في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد قامت الحكومة الجزائرية خلال الربع الأخير من عام 2004 بتوقيع وثيقة تصديقها على اتفاقية تنمية التجارة وتيسير التبادل التجاري العربي. هذا وستتخذ الجزائر خطوات أخرى للإنضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منها، توقيع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إذ تصبح بذلك الدولة رقم 18 العضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأودعتها لدى الجامعة.[1]

الشكل رقم (04): بعض مؤشرات المقياس التقليدي للتنمية في الجزائر

السنة	الناتج المحلي الحقيقي مليار	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	متوسط نصيب الفرد من ن.م الإجمالي بالدولار
2005	102.339	5.1	8374
2006	117.169	2.0	8257
2007	135.803	3.0	8244
2008	170.989	2.4	8208

[1] علاء فرج طاهر، التخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-316

2009	138.119	2.4	8198
2010	161.979	3.3	8289
2011	188.681	2.5	8374
2012	/	2.6	/
2013	/	3.4	/

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي 2013.

الشكل رقم (05): نسبة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

السنة	الصادرات خارج المحروقات (مليار $)	صادرات المحروقات (مليار $)	مجموع الصادرات (مليار $)	نسبة الصادرات خارج المحروقات %
2000	0,59	21,06	21,65	% 2,72
2001	0,56	18,53	19,09	% 2,93
2002	0,61	18,11	18,72	% 3,26
2003	0,47	23,99	24,46	% 1,92
2004	0,67	31,55	32,22	% 2,08
2005	0,74	45,59	46,33	% 1,59
2006	1,13	53,61	54,74	% 2,06
2007	0,98	59,61	60,59	% 1,62
2008	1,40	77,19	78,59	% 1,78
2009	0,77	44,41	45,18	% 1,70
*2010	1,07	56,12	57,19	% 1,87

المصدر: باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، 2010-2011، ص 18

بالإضافة إلى ما سبق لا تزال البنوك العمومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي حيث لم تستطع البنوك الخاصة أن تتخطى مجتمعة حاجز 10% من إجمالي الودائع المجمعة خلال فترة 2005-2009، وحتى منذ فتح القطاع المصرفي الجزائري على رأس المال الخاص والأجنبي ويمكن أن نرجع هذه لسببين رئيسيين:

أولا: قطاع المحروقات، أما السبب الثاني يتعلق بالبنوك الخاصة والتي أثرت بشكل كبير على الثقة وجعلت المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري 2005-2009، الوحدة: مليار دينار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الودائع الجارية:	**1.224,4**	**1.750,4**	**2.560,8**	**2.946,9**	**2.502,9**
البنوك العمومية	1.108,3	1.597,5	2.369,7	2.705,1	2.241,9
البنوك الخاصة	116,1	152,9	191,1	241,8	261,0
الودائع لأجل	**1.632,9**	**1.649,8**	**1.761,0**	**1.991,0**	**2.228,9**
البنوك العمومية	1.575,3	1.584,5	1.671,5	1.870,3	2.079,0
البنوك الخاصة	57,6	65,3	89,5	120,7	149,9
الودائع المتعلقة بالواردات	**103,3**	**116,3**	**195,5**	**223,9**	**414,9**
البنوك العمومية	79,0	85,6	162,9	185,1	311,1
البنوك الخاصة	24,3	30,7	32,6	38,8	103,8
إجمالي الودائع	**2.960,6**	**3.516,5**	**4.517,3**	**5.161,8**	**5.146,7**

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزئر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر للسنوات (2008-2009)

خلاصة:

لقد ضلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، من هذا المنطلق وللتخلق من التخلف وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية على وجه أخص قضيتها الأولى وحبذت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أم بشرية.

وقد تباينت تلك الدول في السياسات والاستراتيجيات، فقد مارست تجارب مختلفة وطبقت مناهج متعددة أملا في الوصول إلى ما هو كفيل بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL

تمهيد:

الصناعة المصرفية مهنة قديمة، قامت على أساس خزن القيمة وتحويلها،ولم يتغير هذا المفهوم رغم مرور مئات السنين عليه، وكل ما طرأ عليه هو أن تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية بخلق القيمة لعملائها قد أصبحت أكثر تعقيدا من الماضي، كما هم عملاؤها اليوم، والذين أصبحوا أكثر دراية ومعرفة بالأمور والمنتجات المالية.

فقبل خمسين عاما،كان الكثير من الناس سيصاب بالإنبهار إذا ما علموا أن باستطاعتهم أن يذهبوا إلى آلة في زاوية قريبة وبواسطة بطاقة بلاستيكية يمكنهم الحصول على ما يريدون من العملة المحلية. فالجزائر على غرار دول العالم فقد بدأت باستعمال البطاقات النقدية كأداة جديدة وذلك لتداول النقود عبر الموزعات الآلية والمنتشرة الآن في كل أنحاء الوطن على مستوى مختلف المؤسسات البنكية والمراكز البريدية، فيعتبر بنك التنمية المحلية أول بنك عمومي يقترح خدمة العمليات المصرفية الإلكترونية، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة المستوى الذي توصل إليه الإبداع التكنولوجي في بنك التنمية المحلية، فحاولنا إظهار هذه المفاهيم في مباحث ثلاثة تضمن المبحث الأول عموميات عن بنك التنمية المحلية وخدماته الإلكترونية المقدمة من طرفه، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى شركة SATIMشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية المسؤولية عن إصدار البطاقات لمختلف المؤسسات المالية الجزائرية ومعالجة تسيير مراقبة كل المعاملات المجراة بهذه البطاقات، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه في توضيح البطاقات الإلكترونية المستعملة في بنك التنمية المحلية.

المبحث الأول: عموميات عن بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: تعريف بنك التنمية المحلية

1- نبذة تاريخية عن بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية أنشئ بموجب المرسوم رقم 85/185 المؤرخ في 30 أفريل 1985 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 01 ماي 1985 جاءت فكرة تأسيسه آنذاك عن إعادة هيكلة وتنظيم القرض الشعبي الجزائريCPA.

*قد كان إنشاء بنك التنمية المحلية ضروريا للإستجابة لتمويل المؤسسات العمومية المحلية التي كانت تعتبر في نظر السلطات العمومية الطريق الأفضل الذي يؤدي إلى النمو الإقتصادي للبلاد والنهوض بالتنمية المحلية، قد رافق البنك هذه المؤسسات في نشاطاته المختلفة وجعل منها العميل المفضل إذا كانت تشكل 90%من المحافظ المالية للبنك.

*في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي سطرتها الدولة بموجب صدور القانون رقم 88/10 المؤرخ في 08 جانفي1988 المتضمن القانوني التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العمومية حيث تغيرت صيغته القانونية، وأصبح بنك التنمية المحلية شركة أسهم ذات رأس مال قدره 500 مليون دج مقسم إلى أسهم (بمساهمة 8 صناديق) بموجب القانون الأساسي المحرر في 20 فبراير1989 وذلك بعقد توثيقي محرر من طرف الموثق (صحراوي محمد الطاهر).

*تم تقييد بنك التنمية المحلية في السجل التجاري التجاري لولاية تيبازة تحت رقم 25/89، منحها هذا القانون الإستقلالية المالية وإستقلالية التسيير وحسب أخر الإحصائيات أصبح رأس مال بنك التنمية المحلية يقدر بحوالي 15800 مليون دينار جزائري.

*لبنك التنمية المحلية 12 فرع موزعين عبر كل التراب الوطني، ولقد تأسس فرع مستغانم سنة 1987 وهو يضم 11 وكالة موزعين على 3 ولايات، (مستغانم4 وكالات، غليزان4 وكالات، تيارت3 وكالات)، ويحتل المرتبة الثالثة بعد كل من البنك المركزي الجزائري BCAوالبنك الوطني الجزائري BNA

2- العمليات التي يقوم بها بنك التنمية المحلية:

هو بنك خاضع للقانون التجاري في تنفيذ عملياته المصرفية، يلخص نشاطه فيما يلي:

-فتح حسابات التوفير والحسابات الجارية وجلب الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل و الودائع الإدخارية.

-تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق منح القروض بكل أنواعها قروض قصيرة الأجل فيما يخص تمويل عمليات الإستغلال، وتقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل عمليات الإستثمار، وذلك لكافة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (أفراد ومؤسسات) الذين يمارسون نشاطات إقتصادية معينة.

-تطوير كل العمليات المتعلقة بالقروض الإستثمارية والرهن والضمانات عليها والتكفل بها لا سيما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل ومبالغة الضخمة (كتمويل المشاريع الضخمة والمقاولات).

-تمويل في حدود نشاطه ومهامه، العمليات التجارية، وخصم وشراء السندات التجارية والقيم الصادرة من الخزينة العمومية.

-يولي الإهتمام بالعمليات المصرفية في مجال التجارة الخارجية وذلك بتقديم خدمات مختلفة كتمويل عمليات الإستراد والتصدير في مجال التجارة الخارجية عن طريق الإعتماداتالمستندية وأيضا التحويل الفوري للنقد الأجنبي من بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف، فتح حسابات بالعملة الأجنبية....إلخ.

3- تعريف بنك التنمية المحلية لفرع مستغانم

يضم بنك التنمية المحلية 13 فرع موزعين عبر كامل التراب الوطني، ومن بينهم فرع مستغانم الذين تأسس في 01 جويلية 1985 وكان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم SUCCURSALE-MOSTA BENSLIMANE N°423وأيضا وكالة غليزان، تيارت، واد رهيو، مازونة وسيدي علي، وفي 12نوفمبر1998 برز هذا التقييم في الشبكة لفرع مستغانم وذلك بفتح مراكز جديدة لفوج الإستغلال منها وكالة الدهرة رقم425، إضافة إلى عدة وكالات أخرى بعين تادلس، قصر الشلالة وزمورة ما يمثل 11 وكالة المكونة للفرع الجهوي لمستغانم مقسمة على 3 ولايات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مخطط الوكالات للفرع الجهوي لولاية مستغانم

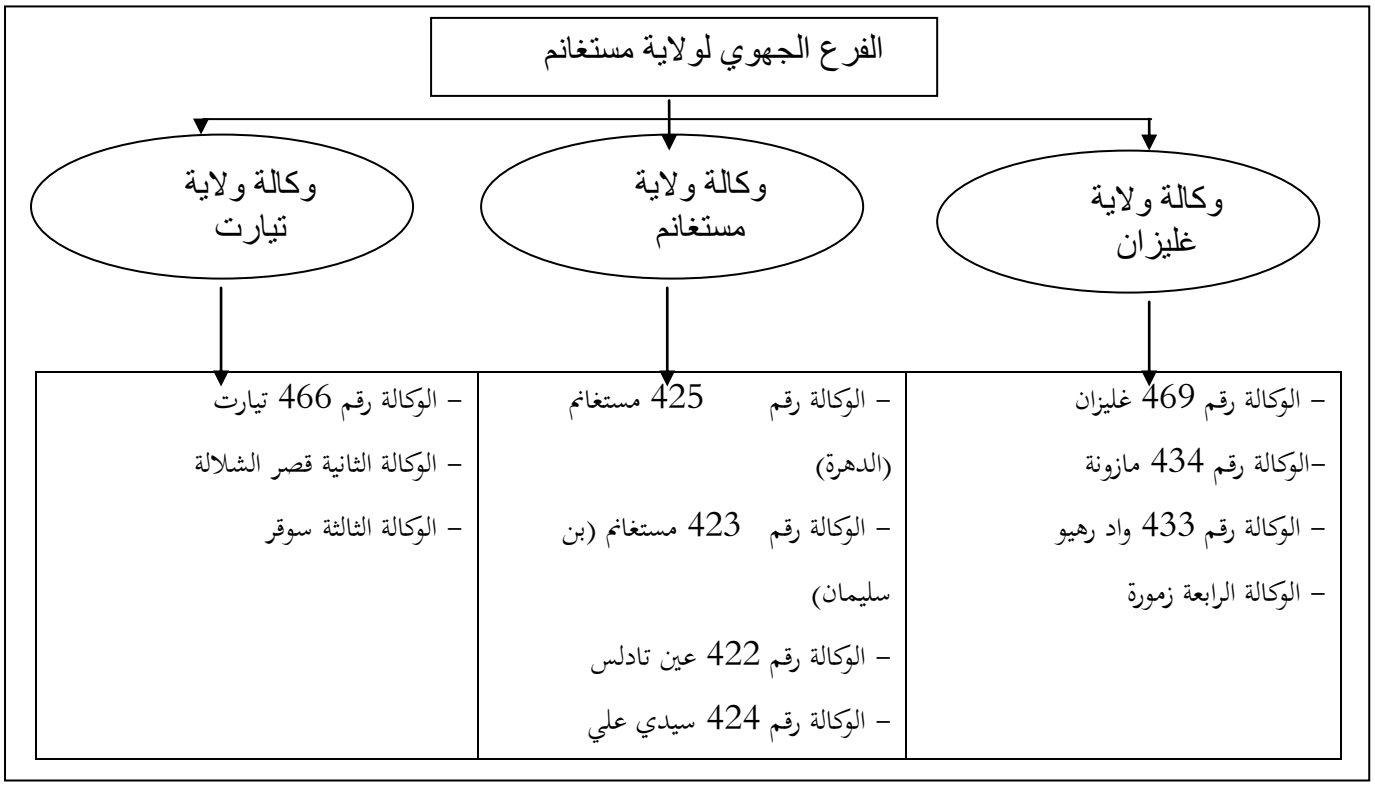

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية لبنك التنمية المحلية

1- مخطط الهيكل التنظيمي لبنك مستغانم:

*خلية المراقبة الداخلية للمسائل المالية، اليوميات المحاسبية، التي يتم التسجيل فيها لكل النشطات اليومية، السحب، التحصيل، الشراء، تعديل الفواتير، أما الإدارة فتختص في:

-المحافظة على الأرشفات.

-تموين الوكالة بالوثائق الضرورية التسيير عملها كالشيك، سند الأمر، الكمبيالات.

*نائب مديرية الإستغلال: Exploitation

تكمن مهام الإستغلال على مستوى الصندوق:

-رئيس مصلحة الصندوق: Chef de service de caisseيضم مايلي:

-مصلحة الإيداع: Service virement

فيما يودع الأشخاص أموالهم لدى البنك بإعتبار الودائع كدين للبنك مقابل حصولهم على فوائد، كما يتم فيها التحويل من حساب إلى حساب أخر، سواء من حساب العميل إلى مورده أو من بنك آخر إلى حساب العميل.

-**مصلحة المحفظة المالية:** تهتم بما يلي:

*التحصيل: **L'escompte**: هو نوع من القروض لبعض الأيام،يستفيد من هذه العملية الذين لديهم ملف قرض لدى البنك، وقدموا ضمانات،وتحول قيمة الشيك أو الورقة المباشرة لحسابه.

*نائب مديرية الإلتزامات: (القروض المدفوعة) engagementوتضم ما يلي:

-مصلحة التجارة الخارجية: Service commerce extérieure

هي مصلحة مكلفة بعمليات الإستراد والتصدير.

-مصلحة الدراسات و الإلتزامات: يكمن دورها فيما يلي:

. التأكد من أن ملف القرض يتكون من كل الوثائق المطلوبة.

. دراسة الملف من الناحية المالية والضريبية.

. طلب الضمانات في حالة قبول لجنة القرض للفرع على منح القرض للزبون.

للإشارة فإن مصلحة الدراسات والإلتزامات مكملة لمصلحة الحفظة والتغطية والعلاقة التي تربط بينها هي عملية الخصم، حيث أن الشخص عند وضعه الشيك أو الورقة التجارية لدى مصلحة المحفظة والتغطية تقوم هذه الأخيرة بإرسالها إلى مصلحة الدراسات والإلتزامات من أجل الخصم، بإعتباره كنوع من القروض بمعدل فائدة معين.

***مديرية مجمع الإستغلال:**

تعتبر وظيفتها من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك، فتقوم بإعطاء دفع للخطوة التجارية وظبط الإجراءات القانونية وكذا تقويم الأخطار فيما يخص العملاء والشروط المتعلقة بالقروض البنكية.

بناءا على ما سبق ذكره فهي تجمع المهمات التالية:

-التأكد من صحة البيانات والوثائق المكونة لملف القرض.

-مراقبة العملاء وإتباع العلاقات مع بنك الجزائر.

-إتباع ومراقبة إستعمالات القروض الممنوحة وكذا التسديدات.

-إصدار وثائق التعهدات وتحضير القروض الممنوحة ومراقبة إحترام شروط إستلامها.

-تطبيق العمليات القضائية (الحجز، توقيف).

-جمع الإحصائيات للهياكل الجهوية والمركزية، وكذا مساعدة ومساندة الزبائن.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية

تتلخص أهداف البنك حسب قوانين العمليات البنكية وعمليات منح القروض على أشكالها، والمساهمة في التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية للجماعات المحلية التي تدخل في إطار المخططات الوطنية التنموية.

أ- من الناحية الإقتصادية:

*تمويل العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن.

*تحريك عجلة الإقتصاد الوطني، وهذا بتوسيع نشاط الدورة الإقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها والتجارية.

خلق مناصب شغل جديدة، ناتجة عن الإستثمارات المدعمة بكل الإحتياجات والموارد المالية، ومن ثم رفع الدخل القومي والفردي الذييينتج عنه رفع القدرة الشرائية.

*زيادة الإستثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الإقتصادي للبلاد مما يؤدي إلى دعم إزدهار التنمية الإقتصادية للبلاد لا سيما فيما يخص تنمية القطاعات الصناعية وتطويرها.

ب- من الناحية الإجتماعية:

*التقليل من الأفاتالإجتماعية، وتقديم خدمات صحية إن تعلق الأمر بدعم القطاع الصحي.

*محاولة التخفيف من حدة البطالة وإمتصاص الفئة العاطلة عن العمل بدعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم القروض (مشاريع ENSEJ).

*توفير الإسكان والبناءات.

الشكل رقم (02): مخطط مجمع الإستغلال

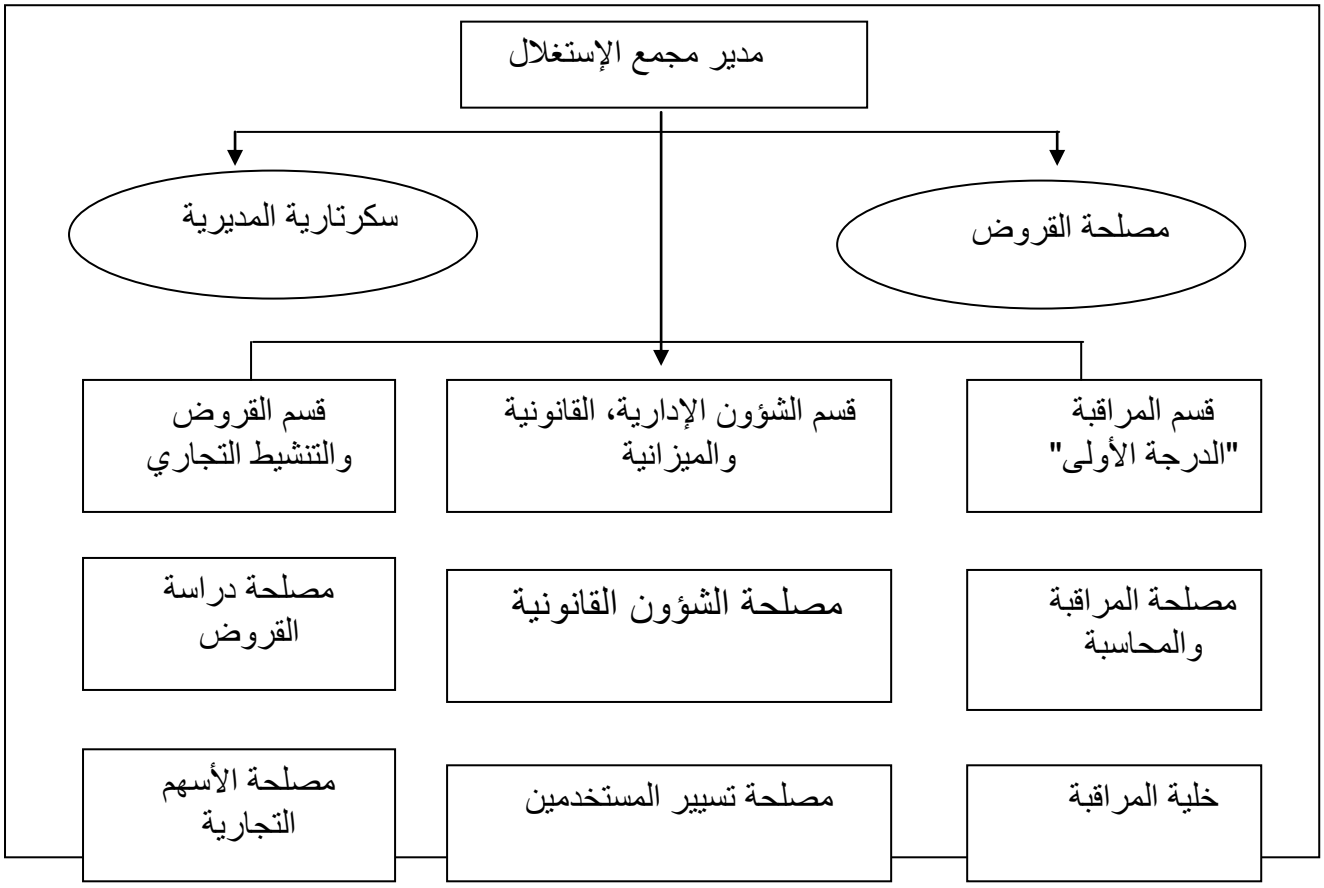

الشكل رقم(03): مخطط الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 423

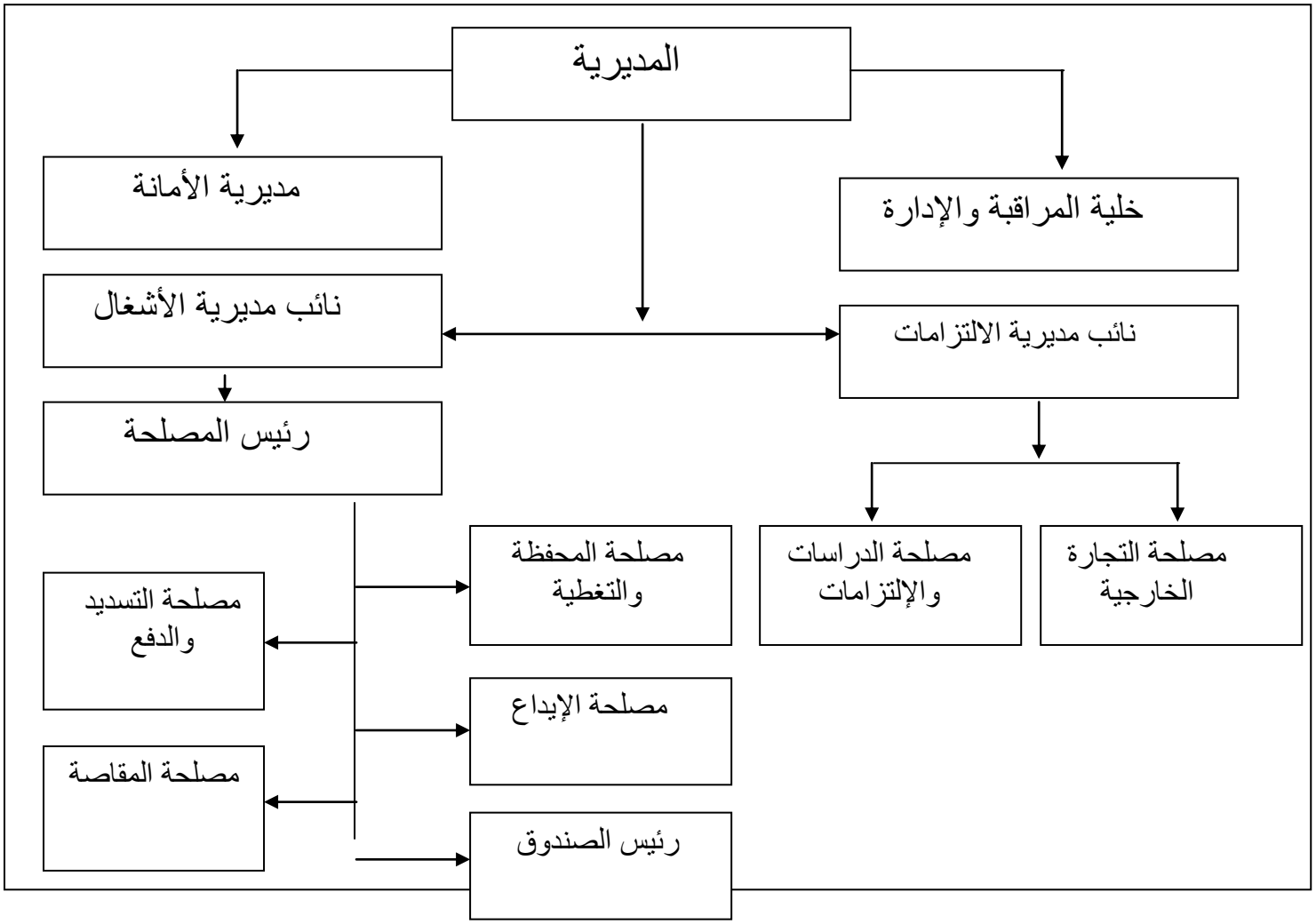

المبحث الثاني: شركة SATIM والخدمات الالكترونية

المطلب الأول: التعريف بشركة SATIM ونشاطاتها

الفرع الأول: تعريفها

هي شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك تأسست عام 1995م بهدف إصدار البطاقات لمختلف المؤسسات المالية الجزائرية ومعالجة تسيير مراقبة كل المعاملات المجراة بهذه البطاقات، وهي شركة متكونة من 08 بنوك جزائرية (EL BARAKA BANQUE-BADR- BDL- BEA- BNA- CPA- CNEP- CNMA) وهي عبارة عن:

* مدير آلي مالي بين البنوك في الجزائر.

* هي أحد الوسائل التكنولوجية للنهوض بتنمية وحضارة البنوك وخصوصا لترقية وسائل الدفع بواسطة البطاقات.

* SATIM تضم 17 عضوا في شبكتها المالية بين البنوك: 16 بنك من بينها 07 بنوك عمةمية و 09 بنوك خاصة بالإضافة إلى بريد الجزائر.

الفرع الثاني: نشاطات شركة SATIM

من بين المهام الرئيسية لهذه الشركة:

* تساعد عجلة التنمية باستعمال وسائل الدفع الإلكترونية.

* تعمل على وضع والحرص على الركيزة الإلكترونية والتنظيمية التي تضمن مختلف ومجمل التعاملات الجارية بين متعاملي الشبكة المالية في الجزائر.

* تشارك في وضع القوانين بين البنوك لتسيير المنتجات المالية فيما بينها كونها قوة مقترحة.

* ترافق البنك في تأسيس وتطوير منتجاته البنكية.

* تشخيص الشيكات وبطاقات الدفع النقدية.

*تقوم بتنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم سير النظام المصرفي في مختلف عناصرها: التحكم في التكنولوجيات.

* التحويلات للإجراءات الآلية، توفير التدفقات المالية.

* هي الشركة المسؤولة عن العمليات المالية بواسطة أجهزة الصراف الآلي: DAB et TPE.

الموزع الآلي للأموال النقديةDAB:

هو جهاز يسمح بالسحب النقدي للأموال ببطاقة الإئتمان الخاصة، ويكون السحب وفق مبلغ محدد مدرج في عقد بطاقة الإئتمان ويمكن تغيير هذا المبلغ المحدد بقبول من البنك.

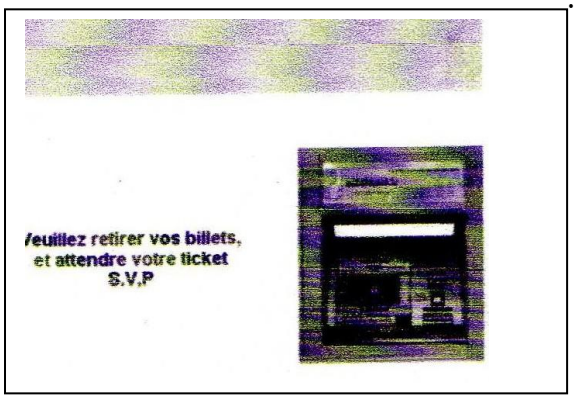

مراحل التعامل بجهاز الموزع الآلي للأموال DAB:

- رسالة الترحيب على الشبكة النقدية للبنوك.
- رسالة تطلب إدخال بطاقة CIB في المقرأة.
- اختيار لغة الرسائل المقبلة.
- ادخال الرقم السري الخاص.
-اختيار العملية المراد تنفيذها من جهاز DAB (سحب الأموال أو معرفة الرضيد البنكي).
- اختيار نوع الحساب (حساب جاري أو حساب للتوفير).

- تحديد مبلغ السحب.

- تجهيز المعاملة وأخيرا سحب الأموال وتذكرة السحب.

آلات الدفع الإلكتروني TPE:

هو عبارة عن جهاز يتم تركيبه لدى التجار الذين يسمحون لحاملي بطاقة الإئتمان CIB بإجراء مختلف التعاملات الإلكترونية (من شراء مشتريات، تسديد فواتير...الخ). هذا الجهاز يسمح بمعالجة المعاملة بكل أمان وبطريقة سريعة وفعالة.

أنواع آلات الدفع الإلكتروني:

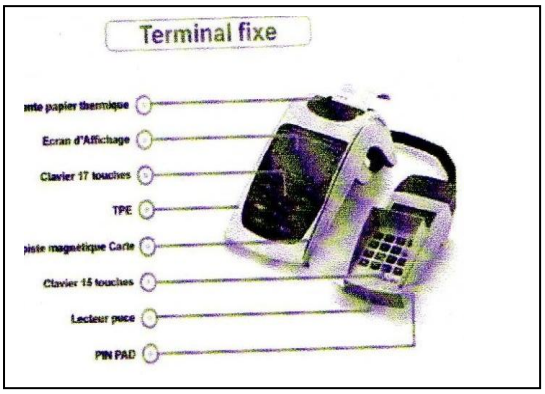

- TPE الثابت: مصحوب بمنصة رقم التعريف الشخصي (لوحة المفاتيح لإدخال الرقم السري).

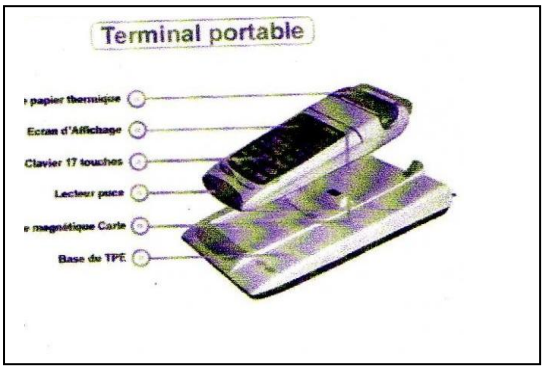

- **TPE المحمول:** مرفوق بقاعدة، لديه نفس خصائص TPE الثابت إلا أنه ليس مصحوبا بلوحة المفاتيح لإدخال الرقم السري.

المطلب الثاني: خدمة V8

قبل إنشاء هذه الخدمة كان بنك التنمية المحلية يلاقي صعوبات عند محاولة مؤسسة ما تملك حساب لدى هذا البنك دفع الأجور لعمالها الذين يملكون رقم حساب في بنك آخر وكان التحويل يتم من رصيد حساب هذه الشركة إلى حساب عمالها من خلال وثائق مقدمة، لكن بعد صدور خدمة V8 أصبحت هذه العملية تتم آليا من خلال نظام معلوماتي DALTA الذي من أهم خصائصه:

- قاعدة معلوماتية موجهة للزبائن.

- محاسبة مختلف العمليات وعددها.
- تكون آلي لكتابة محاسبية.

إن أهم مميزات خدمة V8:

- ربح الوقت.
- عدم الوقوع في أخطاء.
- عملية التحويل تتم آليا.

المطلب الثالث: خدمة المقاصة الالكترونية

الفرع الأول: مفهوم خدمة المقاصة الالكترونية

تبعا للمرسوم 95-05 الصادر عن البنك المركزي والمقتضي تنميط الشبكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية الآلية وذلك للوصول إلى شكل موحد وتسهيل المعاملات بين مختلف البنوك وتمثلت في نظام المقاصة الالكترونية الآلية وذلك للوصول إلى شكل موحد وتسهيل المعاملات بين مختلف البنوك وتمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

- أبعاد وشكل الشيك.
- نوعية وشكل الخط.
- خصائص الطبع.
- مضمون الخانات.
- التشخيص البنكي للزبون.

البيانات الإلزامية وتمثلت فيما يلي:

- الأمر بدفع مبلغ محدد.
- اسم صاحب الحساب.
- بيان مكان الأداء.
- الإطار المخصص لمكان وتاريخ إنشاء الشيك.
- الإطار المخصص لتوقيع الساحب.

- RIB ونسبة لهذه الكلمة تدعى الشيكات بشيك RIB والذي يتكون من 20 رقما وهي موزعة كما يلي:

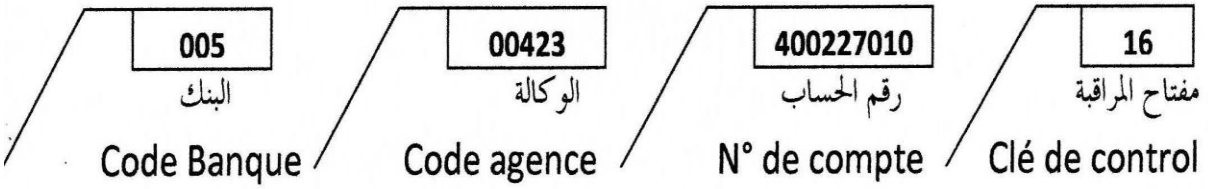

إن بنك التنمية المحلية BDL يعتمد عملية المقاصة الالكترونية على الشيكات RIB فقط "20" رقما ومن أجل تحصيل هذا الشيك من طرف الزبون إلى الوكالة البنكية يستلزم تسجيل البيانات الخاصة بالمؤسسة "إمضاء المدير والمصادقة" في الواجهة الأولى للشيك، والمعلومات الخاصة بصاحبه في الواجهة الثانية، وبعد تسليم الشيك من طرف البنك يتم المصادقة عليه، ثم تتم عملية المسح الضوئي للشيك وينشأ عن ذلك صور ممسوحة ضوئيا إلى بنك الجزائر عن طريق شبكة تبادل قيم صور R.E.I.V وبعد 3 أيام يحول المبلغ المحدد إلى حساب صاحب الشيك وفي حالة احتمال الرفض تكون المدة أكثر من 5 أيام ومن اسباب رفض الشيك:

- ازدواجية العملية.
- معطيات بنكية غير صحيحة.
- الزبون المسحوب عليه مجهول.
- رقم الشيك مجهول.
- عدم التطابق بين الشيك ورقم الحساب.
- حساب مجمد أو مغلق.
- رصيد غير كافي.
- عدم استقبال صورة الشيك.

الشكل رقم (04): هيكل نظام المقاصة الالكترونية

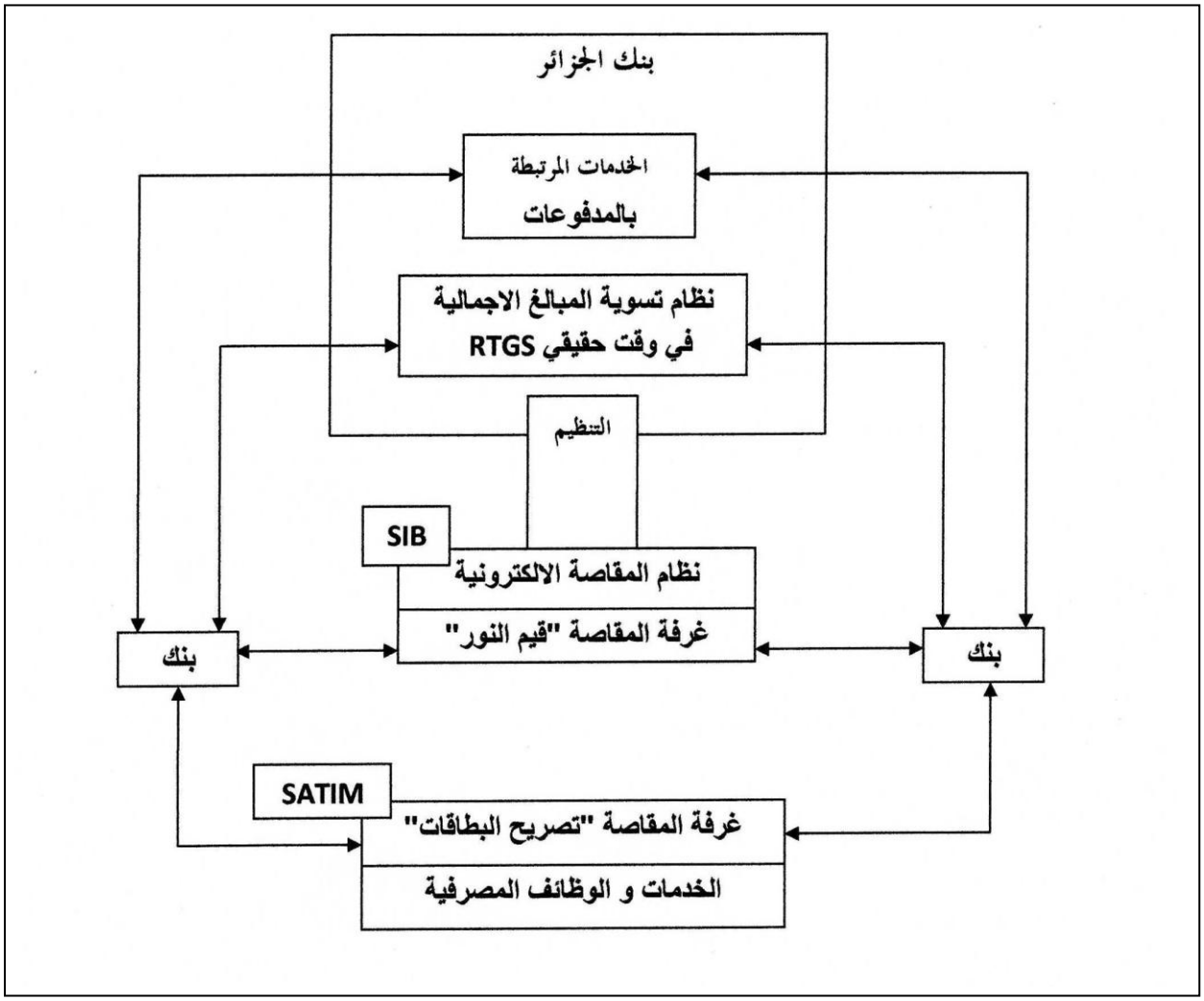

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف البنك BDL

إن عملية المقاصة الالكترونية تتطلب توفر البنوك على مجموعة من الأجهزة "جهاز حاسوب، الماسح الضوئي، الطابعة" وبرامج خاصة على كل المستويات وفيما يلي سوف تتطرق إلى عرض نوعية ومهام مختلف هذه البرامج والأجهزة.

أ- على مستوى الوكالة:

جهاز الحاسوب: يسمح بإدارة وتسجيل المعلومات اللازمة والمتمثلة في:

- رقم حساب المستفيد.
- الرقم الآلي للوكالة.

- اسم وعنوان المستفيد.

- المبلغ المحدد.

الماسح الضوئي: يسمح بتصوير الشيكات وذلك لإرسالها فيما بعد.

الطابعة: بواسطتها يتم طبع نسختين من صور الشيك RIB لكي تبقى كضمان عند البنك، كما تستعمل أيضا جميع العمليات الأخرى.

برنامج Solution Monechek بواسطته تشغل الآلة الطابعة والماسح الضوئي ويضم 5 أجزاء وهي:

-Exchange: يسمح بإرسال واستقبال التدفقات ويجب أن يكون دائما في حالة تشغيل.

-Numérise: يسمح بتصوير وترقيم المعطيات المتعلقة بالعملية.

- Approuver: يسمح بالإطلاع على صور الشيكات والمعطيات المرفقة الهامة.

- Consulte: يسمح بمعالجة وفحص التدفقات.

-Reporting: يسمح برؤية جميع العمليات المتعلقة بالمقاصة "ذهاب ورجوع المقاصة" والعمليات المرفوضة.

ب- مصدر نظام المقاصةSIB: « Système d'information bancaire »

وهو نظام موجود على مستوى كل بنك ويتمثل دوره أساسا في:

- مراقبة السير العام للنظام.

- التأكد من احترام المساهمين لبنود اتفاقية المقاصة الآلية.

- تبني النظام لاحتياجات المساهمين.

- نوعية وسرعة وفعالية النظام.

- تسجيل عمليات المقاصة يوميا.

- التدخل لحل النزاع.

البرنامج UAP:"User Access Peint"

وهو عبارة عن همزة وصل بين SIBوCIB ، يقوم بتطبيق الأوامر المعطاة والمرسلة إليها أوتوماتيكيا من طرف مسير النظام SIB.

الفرع الثاني: مساهمي المقاصة

إن المقاصة الإلكترونية مساهمين يعملون على تسهيل عملياتها ومن بينهم المساعدون، بنك الجزائر، مؤسسات بنكية، مؤسسات ما بين البنوك.

1- المساهمون:

أ- المساهم: هو كل بنك أو مؤسسة أخرى عضو في النظام المعلوماتي المصرفي SIB.

ب- المساهم المباشر: هو المؤسسة التي ترسل وتستقبل قيم المقاصة من أجل حسابها الخاص أو لحساب مؤسسة أخرى لديها حساب في دفاتر بنك الجزائر الذي يفيد فيد رصيد المقاصة.

ج- تحت المساهمين Sous participant: وهو المؤسسة التي تساهم مباشرة في التبادل وإنما تفوض مساهم مباشر أو رصيد المساهم المباشر ويكون للمساهم Sous participant حساب جاري في دفاتر بنك الجزائر.

2- بنك الجزائر:

إن هذا البنك يلعب دورا مهما في عملية المقاصة الالكترونية ومن أهم مهامه ما يلي:

أ- الإشراف والمراقبة: وتنقسم بدورها إلى:

* حماية وسائل الدفع.

* التحليل والمصادقة على المعايير المدروسة من طرف المؤسسة البنكية المنظمة.

* تحليل المبادئ والمعايير في المنشور الرسمي.

* التحقق من تطبيق المبادئ والمعايير الدولية بما في ذلك من دورها المتمثل في مراقبة النظام المعلوماتي SIB ومن خلال مراجعة الحسابات والتقارير الاحصائية.

ب- الأمن المالي: ويشمل:

* تنظيم نظام المقاصة الالكترونية في RTGS.

* تسيير وضمان الأموال.

ج- Centrale des impayés: ويتمثل دورها فيما يلي:

* وضع نظام للشكاوي.

* مسؤولية البنك اتجاه الانتشار الالكتروني للملفات والوثائق الممنوعة عن طريق الحاسوب أو الورق داخل هذا المصرف.

* منع تكوين وثيقة غير نظامية للشيك.

د- الموافقة على سحب المصدرين: ويتم ذلك من خلال:

* تعريف محتوى ملف الموافقة "القبول".

* القيام بإجراءا من أجل تسجيل ملف المصدرين.

* النشر الالكتروني للوثائق الخاصة بالجهات المصدرة "المصدرين".

* لبنك الجزائر دور في إنشاء وتنظيم المقاصة الالكترونية وهذا باحترام المعايير.

3- المؤسسات البنكية:

يتمثل دور المؤسسات البنكية في إنشاء لجنة من أجل المعايير المصرفية التي لها علاقة بالأدوات ووسائل الدفع، وتتكون هذه اللجنة من أعضاء "البنوك التجارية، بنك الجزائر، والنظام الدولي للتسوية" ويمكن تمويلها عن طريق الأعضاء.

4- **مؤسسة ما بين البنوك:** من أهم أدوارها:

* تلعب دور المراقب والمشرف على البنك الجزائري.

* تمثيل جميع البنوك في الجمعية العامة.

* تشغيل وإدارة الأموال المصرفية والتطورات التقنية.

* حل المشاكل الناتجة عن العمليات البنكية والتواصل مع المساهمين لحل الأزمات.

* إدارة ومراقبة النظام المعلوماتي البنكي SIB.

الفرع الثالث: أهداف نظام المقاصة:

لنظام المقاصة عدة أهداف وهي كالتالي:

* عصرنة وسائل التبادل والدفع بين البنوك.

* تحصيل حلقات التداول المادي للقيم.

* اكتساب حلقات التداول المادي للقيم.

* اكتساب نظام مقاصة الكتروني عصري وناجح.

* ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل.

* غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس المعاون الفني والحرية التجارية.

* النهوض بالجهاز المصرفي وتطوير القطاع المالي والمبادلات وذلك لتحفيز الناس والزبائن.

المبحث الثالث: البطاقات الالكترونية المستعملة في بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: بطاقة ما بين البنوك CIB:

1- التعريف ببطاقة ما بين البنوك CIB:

هي بطاقة تعرض خدمات الدفع والسحب ما بين البنوك، تعرض هذه البطاقة على العملاء حسب المعايير الموضوعية من طرف البنك.

البطاقة الكلاسيكية هي بطاقة ذات لون أزرق مدرج.

الشكل رقم (05): بطاقة CIBالكلاسيكية

هي البطاقة التي تعرض أيضا على العملاء حسب المعايير الموضوعية من طرف البنك بغض النظر عن كونها بطاقة دفع وسحب، هذه البطاقة تقدم وظائف إضافية وأسقف سحب ودفع أكثر أهمية.

بطاقة GOLDهي بطاقة بلون ذهبي.

الشكل رقم(06): بطاقة CIBGOLD

وظيفة بطاقتي CIB:

* تسوية عمليات الشراء والخدمات من خلال آلات الدفع الإلكترونية (TPE)، الموضوعة لدى التجار المتعاقدين.

* القيام بعمليات سحب لدى الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB) المتصل بالشبكة النقدية بين البنوك CIB على مستوى التراب الوطني.

مزايا بطاقة ما بين البنوك CIB:

* سهلة الاستعمال.

* تسمح بإجراء عمليات السحب والدفع 7أيام على 7 وعلى مدى 24 ساعة.

*توفر ضمان وأمان أكثر (بطاقة ذكية) وربح وقت.

استعمالات بطاقتي CIB:

* تسوية المقتنيات:

1- قدموا بطاقاتكم على مستوى الشباك.

2- التاجر يدخل مبلغ المقتنيات.

3- أدخلوا البطاقة على مستوى محطة الدفع الآلي.

4- أدخلوا رقمكم السري على مستوى محطة الدفع الآلي.

5- التاجر يسلم لكم في نهاية العملية بطاقتكم والتذكرة.

صلاحية البطاقة:

تبلغ مدة صلاحية بطاقتكم أربع (04) سنوات وتجديدها يكون بطريقة آلية، إلا في حالة الإلغاء من طرف البنك.

السقف الأسبوعي: تم تبديله بسقف شهري حدد بثلاثين ألف (30000) دج للبطاقات الكلاسيكية وثمانون ألف (80000) للبطاقات GOLD.

مصاريف الإطلاع على الرصيد:

عملية الإطلاع على الرصيد أصبحت مقابل 11.70دج/TTCابتداءا من 01 سبتمبر 2010 على مستوى الشبكة الداخلية.

للحفاظ على البطاقة يجب تجنب ما يلي:

* تفادي إيصالها بكل حقل مغناطيسي (تلفاز، جهاز سطانر، مكبر صوت).

* عدم عرضها للماء.

*الحرارة المرتفعة يمكن أن تشوه البطاقة.

يجب تفادي تغليف البطاقة، التشطيب عليها أو تطويقها، يجب الإحتفاظ بها.

* تجنب وضعها مع أدوات معدنية حادة (مفتاح، نقود معدنية...) وذلك لتفادي تشويه حقلها المغناطيسي.

*الاحتفاظ بها على شكل مستو بداخل محفظة، تجنب وضعها مع بطاقات أخرى.

لمعرفة التجار العاملين ببطاقة CIB، يمكنكم اكتشاف ذلك عن طريق ملاحظة اللاصقة، أو الإعلان على الواجهة الزجاجية، والشكل الموالي يبين مسار المبادلات بالبطاقة الائتمانية CIB بين حامل البطاقة والتاجر وهذا بواسطة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية SATIM وبتدخل البنك المركزي إذ يعتبر مركز المناقصة بين البنك المصدر والبنك المستقبل.

الشكل رقم(07): مسار التبادلات ببطاقة CIB

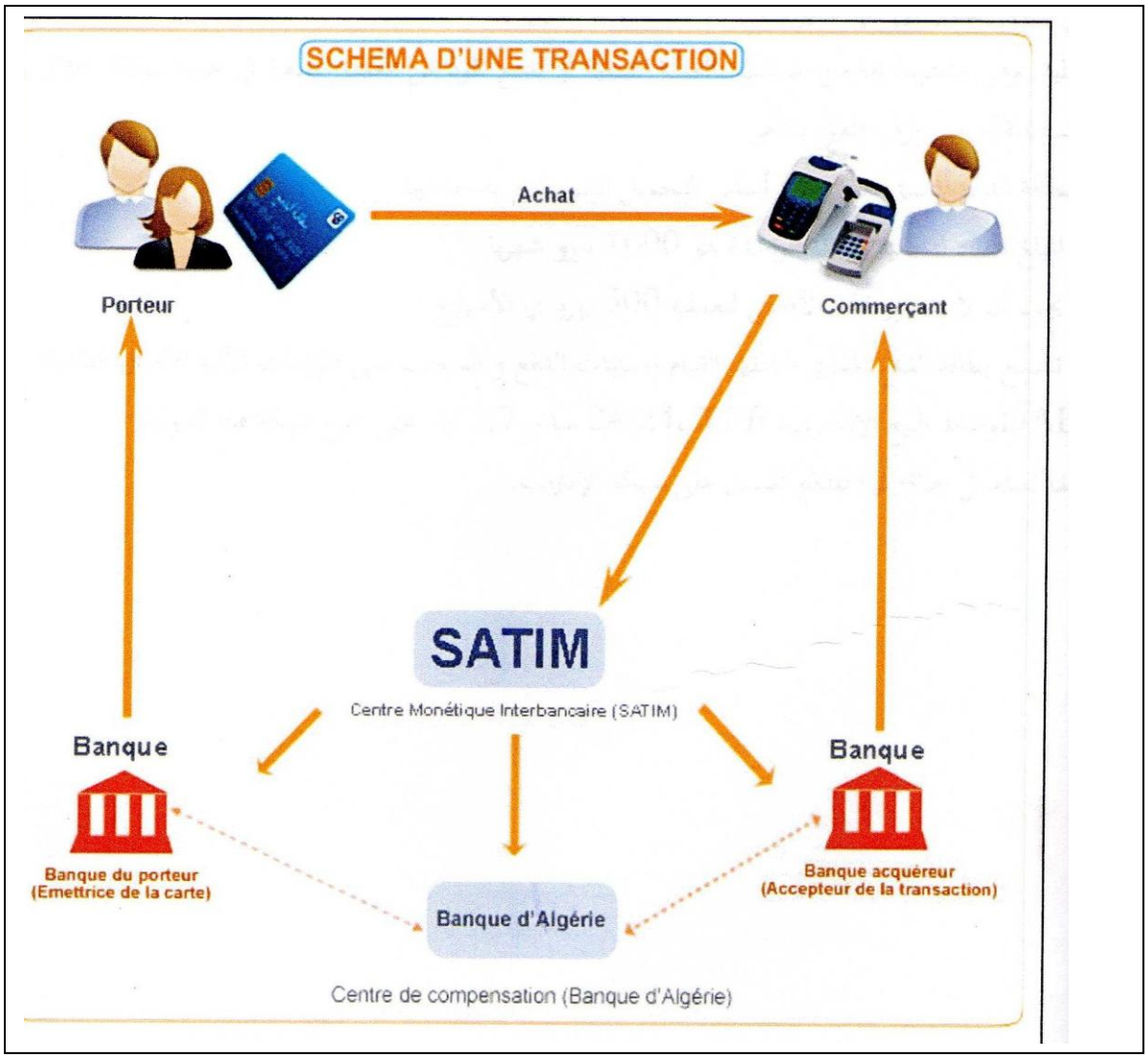

المطلب الثاني: بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية.

التعريف ببطاقة فيزا لبنك التنمية المحلية:

الشكل رقم(08) : بطاقة فيزا الدولية لبنك التنمية المحلية "الدفع المسبق"

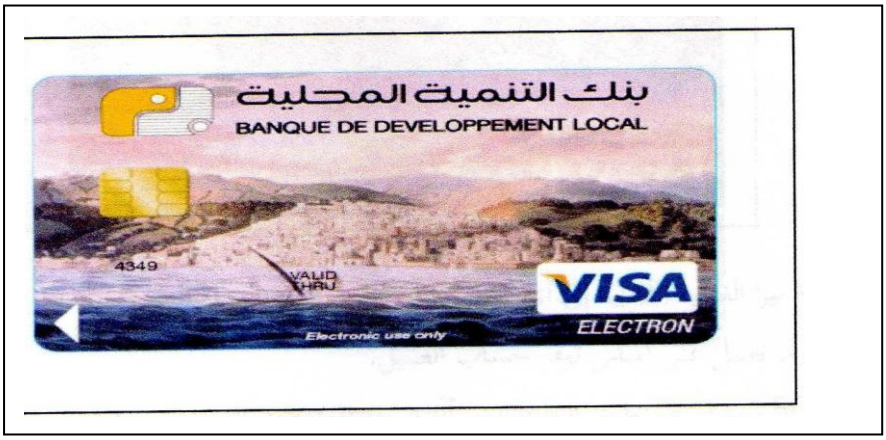

هي بطاقة تصدر إلى أي عميل، لديه أو لا حساب جاري بالعملة الصعبة أو بالدينار في شبابيك بنك التنمية المحلية، وهي مدعومة إما من حساب بالعملة الصعبة أو بدفع نقود من العملة الصعبة في خزينة الوكالة خلال يوم طلب المقدم من طرف المعني بالأمر.

- بطاقة الدفع المسبق تعمل على أساس التحميل الذي يقوم به حاملها.
- المبلغ المحدد لتحميل البطاقة الواحدة هو 1000 يورو شهريا.
- يجب أن لا تتجاوز الحد الأقصى للعملية 500 يورو في الأسبوع.
- تسمح بطاقة الدفع المسبق لحاملها القيام بعمليات الدفع والسحب على الموزعات الآلية للأموال النقدية DAB ونقاط البيع الإلكترونية 24/24TPE سا و7/7 أيام على جميع شبكة فيزا الدولية.

كما تستعمل بطاقة فيزا المسبق على شبكة الانترنت.

الشكل رقم (09): بطاقة فيزا الدولية الذهبية لبنك التنمية المحلية

يتم إصدار بطاقة فيزا الدولية الذهبية إلى أي عميل صاحب حساب بالعملة الصعبة وبالدينار مفتوح في دفاتر بنك التنمية المحلية، تعمل على أساس توفر حساب العميل.

إيداع مبلغ 5000 يورو يتم عن طريق البطاقة لضمان تسوية المعاملات الصادرة من قبل العميل على حسابه بالعملة الصعبة.

إدارة هذه الودائع (ودائع وإرجاع) تعود على مدير الوكالة باعتباره المسؤول الشخصي والحصري على ذلك.

- يجب أن لا يتجاوز الحد الأقصى للعمليات 1000 يورو في الأسبوع.
- كما تستعمل بطاقة فيزا الذهبية على شبكة الانترنت.

ميزات بطاقة فيزا الدولية (الدفع المسبق/الذهبية):

أ- بطاقة فيزا الدولية لبنك التنمية المحلية "الدفع المسبق":

- البطاقة صالحة لمدة (02) سنتين.
- تخصم مبالغ المعاملات باليورو على الحساب الموقوف باليورو الموافق للرصيد المتوفر في البطاقة.
- تخصم مبالغ المعاملات بالدينار من رصيد الحساب الموقوف بالدينار.
- البطاقة مرفقة بتأمين مجاني على الحياة للعميل.
- يتم تحميل وتجديد البطاقة بناء على طلب العميل.

ب- بطاقة فيزا الدولية الذهبية لبنك التنمية المحلية:

- يجب أن يكون لدى العميل حساب بالعملة الصعبة وحساب بالدينار.
- البطاقة صالحة لمدة (02) سنتين.
- تخصم مبالغ المعاملات من حساب العميل بالعملة الصعبة.
- تخصم مبالغ الرسوم بالدينار من رصيد حساب العمليات بالدينار.
- البطاقة مرفقة بتأمين مجاني على الحياة والسفر للعميل.
- يكون تجديد البطاقة تلقائيا كلما انتهت صلاحيتها.

طلب البطاقة على مستوى الوكالة:

أ- المستفيدين من بطاقة فيزا الدولية:

جميع عملاء بنك التنمية المحلية الذين لديهم حساب جاري بالدينار أو بالعملة الصعبة، ويلبون كل الشروط المذكورة أدناه، هم مؤهلون لشراء بطاقة فيزا الدفع المسبق أو بطاقة فيزا الذهبية لبنك التنمية المحلية:

- لديهم الأهلية القانونية.
- لديهم حساب جاري سليم من حوادث الاستعمال حظر أو حجز دفتر الشيكات.
- لا يملكون حساب جاري متابع من قبل مصلحة تحصيل الديون.
- ليس لديهم حادث دفع لم يتم تسويته في حسابهم الجاري.

يمكن للعملاء الذين ليس لهم حساب جاري في بنك التنمية المحلية الحصول على بطاقة الدفع المسبق فيزا الكترونية، بدون حوزتهم بالضرورة على حساب بالعملة الصعبة ولكن يجب عليهم مع ذلك إثبات هويتهم في نفس الظروف عند فتح حساب في بنك التنمية المحلية إذا كان يمكن أن تعطي لهم الحق في الحصول على التحويلات بالعملات الصعبة.

*** بطاقة الدفع المسبق:**

- يجب على الزبائن الذين ليس لديهم حساب في الوكالة، عند التوقيع على استمارة طلب البطاقة دفع:
  - بالعملة الصعبة، المبلغ المساوي عند تحميل البطاقة.
  - وبالدينار، المبلغ الذي يمثل تكلفة تخصيص البطاقة.
  - وبالدينار، مبلغ الخصومات المتفق عليها على المعاملات (وفقا لأحكام البنك).

*** البطاقة الذهبية:**

- يجب على العملاء الراغبين في شراء البطاقة الذهبية، عند التوقيع على استمارة طلب البطاقة ما يلي:
  - وجود رصيد بالدينار أعلى بـ 50 % من ثمن البطاقة، وسيتم إكمالها عند إصدار البطاقة.
  - إيداع بالعملة الصعبة أثناء مدة صلاحية البطاقة، والتي سوف تستخدم فقط عند غياب الرصيد (غير المدفوعة).

فإن رصيد الودائع يرد إلى العميل عند نهاية صلاحية البطاقة، في حالة التجديد، يتم إتباع نفس الإجراء.

*** تأمين بطاقة فيزا الدولية:**

في شراكة مع الشركة الجزائرية للتأمين « SAA »، يوفر بنك التنمية المحلية التأمين لحاملي بطاقة فيزا الدولية "الذهبية" و"الدفع المسبق".

المخاطر التي تغطيها شركة التأمين: SAA

أ- بطاقة فيزا "الدفع المسبق": أصل الأموال المستحقة في حالة وفاة تدفع لأصحاب الحقوق: 500000.00دج.

ب- بطاقة فيزا الذهبية:

- في حالة الإصابات الجسدية، المساعدة الطبية في الخارج والرعاية في حالات استعجالية.
- التكفل لإعادة جثمان الفقيد إلى تراب الوطن في حالة الوفاة.
- أصل الأموال المستحقة في حالة وفاة تدفع لأصحاب الحقوق: 1000000.00دج.

الشكل رقم(10): أنواع بطاقات الدفع فيزا

الجدول رقم (01): أنواع ضمانات بطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية

أنواع بطا	نوع السقف	السقف الأسبوعي	الضمان(الكفالة)
بطاقة الدفع ال		500 أورو	200أورو
البطاقة ال	السقف 1	1 100 أورو	1 000 أورو
	السقف 2	2 150 أورو	2 000 أورو
	السقف 3	3 200 أورو	3 000أورو
	السقف 4	4 200أورو	4 000 أورو
	السقف 5	5 300أورو	5 000 أورو

الشكل رقم (11): المتعاملين ببطاقة الدفع فيزا لبنك التنمية المحلية

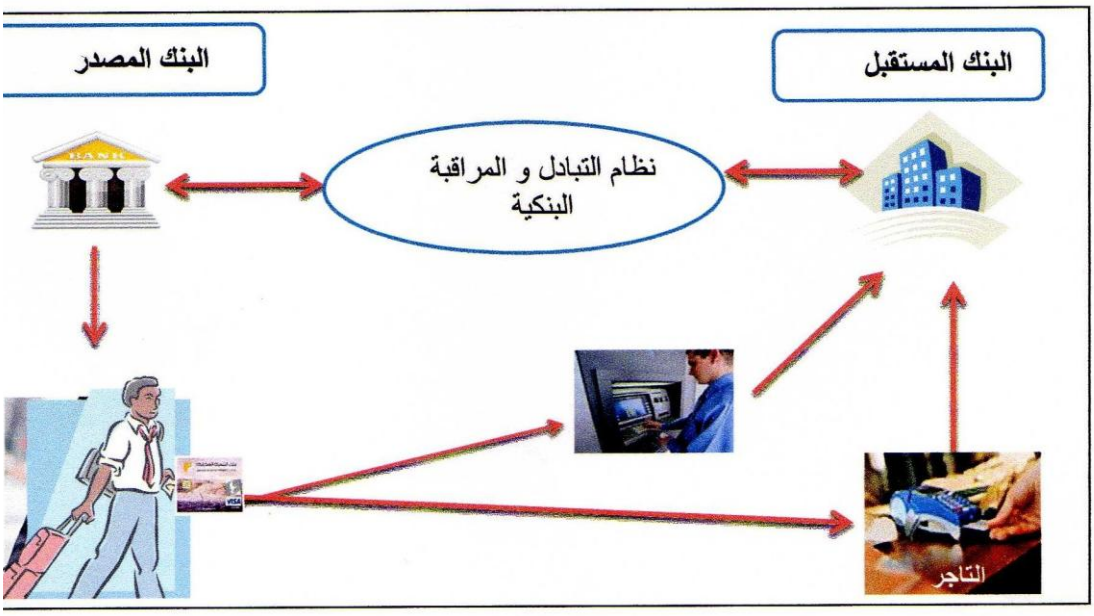

خلاصة:

رغم إصلاح النظام البنكي الجزائري وجعله مطابقا للمعايير الدولية شيء تحتمه تطورات السوق خاصة بعد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة الدولية ولكن لابد حسبه من الترتيب والتدرج في تطبيق التغيير خاصة في مجال اقتصادي وحساس، والذي بدوره سيغير حياة العديد من الناس وهذا للوصول إلى التنسيق بين ما يتطلبه السوق وبين إمكانيات الدولة مشددا على ضرورة ترك متسع من الوقت للحكومة للوصول إلى هدفها وتحسين هذا القطاع بما تتطلبه حاجيات السوق الدولية وشكل تداول بطاقات الإئتمان ونظام التحولات والدفع الآلي في الجزائر، أحد أبرز نقاط الضعف في المنظومة المصرفية والبنكية، إذ عكس غياب هذه الآليات التأخر المسجل في هذا الميدان لاسيما بعد أن تم إجهاض مشروع شبكة ما بين البنوك المتخصصة، والتي أدى إلغاؤها إلى تسجيل تأخر كبير في تسيير العمليات المالية ومضاعفة التكاليف المالية، إلا أن الجزائر ضيعت هذا المجال 4 سنوات على الأقل، مما جعلها تصنف كآخر دولة في منطقة المغرب العربي في مجال الدفع الالكتروني، حيث أكد أن في سنة 2007 ستكون سنة تعميم التعامل ببطاقات الدفع من خلال أكثر من 350 ألف في السوق الجزائرية، والهدف هو الوصول إلى مليونين بطاقة خلال سنة 2007، وهذا توازنا مع تعميم التعامل ببطاقة الدفع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية خلال الربع الأخير من القرن الماضي العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة، والتي اشتملت على التوجه السريع نحو توسيع النظام المصرفي وزيادة التكتلات الاقتصادية على مستوى الدول والشركات وتنامي دور الشركات والمؤسسات المالية وتوسع مجالات أنشطتها، والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وارتفاع حدة المنافسة التي أصبحت السمة الغالبة التي تسيطر على الأسواق المحلية والدولية مما فرض مزيدا من التحديات على الأفراد والمشروعات والدول لزيادة قدراتها التنافسية والرفع من كفاءة أدائها.

ويعتبر القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية استجابة وتأثرا بهذه المتغيرات العاليمة وبخاصة الجانب المالي، والتي تمثلت أهم ملامحه في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية، والتي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التي كانت تحد مجالاته.

إذ تلعب الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول نظرا لما تقدمه من خدمات مالية ذات طبيعة خاصة، لذلك فسلامة وحسن أداء الأسواق المالية ينعكس على سلامة وحسن أداء الأسواق المالية ينعكس على سلامة وحسن الأداء الاقتصادي للدول بوجه عام كما كفاءة وفعالية الأسواق المالية لا ينصب تأثيره عليها فحسب بل يمتد ليشمل القطاعات الاقتصادية.

ولا شك أن الأسواق المالية هي بمثابة المرآة التي تعكس الوضع الاقتصادي الدولي أو المحلي، كما أن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي متزايدة وقابلة للاستثمار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية، ولعل أهم العوائق هو قصور مصادر التمويل لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تشهد المعاملات التي تمارسها البنوك في الوقت الحاضر تغيرات كثيرة في طبيعتها وتقنياتها بسبب مساهمتها بالحياة الاقتصادية، فلم تعد وظيفة البنوك قاصرة على ممارسة المهنية التقليدية الممثلة في أن البنوك تقترض لكي تقرض بل أصبحت عجلة تحريك آليات وفعاليات نشاطاتها المتنوعة وخاصة مع تطور الأسواق المالية التي تلعب دورا مهما في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

حيث كانت ولازالت التنمية الاقتصادية محط أنظار المفكرين الاقتصاديين وأصحاب القرار وقد حظيت باهتمام بالغسواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، غير ان الدول المتقدمة عرقت كيف تستفيد منها لصالحها وكان لها السبق التاريخي في ذلك.

أما الدول النامية التي كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة، وبعد أن أخذت استقلالها السياسي وجدت نفسها رهينة العديد من التجارب الغربية وعمل مفكرون واقتصاديون على التفكير في نظريات ونماذج لصالحها ولكن على الطريقة الغربية.

كما يرتكز اهتمام التنمية على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منه عن طريق إشباع استراتيجيات وسياسات معينة في التنمية الاقتصادية لدعم اقتصاد السوق كأحسن بديل يجب أخذ سياساته ومبادئه للنهوض باقتصاديات الدول النامية.

إثبات فرضيات الدراسة:

إن الدراسة التي قمنا بها خلصنا من خلالها بالنتائج التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى : فعالية وكفاءة الأسواق المالية جعلتها تحتل مركزا حيويا في النضم الاقتصادية المعاصرة.

فرضية صحيحة لأن الأسواق المالية كغيرها من القطاعات الاقتصادية يجب عليها أن تواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد (الاقتصاد الرقمي). بالتالي فإن السوق المالي مقياس للتطور الاقتصادي ومرآة تعكس التنوع في القطاعات المختلفة والأدوات الاستثمارية المتاحة.

بالنسبة للفرضية الثانية: النظام الذي تعتمد عليه البنوك مرآة عاكسة لتطور بلد ما.

ليس بالضرورة أن يكون القطاع المصرفي له كل الأثر الإيجابي على الاقتصاد، لأن انفتاح الاقتصاد على العالم أدى بضهور أنظمة جديدة تزيد من مردودية الاقتصاد.

بالنسبة للفرضية الثالثة : تعتبر التنمية من أهم ركائز تفعيل النشاط الاقتصادي كما لها الأثر في تطوير الدول متقدمة كانت أو نامية.

إن ارتفاع قيم مؤشرات التنمية والنمو تعود بالدلالة على تطور النشاط الاقتصادي حيث تعكس مدى صحة اتجاه التنمية في دولة معينة.

بالنسبة للفرضية الأخيرة: تطوير وتحسين الخدمات الالكترونية لبنك التنمية المحلية جعلها تتميز عن باقي البنوك.

يسعى بنك التنمية المحلية دائما إلى تنويع وتحسين خدماته مما ساهم في ديمومة ريادته.

نتائج الدراسة:

إضافة إلى النتائج المتحصل عليها في إثبات الفرضيات فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تعتبر الأسواق المالية من المؤسسات التي تحظى باهتمام جميع الدول المتقدمة والمتخلفة كونها ضرورية لجمع الأموال والإدخار وتوجيهها نحو الاستثمارات.

2- إن البنوك كانت ولاتزال تساهم في تطور الاقتصاد إلا أن التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي تدفعها إلى توسيع وتنويع مجالات خدماتها.

3- إن الحديث عن التنمية الاقتصادية لا يكتمل دون التطرق إليها من الجانب المالي حيث أن هذا الأخير هو أساس قيام أي نشاط اقتصادي.

آفاق البحث:

من خلال الدراسة تبين أن موضوع فعالية الأسواق المالية والنوك في التنمية الاقتصادية لا يمكن حصره في إشكالية واحدة لهذا نقترح المواضيع التالية:

1- دور كفاءة النظام المصرفي في تفعيل الإقتصاد.

2- الآليات المصرفية الجديدة وضرورة مواكبتها من طرف الدول النامية.

3- المعاملات البنكية الحديثة وأثرها على التنمية الاقتصادية.

4- ما مصير السوق المالي الجزائري بين الأسواق المالية العالمية.

المراجع

المراجع

الكتب:

باللغة العربية:

- شعبان محمد إسلام البرواري، بورصة الأوراق المالية دراسة تحليلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002
- عبد النافع الزرري، غازي فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001
- دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012
- حسين بني هاني، الأسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، أدواتها المشتقة، دار الكندي، عمان، الأردن، 2002
- خليل الهندي، انطوان الناشف، العمليات المصرفية والأسواق المالية، المؤسسة الحديثة للكتابة، طرابلس، لبنان، الجزء2، 2002
- حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار زهران، عمان، 1998
- وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012
- أرشد فوائد التميمي، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2004
- جمال جويدان الحمل، الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002
- عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999
- سمير عبد المجيد رضوان، الأسواق المالية، دار النهار، 1996
- خالد وهيب الراوي، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2000
- منير ابراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1999
- محمد ابراهيم الشيديفات، الأسواق المالية والنقدية، دار حامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
- رسمية فرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، 1999

- شمعون شمعون، البورصة، دار الهومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 1998
- شعبان محمد إسلام البراوي، بورصة الأوراق المالية من المنظور الاسلامي، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2001
- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999
- عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية الابراهيمية، الاسكندرية، 2008
- محمد محمود الداعز، الأسواق المالية، دار الشروق، الطبعة الأولى، الأردن، 2005
- محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003
- محمد أمين، بورصة الأوراق المالية، الاسكندرية، مصر، 2000
- مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- جمال الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، جامعة عمان الأهلية، الأردن، 1999
- عبد الكريم جابر الكيابي، مؤشرات الأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012
- زياد سليم رمضان ومحفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط2، 1996
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، 1998
- مصطفى رشيد شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية العربية، بيروت، 1985
- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية 3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 2006
- أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2002-2003
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، نشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ط2، 2000
- عاطف جابرطه، تنظيم إدارة البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008
- جمال الزايدنين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1999
- الليبرالي حازم، نظرية النقود، الاسكندرية للطباعة والنشر، مصر
- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية
- أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الاسكندرية، 2002-2003

- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992
- طلعت أسعد عبد الحميد، أساسيات إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، 1987
- محمود محمد محمد شريف، اقتصاد في النقود والبنوك، جامعة الاسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1971
- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المكتبة العصرية، 2008
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط1، 2004
- منير ابراهيم الهندي، ادارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، ط1، 2006
- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993
- عبد الفتاح صالح، دراسات في محاسبة المنشآت المالية، دار النشر للطباعة والتوزيع، 2000
- عبد السلام أبو جعفر، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، مكتبة نهضة الشرق، 1991
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، ادارة البنوك وتطبيقها، دار المعرفة الجامعية، ط 1، 2000
- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005
- عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك، منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008
- رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2001
- خالد محمد النعيمي، الأعمال المصرفية، الادارة العامة للتعليم الفني، 1998، الرياض
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم وادارة الأعمال، دار المعرفة الجامعية، 2004
- أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظري والتطبيقي، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000
- أصبحي العيني، تطور الفكر والأنشطة الادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002
- المركز الدولي للنظم والمعلومات الادارية، الرقابة المالية والضغط الداخلي، صنعاء، 1995
- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2003
- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ط1، 2006
- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2002، الأردن، عمان

- محمد صالح تركي القريشي، اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010
- عبوس ليلى، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2000
- محمد مروان السمان ومحمد ظافر مجيد، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة للنشر، 1998
- محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية ونظرية، دار النشر الجامعية، 2000 أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، تطوير الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2011
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006
- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية
- إلهام وحيد دحام، العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية، مدير مطبعة الثقافة، مصر، 2012
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2011
- محمد عبد العزيز وناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003
- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ط1
- محمد رضا العدل، مؤشرات النمو والتنمية، دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد، 1975، المؤتمر الثالث للاقتصاديين
- عجمية محمد عبد العزيز والليثي محمد علي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياستها، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2001
- محمد محمود يونس ومبارك عبد النعيم محمد، في اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1985
- عريفات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1992
- عريفات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والنمو والتخطيط الاقتصادي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1992، ط1
- حلاوة جمال وصالح علي، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، الأردن، 2010
- الخالدي الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، أفريل، 1999

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ملخص دراسة للآثار الاجتماعية لإعادة الهيكلة مع التركيز على البطالة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، مصر، 2001
- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، دار الحامد، الأردن، 2003
- عبد العال محمد شوقي ونفعه، حسن، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002
- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، 2003
- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامةللنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012
- محمد قاسم القريوي، دور الإدارة العامة في التنمية بين الإسلام والنظم المعاصرة الأخرى، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1989
- لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000
- عرض وزير المالية السيد كريم جودي أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2011، 7 أكتوبر2010، موقع الأنترنت للمجلس الشعبي الوطني
- صالح صالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات في الوطن العربي، 18-22 جانفي 2004، القاهرة
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة العربية السعودية، ط1، 2000

باللغة الفرنسية

- Geoffrey W.Benner , Placing bank capital debentures bank Magazine, Maich 1967
- H . Kootz and C.O donell. Management. (New York: MC Graw Hill ; C O 1976) p 639
- Anderson.A&Mayers, Banking Management (N .Y: MC Graw-Hill, 1999)

- Détails see : london, frederic, Theories de la croissance : quelques développement récents, 2 partie la découverte des rendement, croissants, revue de l'ofce, N037 ; 1991
- Gant, J . P Disparity Reduction Rates in Social Indicators, Overseas Developement Council Washington, USA, 1978
- For more details see, Nayyar and J,Cowt, Governing Globalization : Issues and Institutions, The UNU /WIDER, policy Brief, n 05, 2002

الأطروحات والرسائل:

- مراير أمين، دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012/2011
- بويعقوب فطيمة، دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014/2013
- عبد الحق بوغروس ، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل، مركز قسنطينة، فرع: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول
- حمدي باشا رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007-2008
- زرنزخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2005
- رشدي صالح عبدالفتاح صالح، البنوك الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، بدون دار نشر، 2000

المجلات والمقالات:

IFAD، مجلة دورية، ع4، مطابع كوينتيللي، روما (إيطاليا)، 1998

- دادي عدوي ناصر، منتاوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، ع3، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005

الملخص

إن طرح قضية التنمية في أي مجتمع يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز المصرفي للإضطلاع بهذا العبء ومدى إمكانية تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكن التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع.

فيمكن للبنوك والأسواق المالية أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وقد تأكد دور المؤسسات المالية من خلال ما قدمته من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية وبدونها لا يستطيع أي اقتصا معاصر أن يؤدي وظيفته.

الكلمات المفتاحية:

الأسواق المالية، البنوك، الفعالية، التنمية الاقتصادية، الاستثمار، الإدخار، الإئتمان، التطور المالي، النظام المصرفي، الأوراق المالية، التمويل، الإصلاح الاقتصادي.

The developing of any society is linked to the issues relating to their financing in terms of methods and devices and in particular through the role that could be played by sound management of the banking system to camy this buden and the possibility to change the particular condition and policies so that is could adapt to the required community development situation.

It can be for banks and financial markets play a key role in the financing of economic development by grouping various resources and then routed to the appropriate uses and investment. The role of financial institutions has been confirmed submissions of services, has become one of the most important pillars of economic development can not without any modern economic development can not without any modern economy that does a job.

Key words: Money bills, Funding, Economic reform, Financial markets, Banks, Effectiveness, Economical development, Investment, Savings, Credit, Financial development, Banking system.